

اعمل مصر

بعث دولة وإحياء محمد

[إن الأسماء العظيمة
لا تكون إلا في الشرق]
نابوليون

محمود كمال
الحامي
بالنقش والابرام

ح
٣٠

مطبعة الاعتماد بمصر

اهداءات ٢٠١١

مكتبة

١. د عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

١٦
العمل الصالح

بِعَنْتِ دَوْلَةٍ وَإِحْيَاءِ مَجْدِ

محمود كمال
الحامى

للمؤلف

كتب ودراسات قانونية واقتصادية

« مصر الغد تحت حكم الشباب » برنامج للإصلاح السياسى والاقتصادى

« السيادة المصرية وموقف مصر كعضو فى أسرة الدول » بحث فى

معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وإنجلترا

« لأئحة بيوت العاهرات والأوامر العسكرية المكملة لها » بحث

قانونى مقارن فى التشريعات الخاصة بالرقيق الأبيض

« الدين وأثره فى تحديد اختصاص جهات الأحوال الشخصية فى

مصر » بحث فى القانون الدولى الخاص المصرى

« أسماء بارزة فى تاريخ المحاماة بفرنسا » دراسة « بيوجرافية » لطائفة

من أشهر المحامين الفرنسيين

« يوميات محام مصرى » الجانب الانسانى من حياة المحاكم

مسرحيات

« حسن » ترجمة عن : Elroy James Flecker شركة ترقية التمثيل العربى

« الوحوش » مثلت على مسرح رمسيس سنة ١٩٢٦ : درامة مصرية

« فاطمة » مثلت على مسرح حديقة الأزبكية سنة ١٩٣٠ : درامة مصرية

« سافو » مثلت على مسرح الأوبرا الملكية سنة ١٩٣٥ : ترجمة عن

Alphonse Daudet

« المنتقم » مثلت على مسرح برنتانيا سنة ١٩٣٦ : مقتبسة عن

مسرحية Emile Fabre J Un Grand Bourgeois

« الأفاعى » مقتبسة عن مسرحية - Emile Fabre La Maison d'Argile

« حياة الظلام » قصة سينمائية أخرجتها شركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٤٠

قصص

« رو بين هود » مكتبة حسين حسنين : ترجمة عن الانجليزية

« صحيفات جديدة في النقد والفن والأدب » مكتبة صبيح دراسات
أدبية وملخصات مسرحية

« المتردون » دار الترقى للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« المسرح الجديد » دار الهلال : مجموعة ملخصات مسرحية
« ٨ يوليو » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« بائع الأحلام » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« أول يناير » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« ٣٠ » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« أنت وأنا » دار الجامعة للطبع والنشر : ترجمة عن كتاب Toi et moi
لـ Paul Gerdly ومجموعة قصص مصرية

« المجنونة » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« الربيع الآثم » دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية
« حياة الظلام » مطبعة المعارف ومكتبتها : قصة مصرية طويلة
« زوبعة تحت جمجمة » دار الجامعة للطبع والنشر مجموعة قصص مصرية
« عيون معصوبة » دار الجامعة للطبع والنشر : شعر منشور ومجموعة
قصص مصرية

« الرجال مناقون » مطبعة المعارف ومكتبتها : مجموعة قصص مصرية
« حطام امرأة » مطبعة المعارف ومكتبتها مجموعة قصص مصرية
« لاعبات بالنار » دار الجامعة للطبع والنشر مجموعة قصص مصرية

بالإنجليزية

Blue Wings دار الجامعة للطبع والنشر : مجموعة قصص مصرية :

تولى ترجمتها إلى الإنجليزية الأستاذ جيرالد برا كنبرى

بالفرنسية

Zahira مجموعة قصص مصرية تولت نشرها مجلة

La Semaine Egyptienne

أَهْدَافُ الْعَمَلِ الْمَصَّرِ

المراجع الأجنبية

- Sauntine, Marcel, Reybaud* : Histoire scientifique et militaire de
L'Epedition Française en Egypte
- Blant* : Secret History of The English Occupation
- Morgan Shuster* : The Strangling of Persia
- Hans Kohn* : Western Civilisation in the Near East
- Eliot Grinnell Mears* : Modern Turkey
- Henri Massis* : Chéfs
- Emile Ludwig* : Genius and Character
- Adolf Hitler* : Mein Kampf

المراجع العربية

- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر
- أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة
بالثورة العرابية
- جوليت آدم : انجلترا في مصر — ترجمة على فهمي كامل

من الاسراف في المغالطة أن يدعى حزب من الأحزاب السياسية المصرية التي تتناوب الحكم في مصر منذ عام ١٩٢٠ أنه أيقظ الشعور الوطني وحدد للمصريين أهدافا معينة دعاهم إلى الوصول إليها . فإحساس المصريين بحقوقهم . وتمردهم على كل من يعتدى على هذه الحقوق قديم . أقدم من أى حزب سياسى قائم فى مصر الآن . بل أن تاريخ مصر الحديث ناطق بأن الزعامة التي كانت تقود المصريين إلى تلك الأهداف الوطنية كانت قبل ظهور الأحزاب السياسية المصرية الحالية أرشد وأجراً . وأشد إيماناً برسالتها . فالسيد عمر مكرم الذى دعا الشعب المصرى إلى الاجتماع يوم ١٢ مايو عام ١٨٠٥ فى دار المحكمة الشرعية بالقاهرة ليعرض عليه مظالم خورشيد باشا الوالى التركى استطاع أن يحدد أهداف الشعب وقتئذ تحديداً واضحاً وفق أحدث المبادئ الخاصة بسيادة الشعب . إذ أنه عندما حضر وكلاء الوالى التركى إلى دار المحكمة تقدم الزعماء المصريون بالمطالب الآتية :

- ١ - ألا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان
- ٢ - أن يجلو الجنود العثمانيون عن القاهرة وتنتقل الحامية التركية إلى الجزيرة

٣ - ألا يسمح بدخول جندى تركى إلى القاهرة حاملاً سلاحه وهذه المطالب التي تقرر بضع حقوق رئيسية من حقوق الشعب تظهر إلى أى مدى وصل نضج زعماء الشعب المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد قرر المؤرخون أن هذا الانقلاب السياسى الذى تم باسم الشعب وبواسطة الشعب إنما هو أول حادث من نوعه فى تاريخ الأقطار التي كانت تكون للدولة العثمانية . فشروط التفاهم التي فرضها العلماء المصريون على خورشيد باشا تشهد على الأقل بأن غريزة أولئك المصريين قد جبلت على الحرية

وعلى إحساس بالضمانات الشعبية التي كانت شعوب الشرق تجهلها حتى ذلك الوقت ^(١)

والدليل على أن إحساس الشعب المصري بكرامته ، وحرص زعمائه على سعادته كانا في ذلك الوقت أعظم بكثير مما أصبحا عليه بعد أن قامت الأحزاب السياسية المصرية الحالية بقيادة الرأي العام المصري أن هذه الأحزاب قد قبلت في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ عند توقيع معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا العظمى إبقاء الثكنات البريطانية في قلب عاصمة مصر أي في قصر النيل . وقبلت أن يدخل الجنود الانجليز هذه العاصمة حاملين سلاحا في وقت السلم أو في وقت الحرب وهما أمران أبي زعماء الشعب المصري عام ١٨٠٥ أن يسمحا بهما للجنود الأتراك !

وفي اليوم التالي لذلك اليوم التاريخي أي في يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥ انتقل زعماء الشعب المصري إلى دار محمد علي ونادي السيد عمر مكرم بمجمع الوالي التركي خورشيد باشا فلما سألهم محمد علي عن يريدون والياً أجابوا بأنهم اختاروه هو - أي محمد علي - والياً . ولاشك أن المحضر الذي حرره يومئذ الشيخ محمد المهدي قد تضمن أسمى ما في المبادئ الديمقراطية الصحيحة من مبادئ . وهو مبدأ حق المحكوم في اختيار حاكمه . إذ ثبت في ذلك المحضر « أن للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم » ^(٢)

(١) Saintine, Marcel, Reybaud : Histoire Scientifique et militaire de L'Expedition Francaise en Egypte T9. P. 215

(٢) عبد الرحمن الرافعي « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » الجزء الثاني ص ٣٧٢

وقد جاء في الترجمة الفرنسية التي وردت في الكتاب الذي أشرف Saintine

ولما ظهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر وأحس المصريون بأن سيادتهم قد مست تقدم بعضهم لزعامة الرأي العام وألف محمد سلطان واحمد عرابي ومحمود سامي البارودي وسليمان أباظه وحسن الشريعي حزباً سياسياً أسموه « الحزب الوطني » وأصدروا منشوراً في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ تضمن برنامج ذلك الحزب. أشار معظمه إلى كارثة الديون التي مكنت الأجانب من الاعتداء على سيادة مصر ولذلك عالجوا تلك الكارثة بالمطالب الآتية :

- ١ — أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخدوية
 - ٢ — أن يلغى النص القاضي بتخصيص إيراد السكك الحديدية لسداد الدين الممتاز فان لم يرض الدائنون الأنجليز بذلك تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام
 - ٣ — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ في المائة
 - ٤ — أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة يمثل الأجانب فيها ثلاثة ترشحهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية^(١)
- وقد تطور هذا البرنامج فيما بعد عندما تبين زعماء الشعب المصري

= و Marcel و Reybaud على إصداره عن « التاريخ العلي والحربي للحملة الفرنسية بمصر » المشار اليه سابقاً ما يدل على شدة تمسك المصريين بحكم القانون اذ اضافت تلك الترجمة في صفحة ٢١٣ من ذلك المرجع *car les tyrans sont rebelles à la loi, et la loi seule est souveraine*

(١) — احمد عرابي « كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » ص ١٤٩

أن الأيدي الأجنبية تعمل على أن تحكم مصر حكماً استبدادياً فاعلن على العالم برنامجاً الشامل الذي تضمن :

١ — المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول إخضاعها ويجعلها ولاية عثمانية

٢ — الولاء للخديوى وتأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقانون والالاحاح عليه بتنفيذ ما وعده من إعطاء الشعب حكماً نيباً وإطلاق الحرية للمصريين والتعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض

٣ — إخضاع الأجانب لما يخضع له المصريون من قوانين البلاد ومساواتهم بالمصريين في اقتضاء الضرائب منهم

٤ — زيادة عدد الجيش للدفاع عن سيادة مصر إلى أن تبدأ الحياة النيبية باعتبار الجيش حارساً للشعب الذي لا سلاح له

٥ — جميع المصريين سواء في الحقوق مهما اختلفت عقائدهم الدينية

٦ — إصلاح البلاد مادياً وأدياً ونشر التعليم وتوفير الحرية السياسية لكافة المصريين وهي الحرية التي يعتبرها الحزب حياة للأمة^(١)

والنظرة الأولى لهذا البرنامج يتبين منها أنه تضمن الخطوط الرئيسية الخارجية لمطالب الشعب المصري في الحياة الحرة السكريمة . وأنه يمتاز برجولة التعهد بمقاومة كل محاولة للاعتداء على سيادة مصر بالقوة . وقد أثبت هذا الحزب فعلاً فيما بعد أنه قاوم الجيوش الانجليزية التي غزت مصر عام ١٨٨٢ المقاومة العسكرية التي كانت في طاقة البلاد وقتئذ . ولم نسمع

(١) Blunt: Secret History of the English Occupation P 556

وقد نشر البرنامج بعدد جريدة (التيمنس) الذي صدر في أول يناير عام ١٨٨٢

إذ ذاك زعيما من أولئك الزعماء يسخر فيطلب « تجريدة » لا يقاف ذلك
الاعتداء كما سمعنا بعد عندما اعتدى على حق مصر في السودان !

ولما بدأ مصطفى كامل حركته الخالدة للمطالبة بحقوق الشعب المصري
دعا إلى تمجيد المصرية ورفع شأنها فكان أول زعيم في القرن العشرين
فهم نفسية الجماهير فسمي بها وقضى على الرجعية التي كانت سائدة والتي كانت
تتنصل من الانتساب إلى المصرية بجملة الماثورة « لو لم أكن مصرياً
لوددت أن أكون مصرياً »^(١) وهذا الاعتزاز بالمصرية أكرم وأشرف
من التعصب الأعمى للجنس الآري الذي عمد إليه أدولف هتلر في كتابه
« كفاحي » بعد ذلك بسبعة عشر عاماً . وكانت عقليته السياسية
وهضمه لأساليب الاستعمار من النضوج بحيث قال « باطلاً يعتقد البسطاء أن
الانجليز مع كونهم ينوون البقاء في مصر يقبلون منح أهلها حكومة دستورية
لأنه لو جاز ذلك لكان وجودهم في هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس
نيابي تام السلطة واسع السلطان نافذ الكلمة لغوا ولأصبحوا في هذا القطر
لاعين »^(٢) وهو أمر غاب عن جميع الأحزاب السياسية التي تناوبت
الحكم في مصر منذ عام ١٩٢٠ لأن التجربة أثبتت أن بقاء الأجنبي
الأجنبي قد شل من سلطة البرلمان المصري واعتدى على حقوقه الدستورية
في أكثر من تشريع مصري هام كما أن هذه التجربة قد أثبتت أن مجلس
النواب المصري منذ إنشائه في عام ١٩٢٤ لم يستعمل حقه الدستوري في
الاقتراح على عدم الثقة بوزارة وإسقاطها بل الذي حدث على التوالي هو
العكس إذ أن كل وزارة مصرية — تؤيدها السياسة الأجنبية — قد

(١) خطبته بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧

(٢) خطبته بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧

استطاعت التخلص من كل مجلس نواب مصرى يناوىء تلك السياسة .

ولا شك أن مصطفى كامل — رغم حداثة سنه بالنسبة لزعماء الأحزاب

السياسية المصرية الحالية — كان أبعد نظراً منهم جميعاً فهو الذى قال :

« هذه أمم الغرب يترك الفرد من أبنائها بلاده ويطوف الأرض من

جانب إلى جانب وهو فى كل مكان ينزل به قوى الجنان شاعر بأنه الممثل

لوطنه الدال عليه معتقد أنه رايته التى إذا أهينت أهين وإذا مست بسوء

قامت لأجلها بلاده وقعدت وما هذا الاعتقاد وذلك الشعور إلا لأن الأمة

وثقت ببعضها وارتبط كل فرد ببقية أفرادها فصارت كتلة واحدة لا

يعتدى عليها زمان ولا يجروء على المساس بها إنسان

أما الأمة التى ظنت بنفسها السوء وتركت هذا الظن الفاسد ميراثاً

لأبنائها وأحفادها فقل عليها السلام وادعها أمة الموت والفناء .

لا يؤلم المصرى المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال

من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقض هذه الأقوال المميتة للخواطر

القاتلة لكل حركة وإرادة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين

الأطفال الناشئين

ما هذا السم القتال الذى تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء

المدمر للبلاد الذى حل بها وتساقط على رؤوس أهلها وهم اليه ناظرون ؟

كيف تنسى هذه الأمة العزيزة أنها هى التى فتحت وقهرت وضربت

وانتصرت وبهرت العاملين بقدرتها وشدة بأسها ؟

لا ريب أن أصل هذا البلاء وجرثومة ذلك الداء إهمال أممنا الوطنية

ومحو آثار التاريخ المذهب للعقول والأرواح من المدارس والمكاتب » (١)

(١) خطبته فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ بمناسبة الاحتفال بانقضاء مائة عام على

تولية محمد على باشا حكم مصر .

وهذا أمر آخر غاب عن الزعماء المصريين الذين تولوا قيادة الرأي العام المصرى بعد ذلك فلم يفتنوا إلى أن تربية الشعب تربية وطنية . وأثارة النخوة والاعتزاز بماضيه والزهو بتاريخه هو الأساس الأول الذى تبنى عليه كل حركة وطنية موفقة . ولم تصدر كتب فى « التربية الوطنية » بمصر إلا بعد خطاب ذلك الزعيم الشاب بأكثر من عشرين عاما . ولم يراع فى وضعها الوازع الوطنى بل سيقّت أساليبها فى قالب مدرسى جاف لا يحقق الغرض السامى الذى كان يرمى إليه مصطفى كامل .

هذه نظرة سريعة إلى موقف زعماء مصر قبل عام ١٩١٩ الذين أيقظوا رأى العام المصرى وحددوا بعض أهدافه . وموقف زعمائها الذين خلقتهم الثورة المصرية التى نشبت عقب حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . والذين لم يفعلوا إلا أن جاروا الشعور الوطنى العام . وإذا كنا نتغفر لأمثال السيد عمر مكرم عام ١٨٠٥ وأحمد عرابى عام ١٨٧٩ ومصطفى كامل من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٦ أنهم لم يضعوا برامج واضحة صريحة للأحزاب السياسية المصرية التى أسسوها^(١) فأننا لانفهم كيف جرؤ زعماء الأحزاب السياسية التى خلقتها ثورة ١٩١٩ على مواجهة رأى العام بدون برنامج حتى أن سعد زغلول قد اعتمد على شخصيته الوطنية القوية فى إنشاء « الوفد المصرى » برنامج ساذج يتلخص فى شيئين . الإستقلال وحكم الشعب بواسطة الشعب^(٢)

ومركز مصر الجغرافى يجعل لها أهمية دولية لا يحس بها زعماء الأحزاب السياسية الحالية فهى بلا شك زعيمة الشرق الأدنى ، وهى زعامة اعترفت

(١) لم يعلن مصطفى كامل برنامج الحزب الوطنى إلا فى الخطبة التى ألقاها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ .

(٢) Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East. P 83

بها جميع شعوب هذا الشرق ، ففي هذا الجزء من العالم نبت السبب الحقيقي لحرب القرم وحروب البلقان والحرب العظمى الماضية ، وفي هذا الشرق تعاركت بريطانيا العظمى وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولا تزال تتعارك على أهم طرق العالم لكي تفوز بسيادة العالم . وفي هذا الجزء يبدو نجليا كيف يقف نظامان من أنظمة التحكم في العالم . أحدهما تجاه الآخر . أحدهما نظام الاستعمار الأنجلوسكسوني القائم على التوسع التجاري والصناعي لصالح الرأسمالية تؤيده دعاية سداها المبادئ المسيحية والديمقراطية ويوحى به الشعور بأريستوقراطية الجنس « النورديكي » الذي يقطن شمال أوروبا والآخر نظام الاتحاد السوفيتي القائم على التوسع الاشتراكي الذي يوحى به مثل أعلى جديد سداها الايمان بمساواة جميع الأجناس والشعوب في الحقوق مساواة مطلقة وهذا النظام يعلن استعداداه لمساعدة جميع الشعوب الراغبة في التحرر . وأمام هذا الجهد الذي يبذله النظامان تجد شعوب الشرق نفسها في عراك مع خصمها الخارجي . وهو الاستعمار الذي يرى من مصلحته أن تبقى هذه الشعوب في حالة ضعف وفي مستوى منخفض من الحياة وهي حالة يعرف الخصم الخارجي كيف يستغلها وقد ورثت شعوب الشرق من الماضي تركة مثقلة بالفقر والجهل ، وقل التعاون بينها لتفرق شعوبها في مساحات شاسعة متباعدة . فلم يعد أفرادها يحتملون المقاومة في سبيل مثل أعلى . ويتسمون بقوة الشخصية . ويضطلعون بالمسؤولية ، وهذه النقائص تنبئ بخلق جيل من الزعماء المثقفين الذين يحسون بها ويتعهدون بالقضاء عليها^(١) ولكن الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين أحسوا بتلك النقائص قد تبينوا أن مصر . وطنهم الخالد . الذي به يفخرون . وله يعملون .

وفي سبيله يموتون . لها مقوماتها التاريخية الخاصة . وظروفها الاجتماعية المميزة لها . ووجهات نظرها الخلقية التي تقسم بها وتفرد عن غيرها . فالنظامان اللذان يتعاركان على حدود مصر للفوز بالسيطرة عليها لا يصلحان لها إطلاقاً إذ أن التوسع الاستعماري الانجلوسكسوني قد أساء إلى مصر إساءة بالغة كما أساء إلى غيرها من بلاد الشرق الأدنى فقد بلغ من أثره السياسة الاستعمارية الأوروبية أثره وحشية في استغلال هذه البلاد وفي اختيار حكومات عاجزة لا ضمير لها من أبنائها لحكمها أن تسببت في خراب بعضها وتعريض كافة بلاد الشرق الأدنى للخراب^(١) وقد تبين فعلاً بعد الحرب العظمى الماضية أن العرب قد نجح في غزو الشرق مره أخرى كما فعل أثناء الحروب الصليبية^(٢) مع فرق أن الغزو الحديث كان لأغراض استعمارية اقتصادية ويكفي أن أذكر هنا أن مصر — وهي دولة مزدهرة بالسكان وغنية — قد احتلت من عام ١٨٨٢ وظلت تعاني ذلك الإحتلال إلى يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ عندما أعلنت الحكومة الإنجليزية تصريحها المعروف باستقلالها .

وفي خلال هذه الأعوام الأربعين لم تتورع الإدارة الأجنبية التي كانت وحدها مسئولة عن وزارة المعارف العمومية . عن ترك الأمية متفشية فقد أثبت إحصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة من الذكور ٢٠٪ من مجموع عدد السكان ونسبة اللاتي يستطيعنهن من الإناث ٤٪

وقد اعترف لورد كرومر في تقريره عن مصر عام ١٩٠٥ بأن « من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو

(١) Morgan Shuster-The Strangling of Persia

(٢) Hans Kohn — المرجع السابق الإشارة إليه — ص ٦٨ .

خمس عشرة سنة مضت — أى قبل الاحتلال البريطانى — يجد أن الأمكنة التى كانت مزدهرة بصناع الغزل والحياكة والصباغة والخم والأحذية والصباغة والعطارة والأدوات النحاسية والسروج والمناخل والأقفال قد قلت أو اندثرت وقام على أطلالها قهوات وحوانيت ملأى بضائع أوروبية .

وليست هذه المقدمة مجال الأسهاب فى بيان الأضرار التى عادت على مصر من سياسة الاستعمار الأوروبى بل مجاله باب آخر من أبواب هذا الكتاب عند الكلام على الجزء الخاص بإعادة مجد مصر الصناعى من برنامج « العمل لمصر » ولكن يكفى أن أذكر أن سياسة التوسع الاستعمارى قد قضت بالأ تكون فى مصر زراعة غنية إلا زراعة القطن ولكن المصريين لا يجنون منها ربحاً صناعياً منذ أغلقت مغازلهم لأن رجال الاحتلال رأوا وجوب إغلاقها لكى تربح مغازل لانكشير ومانشستر وليفربول وبذلك يصدر القطن من مصر إلى المغازل الانجليزية ويعود إليها قماشاً باهظ النفقات (١)

أما النظام الآخر . وهو النظام الذى يروج له اتحاد السوفييت فهو الآخر لا يصلح أساساً لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية لأنه أن صلح لروسيا فانه يتعارض مع المقومات الدينية والخلقية للأظمة الاجتماعية التى قام عليها مجد الشرق فى ماضيه البعيد والقريب . ومن واجب الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين يتقدمون لخدمة مصر أن ينهبوا مواطنيهم إلى أنه إذا كان العالم قد أعجب برجولة الروسين فى الدفاع عن وطنهم ورد عادية الغزاه . وتقديم أكبر مساعدة إلى قضية الديمقراطية التى انضمت مصر

(١) جوليت آدم — « إنجلترا فى مصر » ص ١٨٤ (ترجمة على فهمى كامل)

إلى أنصارها راضية مقتنعة فإن هذا الإعجاب ليس معناه اعتناق المبادئ الشيوعية . وإذا كان اتحاد السوفييت قد وجه عقب خلع القيصر وتأليف الجمهوريات الاشتراكية نداء إلى شعوب الشرق ذكر فيه . « إلى مسلمى الشرق . إلى الإيرانيين والأتراك والعرب والهنود . إلى من تاجر للصوص أوروبا الجشعون برؤوسهم وخريتهم وأوطانهم مدى قرون عدة . إلى كل من يريد للصوص الذين بدأوا الحرب أن يقتسموا بلادهم . نعلن أن المعاهدة السرية التي أبرمها القيصر المخلوع بشأن الاستيلاء عنوة على القسطنطينية قد مزقت وألغيت . ونعلن أن المعاهدة الخاصة بتقسيم إيران قد مزقت وألغيت . ونعلن أن المعاهدة الخاصة بتقسيم تركيا والاستيلاء على أرمينيا قد مزقت وألغيت . لا تضيعوا وقتاً في نفص اللصوص الذين اغتصبوا أوطانكم عن أكتافكم . لا تمكنوهم بعد من استغلال أرضكم ليسلبوها . يجب أن تكونوا أنتم أنفسكم سادة أوطانكم . إن هذا من حقكم . ومصيركم في أيديكم » ^(١) — إذا كان اتحاد السوفييت قد أعلن ذلك عقب الحرب الماضية فقد تبين بعدئذ أنه قد ضم أرمينيا إليه رغم ذلك . وأنه عمل على توسيع نفوذه السياسى والاقتصادى فى إيران وأنه لا تزال له مطامع جغرافية فى مضائق البوسفور والدردنيل تشبه إلى حد كبير المطامع التاريخية التى كان يتمنى قيامها روسيا بتحقيقها قبل زوال دولتهم !

إننا نؤمن بحقيقة واحدة . هى أن أى برنامج لحزب مصرى جديد يجب أن يعتمد على تأييد المصريين وحدهم دون غيرهم . على إيمانهم بنفع هذا البرنامج وبقدرته على تحقيق ما نصبو إليه مصر وتستحقه من عظمة ومجد لأن التجربة قد أثبتت أن اعتماد الشعوب الضعيفة على المساعدة

الخارجية في السياسة العملية هو مجرد مقامرة^(١)

« العمل لمصر » فكرة جديدة : اقتنع بها نفر من الشبان المصريين المؤمنين بحق مصر في حياة دولية عظيمة مجيدة وبقدره المصريين على توفير هذه الحياة لوطنهم إذا نفذوا برنامجاً معيناً واضح الأهداف محدد الأغراض صريح الأساليب . وهم في تحقيق هذا البرنامج يعتمدون على اقتناع كل مصرى ومصرية بما اقتنعوا به . وعلى اشتراك كل مصرى مصرية في تنفيذ ذلك البرنامج أو العمل على تنفيذه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا شعر الفرد في مصر — أثناء العهد الجديد — بكيانه شعوراً حقاً . تحميه القوانين والأوضاع التشريعية الجديدة والظروف الاجتماعية التي ستنشأ حول فكرة « العمل لمصر » !

وهذا الايمان بكيان الفرد يخالف مخالفة تامة ما ذهب إليه برامج بعض الأحزاب السياسية الأوروبية التي نشأت قبل هذه الحرب الأخيرة . فمنها من رأى أن تضحية الفرد ضرورية لضمان بقاء الجنس وأن أهم شرط لإنشاء واستقرار دولة هو شعور معين بالتعاون قائم على توافق في الخلق والجنس وعلى أهبة للدفاع عن ذلك كله بأى ثمن^(٢) أى أن تكوين الدولة لا يقوم على أساس الفرد المتكرر بل على أساس مجموع الجنس . وفي سبيل هذا المجموع يجب أن تضحى حقوق الفرد ! وهذا الاعتقاد بتفاهة الفرد عند تلك الأحزاب هو الذى دعاها إلى تفسير نفسية الجماهير بأنها لا تتأثر إلا بكل ما هو قوى عنيف وبأن هذه الجماهير كالمرأة التي لا تتمكن حواسها الداخلية من التعقل ووزن الأمور رزنا صحيحا . بل أنها تصبو دائماً إلى

(١) Eliot Grinnell Mears—Modern Turkey

(٢) Adolf Hitler — Mein Kampf ; P. 141

القوة التي تكمل كيانها فهي تفضل الانحناء للرجل القوي على إخضاع رجل ضعيف والحاكم الذي يميل لإرادته على الرجل الذي يلتمس منها أن تتبعه . وهي تشعر باطمئنان عقلي إذا وجدت من يعلمها شيئاً لا يقبل أن تتحول عنه أكبر من اطمئنانها لو تركت لها حرية اختيار ذلك الشيء أو التحول عنه إلى شيء آخر : فليست لدى هذه الجماهير إلا فكرة ضئيلة جداً عن كيفية ذلك الاختيار ولذلك تميل إلى الشعور إذ ذاك بأن معلمها تخلوا عنها . وهي لا تكاد تخجل من أن تتعذب عقلياً كما أنها لا تحس إلا نادراً بأن حرياتنا ككائنات آدمية قد اعتدى عليها وهي ترى القوة التي لا ترحم ومظاهر قسوتها الوحشية فتخضع لها ^(١)

ولكن أنصار « العمل لمصر » لا يقرون هذا المذهب بل يرون رجوعاً بالمدنية الانسانية إلى عهد بائد ، وقد أثبتت تجربة الحرب الأخيرة أن المذاهب التي دعت إلى إفناء الفرد خابت خيبة مرة ، ولم تجلب على زعماء تلك المذاهب إلا الويلات . وعلى الشعوب التي انقادت لهم إلا الخراب

. إن « العمل لمصر » — كما قلت في هذه المقدمة — فكرة نعرضها على كل مصري ، ولكل مصري أن يناقشها . أو يعدل فيها . أو يبندها . ولكن إيماننا بعظمة هذه الفكرة ونفعها أشد من تهيننا أية معارضة ، فعرض هذه الفكرة الجديدة التي تتهم جميع الأحزاب السياسية القائمة بالتقصير في حق مصر . والتي تدعو إلى حشد جهود جبارة من كل فرد وكل هيئة . وكل مجموع لتحقيق البرنامج الضخم الذي وضعناه . والتي نحبذ حرمان بعض طوائف المصريين والأجانب من امتيازات نالوها في غفلة الزمن لا لسعاد المجموع المصري . وإنشاء « مصر العظمى » — عرض

هذه الفكرة سيثير بلا شك غضب الكثيرين ممن لا يستريحون إلى الفكرة الجديدة . لأنها تتعارض مع مصالحهم . أو لأنها تكشف عن نقائصهم . وتوقع هذا الغضب لا يثنينا عن عزمنا فالمصري الذي يرى أمراضا تفتك بوطنه . وهو يعرف سر الدواء الذي يشفي هذا الوطن العزيز منها يجب عليه أن يتقدم لمكافحة تلك الأمراض وإلا كان خائنا لا يستحق شرف الانسحاب إلى هذا الوطن المحيد .

واعتمادنا في تنفيذ برنامجنا على إقناع المصريين به يفهم منه بداهة أننا لا نفكر في إقامة أية ديكتاتورية من أى نوع كان بل تنكر الطغيان بكافة مظاهره . نحن لانفهم أن يوصف الزعيم في الوقت الحاضر بأنه لم يعد القائد الروحي وإنما مروض الوحوش^(١) ولا نفهم أن يقال في القرن العشرين وبعد آلاف السنين من جهاد عنيف في سبيل حرية الفرد إنه يجب أن يرسخ في الذهن أن الأغلبية لا يمكن أن تحمل تحمل الرجل الموهوب وإن هذه الأغلبية لا تمثل الجهل فحسب بل الجبن أيضا وإنه كلما خف عبء المسؤولية عن عاتق الزعيم كلما كثر عدد الأفراد الذين يشعرون رغم انحطاط شعورهم العقلي بأنهم مدعوون إلى تسخير نشاطهم لمصلحة الشعب فينتظرون في صف طويل في ألم وحزن يعدون الساعات الباقية على احتمال تقدمهم إلى الأمام ويراقبون كل تغيير في مراكز الحكم التي يصبون إليها ويفرحون لكل فضيحة قد تبعد عن طريقهم واحداً من المتطلعين إلى تلك المراكز ممن يكون قد سبقهم في الصف إليها^(٢) ولا نفهم أن تهاجم إرادة الشعب إلى حد أن يقال إن الفكرة التي تقرر أن الانتخاب العام هو الذي يمهّد لاكتشاف العباقرة من أبناء الشعب فكرة سبخيفة

(١) Henri Massis: Chefs. P 31 : والرأى منسوب إلى المفكر الألماني Keyserling

(١) Adolf Hitler : P 81

أولا لأن الأيام التي يظهر فيها سياسى عبقرى واحد بين الشعب هي أيام باركها الله وحددها تعالى ولا شأن للشعب بها . وأن مثل هذا السياسى يظهر بمفرده لا بالملئات أو الآلاف . وثانيا لأن الجماهير تشعر بكرهية غريزية لكل رجل عبقرى . وأنه لأسهل أن يرى الجمل يمر من سم الخياط على أن يرى رجل عظيم يكتشف عن طريق الانتخاب العام وأن كل ما حدث فى التاريخ مما يعد فوق مستوى الجمهور العادى كان يرجع الفضل فيه إلى قوة جارية صادرة من فرد واحد ^(١) لأن التجربة قد أثبتت فى مصر أن الشعب المصرى هو الذى « اكتشف » سعد زغلول فانتخبه وكيلا للجمعية التشريعية . فى وقت لم يكن يملك فيه أن « ينتخبه » رئيساً والشعب المصرى — بقوته الجارفة — هو الذى جعل سعد زغلول زعيما وطنياً أثناء الثورة عام ١٩١٨ . فحمله على أن يسخر مواهبه لمهاجمة أوضاع يشهد ماضيه بأنه كان يقرها فى وقت لم يكن الشعب قد جرفه فيه إلى اتجاهه الجديد . والتجربة قد أثبتت فى إنجلترا أن الشعب — عن طريق الانتخاب — هو الذى « اكتشف » ونستون تشرشل . وهو الذى أعانه على أن يهزم من قال هذا الكلام الذى أشرنا اليه هزيمة غيرت وجه التاريخ . نحن لانفهم أن يقود الزعيم شعبه كما يقود المدرس أطفال مدرسته . فيتعالى عليهم لكن يستطيع أن يسوسهم ^(٢) ولا أن يجترىء زعيم على القول إنه إذا اعتزم أمراً فإنه لا يسمح لأية معارضة بأن تثنيه عنه إلا اذا اقتنع عن طريق التجربة والوقائع المادية بفساد رأيه وأن ضميره هو ينبوع الوحيد الذى يغذى تصرفاته لأن عمله كزعيم يكشف له عن أمور كثيرة تغيب عن بصر

(١) Hitler : Mein Kampf p. 87,88

(٢) Henri Massis : Chefs P. 70

المتفرج الذى لا يعمل عمل الزعيم ويدلل على هذا الزعم بأن المهندس المعماري ليس فى حاجة الى مهندسين معماريين آخرين يققون خلفه لينبهوه الى الأخطاء التى تظهر فى البناء الذى يشيده وأنه أعجب دائماً بالجملة التى توضع على المنازل التى لم يتم بناؤها بعد وهى « الدخول محظور على كل شخص أجنبي عن العمل ! »^(١) لأن التجربة قد أثبتت أن الذى قال هذا الكلام كان يستطيع أن ينقذ شعبه من النهاية التعسة التى انتهى اليها لو أنه سمح لغيره من السياسيين بأن يققوا خلفه لينبهوه الى الأخطاء الهائلة التى ارتكبها ولكنه عند ما حظر الدخول على الأجانب عن زعامته وعمل بمفرده فقد تلك الزعامة وجر شعبه الى الهلاك . نحن لانفهم أن يتلاعب طاغية بالألفاظ فيزعم أن احساس الحاكم بواجب الدفاع عن الشعب والارتقاء به رقياً مادياً وأدبياً لايعنى أبداً الظن بأن مجموع الشعب هو مصدر السلطة وأن الحكومة إنما هى صنعة المجموع وليست نخبة ممتازة يقع عليها واجب قيادة المجموع . والتضحية بنفسها فى سبيله . وأن الرغبة فى ضمان الحريات الضرورية للحياة الاجتماعية والكرامة الانسانية نفسها لا تختم اعتبار الحرية دعامة يجب أن يرتفع فوقها بناء الكيان السياسى للدولة . وأن الحرية قد انتهت بالوقوع فى نطاق التعبير الصوفى الذى يقول « لاحرية ضد الحرية » وأنه لىكى تنسجم مع الفكرة الصحيحة عن الفرد وحقائق الحياة يجب أن نقول إن حرية الفرد موجودة دائماً إلا إذا تعارضت مع المصلحة العامة^(٢) لانفهم هذا اللعب على الألفاظ لأن التجربة قد أثبتت فى نفس الدولة التى قيل فيها هذا الكلام أن قائله عطل الحريات العامة ليستأثر بالسلطة — كغيره — وادعى أن

(١) المرجع السابق ص ٧٢

(٢) المرجع السابق : « سالازار أو ديكتاتورية الذكاء » ص ٩٢ و ٩٣

العناية الالهية قد أرسلته لقيادة شعبه . ولا نفهم أن يجتذب زعيم عطف الشعب بالألفاظ الخلابية التي يبدو من ظاهرها الحذب على ذلك الشعب فيقول « إلى أي حد يعود شقاء الشعب المادى والمعنوى الى طريق كان يجب إنشاؤه ولم ينشأ وطريق أهملت صيانتها ولم يصلح ومدرسة كان يجب أن تفتح ولم تفتح! »^(١) ثم لا يلبث أن يعلن أن الشعوب لا تحكم وفق هواها وإنما وفق ما يقضى به مجموع مصالحها وحقيقة آرائها^(٢) لانفهم ذلك ولا نقره لأن تبين تلك المصالح وحقيقة الآراء مسألة مطاطة يترك الطاغية لنفسه — دون الشعب — تقديرها . كما لا نفهم أن يصف زعيم رغبة الجماهير في الاشتغال بالسياسة بأنها حمى . وأن يزعم بأنه لا يوجد وباء يصيب بأبلغ الضرر الحياة الخاصة والحياة العامة . والكيان المادى والكيان المعنوى والضمير والذكاء كمرض السياسة^(٣) لأن هذا الاتجاه في التفكير يقصد به تبرير تعطيل الحريات العامة واستيلاء الطغاة على مقاليد الأمور دون معارض أما « العمل لمصر » ففكرة تستوحى كل عناصرها من ارادة الشعب فهي فكرة ديمقراطية صميمية وطبيعة النظام الديمقراطى الحر تبيح لكل مواطن أن يشترك اشتراكاً فعلياً في توجيه سياسة وطنه . بل أن بعض الدساتير يجعل ذلك الاشتراك واجباً حتمياً بينا الدول التي يستأثر الطغاة بالحكم فيها تعمل دائماً على أن ينصرف المواطنون عن الاهتمام بالمسائل السياسية .

ونحن لا نقول ما قاله بعض الداعين الى المسائل الاقتصادية الجديدة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الماضية من نبذ الفردية والمبادئ الحرة التي

(١) Oliveira Salazar : Revolution dans la Paix المرجع السابق ص ٨٥

(٢) هذا هو رأى المفكر الفرنسى Fustel de Coulanges

(٣) رأى آخر للمفكر فوستيل ده كولانج اعتنقه اوليفيرا سالازار طاغية البرتغال

نشأت في القرن الماضي ووصف عواقبهما بأنها عواقب سيئة والزعم بأن إعطاء الدولة حقاً في الحد من نفوذ الطبقات « البورجوازية » بما فيها أصحاب رؤوس الأموال الذين يستغلون الطبقات العاملة ويعيشون عيشة الطفيليات عالة على العمال ليس الغرض منه انتهاج سياسة عمالية متصاعدة وتبرير ذلك الزعم بأن الشعب الذي تستأثر فيه الدولة وحدها بالثروة لا يوحى بالرغبة في خدمته ^(١) ولا نقول أيضاً أن للدولة الحق في ترقية وتنسيق ومراقبة وتوجيه جميع النشاط الوطني ولكن بدون أن تحمل محلها أو تنافسها ولا نقول أن وطنية الدولة قاصرة على تنظيم الجمعيات ونقابات العمال . ونقابات أصحاب الأعمال وعلى الإسراع في إضفاء طابع وطني على مختلف فروع الزراعة والصناعة والتجارة دون أن تسعى الدولة لكي تصبح مزارعة أو صانعة أو تاجرة ^(٢) لا نقول لاهذا ولا ذاك لأننا نعتقد بأن هذا الكلام تنقصه الصراحة ولذا يتناقض قائله مع نفسه تناقضاً ظاهراً .

لأننا نؤمن بأن في الامكان — بالنسبة لمصر — أن تزيد ميزانية الدولة زيادة هائلة عما عليه الآن . وفي نفس الوقت تقوى نواحي النشاط الصناعي والزراعي والتجاري فتزيد موارد أصحاب رؤوس الأموال . وأن يتمتع العمال — صناعيين وزراعيين — بحياة رغدة كريمة . وأن تحصن أسرمهم ضد العوز والمرض والشيخوخة وأن تمد أمامهم السبل للانتقال إلى مرتبة أصحاب الأعمال دون شن جرب بين الطبقة العاملة وطبقة أصحاب رؤوس الأموال . لأن مصر دولة رأسمالية ومصليحتها وحقيقة ميول شعبها تنسجمان تماماً مع النظام الرأسمالي . ولأننا نؤمن بأن ثراء الدولة لا يتعارض مع ثراء

(١) خطبة أوليفيرا سالازار في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٣

(٢) Henry Massis — « سالازار أو ديكتاتورية الذكاء » من كتابه

الأفراد ولا يتحقق دائماً على حساب هؤلاء الأفراد بل إنه يمكن أن يتحقق بسبب ثرائهم إذا نفذنا برنامج «الاستعمار الداخلي» لمصر استعماراً زراعياً وصناعياً واسع النطاق بواسطة المصريين . ولأننا نؤمن بأن الظروف الخاصة التي أحاطت بمصر بسبب نظام الامتيازات الأجنبية تجعل من واجب الدولة — حتى في ظل النظام الرأسمالي — أن تتولى بنفسها «ترقية وتنسيق ومراقبة وتوجيه» نوع واحد من أنواع النشاط الوطني وهو الذي يؤدي «خدمات عامة» كشركات النقل والنور والماء وأن تترك للأفراد استغلال باقي نواحي النشاط الوطني ، وهي عديدة ، استغلالاً حراً لا يقيد إلا حرص الدولة على نمو ذلك النشاط واضطراده . والدليل على صحة ما نقوله أن الدولة التي قال طاغيتها هذا الكلام الذي نرد عليه قد واجهت أزمة خطيرة في الطعام فاضطر مزارعوها أن يذبحوا أبقارهم لنقص الغذاء . واختفت الألبان ومنتجاتها من أسواقها ^(١)

« العمل لمصر » إذن فكرة ترمي إلى تحقيق خلق مصر العظمى بطريق الاقناع وحده دون غيره . ولا تقر شكلاً من أشكال الاجرام أو الشعب أو العنف لنشرها أو كسب أنصار لها . لأنها — كما سبق أن قلت — تكره الطغيان : مهما كان مخففاً ومعتدلاً . فقد ذهب البعض إلى وصف نوع من الطغيان بأنه « أشرف وأعقل وأكثر أنواع الطغيان الموجودة في أوروبا اتزاناً » ^(٢) ولكن الطغيان لا يمكن أن يكون شريفاً وهو يقوم على سلب حرية الفرد ولا يمكن أن يكون عاقلاً وهو ينفرد بالبت في مصير شعب بأكمله دون مشورة أحد . ودون السماح بمعارضة ولا يمكن أن يكون متزاناً وهو يستوحى كيانه من انقلاب مفروض على

(١) جاءت البرقيات من البرتغال خلال شهر يونيو سنة ١٩٤٤ بهذا المعنى

(٢) Jacques Baimville في وصف طغيان أوليفيرا سالازار

الناس كرها بقوة السلاح . ولذلك فسوف تكون دعايتنا إلى فكرة « العمل لمصر » دعاية سلمية هادئة فنحن ننكر إلى حد الكراهة والمقت أن الظروف — مهما كانت — تحتم استعمال القوة الجسدية للدعاية إلى فكرة ما ^(١) ونرى أن الإشارة إلى أن مبادئ الثورة الفرنسية لم تشرع ثمرتها لما تضمنته من فلسفة جديدة في صدد سيادة الشعب وإنما لأنها وجدت جيشاً من المهيجين يقودهم مشعوزون شعبيون من طراز عظيم ^(٢) مغالطة مكشوفة وقياس مع الفارق فلم تكن الحياة النيابية موجودة في فرنسا عندما قامت تلك الثورة . ولم تكن للصحافة الفرنسية حريتها التي تمكنها من اعلان رأيها . أما مصر فلها حياتها النيابية . وللشعب فيها أن يجذب برنامجاً حزبياً معيناً بعد الاقتناع به فيعهد إلى أصحابه بشرف خدمته وصحافتها حرة لها أن تروج لرأي دون آخر . وأن تنتقد مادام نقدها في سبيل المصلحة العامة . كما أن لرئيس الدولة حقاً دستورياً سامياً في أن يوازن بين مختلف الاتجاهات السياسية ويتبين مافيه مصلحة الشعب فيؤليه ثقته الكريمة .

ونحن لانكتفى بانكار الالتجاء إلى وسائل الشعب والاثارة لنشر برنامجنا بل تؤمن — مع جوته — بأن أضمن وسيلة للقضاء على أية روح ثورية هي اجابة مطالب الشعب المعقولة ^(٣) كما تؤمن بأن هذا الشعب وان أخطأ في تفاصيل الحكم على الأمور فانه محق دائماً في الحكم على مجموعها ^(٤)

(١) Adolf Hitler : P. 456

(٢) المرجع السابق ص ٤١٠

(٣) Emile Ludvig-Genius and Character من دراسته للمفكر الالماني

« شتاين » Stein

(٤) المرجع السابق . من دراسته للمفكر الالماني Rathenau ص ١٣٠

أما برنامج « العمل لمصر » الذى تتضمن هذه الدراسات شرحاً وافياً له مستنداً إلى الحقائق التاريخية المسلم بها . ومدعماً بالآراء العلمية الثابتة . وقائماً على الاحصاءات الرسمية التى لا شك فيها فهو :

(١) **إمبريات انقلب في نظم التعليم بمصر** يقوم على أساس الحقيقة التاريخية الثابتة التى تقرر أن مصر هى مهد الحضارة . وعلى أن مناعتها قد أفنت فى قوميتها كل الشعوب التى فكرت فى غزوها فظلت مدى التاريخ محتفظة بسيادتها كاملة .

(٢) **تكوين اتحاد Federation بمصر العظمى إلى حدودها**

التاريخية وهى تضم السودان ومديرية خط الاستواء المعروفة بأوغندا واريترية وزيلع وبربرة والاقطار العربية المجاورة لمصر وهو الاتحاد الذى أعلنت مصر تكوينه عام ١٨٣٢ ويحد شمالاً بجبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط وشرقاً بنهر الفرات وحدود نجد الغربية وولاية حضرموت والحبشة ومستعمرة كينيا وجنوباً بخليج عدن وبوغاز باب المندب وبحيرة البرت نيانزا وغرباً بطرابلس ومستعمرة الكونجو البلجيكية . ويشمل ومصر وسوريا المعروفة بفلسطين وسوريا ولبنان والحجاز واليمن .

وللاتحاد برلمانه الاتحادى وللإتحاد — لا للأعضاء — جيشه . وله — لا للأعضاء — ممثلوه السياسيون والقنصليون فى الخارج وحكومة الاتحاد فى القاهرة هى التى تبرم المعاهدات الخاصة به وهى التى تمثله فى جميع الاتفاقات الدولية . ولكن لكل عضو فى الاتحاد برلمانه الخاص يسن له التشريعات المحلية الملائمة له . كما أن له حكومته المحلية التى تدير شؤونه فى الحدود التى يرسمها دستور الاتحاد . ومن شأن هذا الاتحاد أن

يجعل البحر الأحمر بحيرة مصرية عربية فيتحقق الشرط التاريخي الأول
لسلامة الشرق الأدنى .

(٣) **أفريقيا لأفريقيين** : وهو مبدأ يجب أن تحمل مصر العظمى
رسالة الدفاع عنه أمام العالم على ضوء الاتجاه الدولي الجديد الذي نشأ
عقب الحرب العالمية الحالية من وجوب تقسيم العالم الى جماعات متجانسة
في اللغة والخلق والجنس . فالحقيقة التاريخية والجغرافية تثبت أن مساحة
أفريقيا ٠٠٠ر٩٨٤١١ ميل مربع تقطن منها الشعوب السامية والحامية
التي تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام أكثر من النصف . بينما الجزء
الآخر تقطنه الشعوب الآرية . التي تتكلم لغات أوروبية وتدين غالبيتها
بالمسيحية فالتعاون بين مصر — كزعيمة للمجموعة الأولى — واتحاد
جنوب افريقيا — كزعيم للمجموعة الثانية — كفيل برفع العار الذي
لا يزال يسم هذه القارة بتقسيمها الى مستعمرات تملكها بعض دول أوروبا
وهي القارة التي لا تزيد مساحتها عن ربع مساحة أفريقيا .

(٤) **استعمار مصر استثمارا وإغنيا بواسطة المصريين** :

١ - ففي الزراعة يجب القضاء على خرافة عدم امكان زراعة أكثر
من ثمانية ملايين من الأفدنة وهي الداخلة في الزمام . منها نحو خمسة ملايين
مزروعة فعلا ونحو ثلاثة ملايين من الأفدنة البور تحت الاصلاح إذ أن
مساحة مصر تبلغ مائتين وأربعين مليونا من الأفدنة . يمكن أن يصل
المزروع منها الى عشرين مليونا من الأفدنة في خلال عشرة أعوام وذلك
بتنفيذ مشروع تخزين مياه النيل في وادي الريان جنوب مديرية الفيوم
وغرب مديرية بني سويف . وبوصل النيل بالبحر الأحمر بقناة تخرق
الصحراء الشرقية وتحمل الماء العذب الى مناطق المناجم المصرية وإنشاء

شبكة من الآلات الرافعة للمياه الجوفية أى المياه التى تجرى تحت سطح الأرض التى فى مناطق يتعذر وصول ماء النيل إليها وزراعة مناطق غابات حول منطقة وادى الريان وصول التربة المقترح شقها على نطاق واسع ، وبتنمية الثروة الحيوانية وإنشاء مزارع على أحدث الطرق العصرية .

ب - وفى الصناعة يجب القضاء على خرافة أن مصر قطر زراعى ولا يمكن أن يكون صناعياً لإفتقاره إلى المعادن والمواد الخام . فأبار البترول براس غارب فى منطقة البحر الأحمر وحدها تكفى حاجة مصر إلى هذا الزيت . ومعادن التوننجستين والكروم والقصدير والأميمنت والفوسفات والحديد موجوده بكميات وافرة وفى الامكان مضاعفة الكميات المستخرجة من هذه المعادن بعد إىصال مياه النيل إلى منطقة البحر الأحمر . وإنشاء صناعات محلية بجانب منطقة المناجم المصرية بعد تعميرها . وتجب إزالة الاهال الشائن فى استغلال الشواطىء المصرية التى يبلغ طولها ألفين من الكيلومترات ومع ذلك فهى لاتغل إلا عشرة آلاف طن من الأسماك سنوياً من مجموع أربعين ألف طن من الأسماك تنتجها البحيرات المصرية ومياه النيل مع أن فى الامكان السهل الوصول الى إنتاج خمسة أضعاف هذه الكمية . وإنشاء صناعات أسماك محلية الى جانب المصائد والتدرج بالشعب الى قبول الأسماك ومنتجاتها كأحد الأطعمة الرئيسية شأن كل الأقطار الواقعة على البحار .

ج - وفى التجارة يجب العمل على تعديل الميزان التجارى بحيث يصبح فى صالح مصر . فبعد تنفيذ الشطرين ا و ب من البند الثالث من هذا البرنامج تصبح مصر قادرة - الى أكبر حد - على أن تكفى نفسها بنفسها ويتطور ميزانها التجارى الى مصلحتها فبعد أن كانت تستورد

في عام ١٩٤٠ بما قيمته ٣١٣٧٨٠٠٠ رجباً ولا تصدر إلا بما قيمته ٢٧٨١٢٠٠٠ رجباً تصبح قادرة على أن تصدر بما تزيد قيمته كثيراً عما تستورده .

(٥) زيادة الايراد الأهل

في الامكان رفع هذا الايراد من ١٨٥ مليوناً من الجنيهات كما كان مقدراً في عام ١٩٣٥ الى خمسمائة مليوناً في مدة عشر سنوات بعد تنفيذ البند الرابع من هذا البرنامج وبذلك يرتفع متوسط ما يخص كل مصري من اثني عشر رجباً في العام الى نحو ثلاثين رجباً في العام وهي نسبة تمكنه من أن يعيش حياة كريمة . وللوصول الى تحقيق هذه الحياة الكريمة لكل مصري يجب اتخاذ ثلاثة اجراءات حاسمة .

- ١ - وضع حد أعلى لملك الأراضي الزراعية بحيث لا يزيد ما يملكه الفرد الواحد عن خمسمائة فدان . وما يملكه الأسرة الواحدة عن ألف فدان
- ب - تحريم ملك الأراضي الزراعية على غير المصريين .
- ج - إعطاء الدولة حق نزع ملكية الأراضي الزراعية التي يثبت أن أصحابها قد أهملوا صيانتها أو العناية بها . أو استغلالها بحيث لم تنتج الغلة التي أنتجتها مشيقاتها في الموقع والجودة فتخلفت بذلك عن المساهمة بواجبها في الإقتصاد الوطني .

(٦) توفير ضروريات الحياة الصحية الأولية للقرى الأربعة آلاف

التي يتكون منها الريف المصري بتنفيذ مشروع إدخال الماء الجارى والمجارى العمومية إلى تلك القرى وهو يكفل انقاذ أربعة عشر مليوناً من المصريين من مرض التراكوتا واثني عشر مليوناً من مرضى البلهارسيا

وثمانية ملايين من الإنكاستوما كما يكفل وقاية تكاد تامة من حميات التيفوس والملاريا والتيفوئيد . وهذا المشروع تبلغ نفقاته سبعين مليوناً من الجنيهات يمكن الحصول عليها فوراً من بيع أراضى الحكومة التى تقدر قيمتها بنحو مائة مليون جنيهه .

(٧) تنظيم الادارة الحكومية على أساس إلغاء جميع الاستثناءات التى أوجدتها تقلبات الحكومات الحزبية بعد قيام النظام النيابى فى مصر منذ عام ١٩٢٤ وذلك باصدار تشريع ذى أثر رجعى يقضى بتحديد مرتب حملة الشهادات العليا الذين تخرجوا عام ١٩٢٤ عند صدور التشريع المطلوب وأن يكون تحديد الرقم متفقاً مع مستلزمات الحياة . وما تقرره المدة التى قضاهـا الموظف فى خدمة الحكومة من حق فى مرتب يفى بحاجاته وحاجات أسرته ويحدد التشريع مرتب حملة تلك الشهادات العليا من خريجي عام ١٩٢٥ عند صدوره ثم مرتب حملتها من خريجي عام ١٩٢٦ وهكذا . فاذا قدر التشريع عند صدوره مرتب حملة الشهادات العليا الذين تخرجوا عام ١٩٢٤ بستين جنيهاً مثلاً فان مرتب الذين تخرجوا عام ١٩٢٥ يكون خمسة وخمسين جنيهاً والذين تخرجوا عام ١٩٢٦ يكون خمسين جنيهاً دون فرق بين المتخرجين من كلية الطب أو الحقوق أو الصيدلة أو الهندسة فكلهم سواء ودون فرق بين الطبقات الاجتماعية التى ينتسبون اليها . أو الأديان التى يعتنقونها فاذا وجد بين موظفى الدولة عند صدور التشريع من تلك الطوائف من يزيد مرتبه عما حدده التشريع هبط إلى ذلك الحد . وإذا وجد من يقل مرتبه عما حدده التشريع ارتفع إلى ذلك الحد على أن توضع حدود أخرى لحملة الشهادات المتوسطة وغيرها على ضوء نفس الفكرة التى تنكر التفريق بين الموظفين بسبب انتمائهم إلى أصحاب النفوذ أو تأييدهم لـختلف الأحزاب .

ب — إنصاف هؤلاء الموظفين في الترقيات والعلاوات والتنقلات بأن يعطى كل موظف إلى الدرجة الرابعة الحق في أن يشكو من أى غبن وقع عليه إلى إحدى دوائر المحكمة الابتدائية التي يعمل في دائرتها ؛ ولكل موظف من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الأولى الحق في أن يشكو إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف التي يعمل في دائرتها . ولكل موظف من درجة مدير عام فصاعداً إلى وكيل وزارة أن يشكو إلى محكمة النقض والإبرام على أن يكون لهذه الجهات القضائية الحق في رفع الغبن الواقع على الموظف وفي توقيع الجزاء على الموظفين الذين ثبت أنهم يتخذون عن عمد تلك الشكاوى وسيلة لمشاغبة رؤسائهم فيتحقق التوازن بين الرئيس والمرئوس

ج — الهبوط بميزانية الموظفين إلى الحد المعقول الذي يتفق مع إنتاجهم ومع حاجة العمل وإلغاء المرتبات الاضافية والنفقات المظهرية لتمكين الدولة من تنفيذ البرنامج الذي يحقق مشاريع الإصلاح الكبرى

(٨) الدولة هي التي تقوم بالإشراف على الشركات التي تتولى

الخدمات العامة services publics كالنقل بأنواعه والنور والمياه وليس للشركات ولا للأفراد الذين يتولون هذه المرافق الآن أن يعترضوا بحجة الحق المكتسب لأنه لا حق ضد مصلحة الدولة العليا

٩ — نشر التربية العسكرية لتكوين جيل يمتاز برجولته . ويعتز بوطنه ويفنى من أجل علمه وملكه وإعادة إنشاء الصناعات اللازمة لتكوين جيش وسلاح طيران وبحرية بحرية وتجارية يجب أن تبلغ في خمس سنوات

١ — نصف مليون جندي في وقت السلم يصلون في وقت الحرب

إلى مليون

ن — ثلاثة آلاف طائرة حربية من طائرات التمرين والاستكشاف والتعاون مع الجيش والمقاتلات وقاذفات القنابل

ج — بحرية حربية مكونة من لاقطات ألغام ومدمرات خفيفة وطوافات مراقبة مجموع حمولتها خمسون ألف طن

د — بحرية تجارية — يمكن أن تستخدم في وقت الحرب للأغراض الحربية — يجب أن يصل مجموع حمولتها في عشر سنوات إلى مائتي ألف طن . للقيام بنقل البضائع والركاب من وإلى الموانئ المصرية

هـ — أسطول هوائي تجارى — يمكن أن يستخدم في وقت الحرب للأغراض الحربية — لمنايرة نهضة الطيران التى أعقبت الحرب الحالية والمساهمة مع الشركات والحكومات الأجنبية التى تشرف على النقل الجوى خارج مصر فى استكمال شبكة الخطوط الهوائية العالمية

(١٠) تمثيل الدستور الصادر به الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على الوجه الآتى :

أ — المادة ٣ من الدستور يضاف إليها النص على أن الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية لا يعهد بها إلا إلى المصرى ابن المصرى

ب — المادة ٥٨ من الدستور التى تقرر أنه « لا يلى الوزارة إلا مصرى » يضاف إليها النص على أنه « لا يكون قد تولى عضوية مجلس إدارة شركة من الشركات خلال الأعوام الخمسة السابقة على اختياره للوزارة » .

ج — المادة ٨٥ من الدستور التى تكتفى بأن تشترط فى النائب — زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب — أن يكون بالغاً من السن

ثلاثين سنة يضاف اليها النص على وجوب إتمام المرشح للدراسة العالية ، ولا يعنى من هذا الشرط إلا إذا حصل على أكثر من ثلاثة أرباع أصوات الناخبين الذين اشتركوا فعلاً في عملية انتخابه بالدائرة التى رشح فيها .

٢ - المادة الأولى من قانون الانتخاب تعدل بحيث لا يعطى حق انتخاب أعضاء البرلمان إلا للمصريين والمصريات الذين أتموا الدراسة الابتدائية أو الالزامية أو ما يماثلها من الدراسات الصناعية أو الذين يدفعون للدولة ضريبة سنوية لا تقل عن ثلاثة جنيهات أو الذين يدفعون إيجاراً شهرياً لا يقل عن ثلاثة جنيهات .

هذه هى الخطوط الرئيسية الخارجية لبرنامج « العمل لمصر العظمى » وفى الأبحاث التالية شرح لكل بند من بنود هذا البرنامج .
وأنى لمؤمن أشد إيمان بأن فى الإمكان تنفيذ الجزء الأكبر خلال الأعوام الخمسة القادمة . وإنجاز باقىه فى الأعوام الخمس التالية . فتحتل مصر مكانتها الدولية التى يؤهلها لها تاريخها الطويل الحافل بمواقف المجد ، والتى تتفق مع زعامتها التاريخية لحضارة العالم . وتصبح لمصر العظمى كلمتها فى أسرة الدول كما أنى مؤمن أشد إيمان بأن مصر لو استردت قوتها - قوتها الإقتصادية والاجتماعية - طبقاً لما جاء فى هذا البرنامج فإنها ستؤدى إلى السلم العالمى بعد الحرب الأخيرة خير خدمة ترجى من دولة تدين لها كافة الأقطار التى تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالإسلام بالزعامة . . . فيجب أن نبدأ بأن نكون أقوياء وعظاء . . . وبعد ذلك يسهل أى أمر فى دنيا . يسودها السلام ، فسر السلام وسر الانسانية والحرية والإحسان هى القوة فاذا كان الفرد محسناً وخيراً ولكنه مشلول فإن إحسانه لا نفع فيه ^(١) وإنى أعتمد فى

تحقيق رسالة « العمل لمصر العظمى » على شباب مصر . على جيلها الجديد الذى لم يتلوث بما تلوث به الجيل الماضى ، فلم يرتعد أمام رئيس أجنبي وهو يستدعيه إلى مكتبه . ولم يرق ماء وجهه ولم يشب زميل لكى ينال ترقية أو علاوة ، وأنى فى اعتمادى على الشباب أرى مع بول كلوديل^(١) أن الشباب هو سن البطولة لاسن اللذة كما يزعمون واعتمادى على هذا الشباب هو الذى جعلنى أعلن فى هذه المقدمة أننى لن ألجأ إلا إلى الإقناع فى الدعاية لهذا البرنامج . وفى العمل على تنفيذه . فالدعوة مثلاً إلى بث الروح العسكرية وزيادة الجيش المصرى وإنشاء البحرية الحربية والطيران ليس معناها التأهب للحرب فالحروب لا تشنها الأحزاب التى تعتمد على تأييد الشباب لأن الآباء هم الذين يدفنون الأبناء فى كل حرب . بدلاً من أن يدفن الأبناء آبائهم فى أوقات السلم العادية^(٢) ولا شك أن أدناً غدر عرفه التاريخ هو ما اقترفته الأحزاب الفاشية التى أوصلها الشبان إلى كراسى الحكم فى برلين وروما فكان جزاء أولئك الشبان أن أرسلهم زعماء تلك الأحزاب إلى ميادين القتال لتحصد لهم نيران المدافع وهم فى زهرة العمر . . .

أما بعد فاذا استطعنا أن ننفذ هذا البرنامج الضخم - ونحن مؤمنون بأن فى الامكان تنفيذه - فأننا نكون قد أدينا لوطننا أعظم خدمة أدت إليه فى تاريخه الحديث منذ أعلن ابراهيم باشا تأليف « اتحاد مصر العظمى » فى عام ١٨٣٢ عقب وصوله إلى جبال طوروس ونحن فى تنفيذ هذا البرنامج نعتقد أن تجارب الحرب العالمية الأخيرة قد صهرت الصداقة بين مصر

(١) . Henri Massis : Chefs P. 53 والرأى للمفكر Paul Claudel

(٢) Hérodote

وبريطانيا - وهي الصداقة التي ندعو اليها ونؤيدها - وأثبتت بالدليل
العملى ان مصر الحديثة الوفية لقضية الديمقراطية تستطيع أن تؤدى حليفها
أكبر خدمة وأن يكون وفاؤها نقطة التحول فى تلك الحرب الضروس وأن
السياسة الانجليزية الخارجية قد تأثرت بعظات تلك الحرب وتحررت من
الاعتبارات الرجعية القديمة وأصبحت أكثر استعداداً لترك هذه المنطقة من
الشرق الأدنى تستعيد مكانتها التاريخية لتمكينها من المساهمة مساهمة
فعالة فى إقرار السلم على قدم المساواة مع غيرها من أعضاء أسرة الدول ..
ونحن فى تنفيذ هذا البرنامج نضع نصب أعيننا كلمة فولتير التى يقول
فيها « إن عظماء الرجال يجيئون عندى فى المرتبة الأولى والأبطال العسكريين
فى المرتبة الثانية . وأولئك الذين أسميهم عظماء هم الذين يميزون أنفسهم
باجراء نافع أو بعمل من أعمال البناء أما الآخرون الذين يغيرون على المدن
ويدكونها فليسوا الا مجرد أبطال » .

مُضَيَّرٌ : مَقْتَبَرَةُ الْغُرَاةِ

المراجع الأجنبية

- Pierre Jouguet* : Précis d' Histoire d' Egypte
Bogumil Goltz : Provincial en Egypte
A. Moret, G. Davy : From Tribe to Empire.
James Breasted : The Origins of Civilisation
J. de Morgan : Recherches sur les origines de l'Egypte.
A. Moret : Le Nil et la Civilisation Egyptienne
Gordon Childe : L'Orient Préhistorique
André Maurois : Histoire d'Angleterre
Lavisse : Histoire de France
Alexandre Moret : L'Egypte Pharaonique
Gabriel Hanotaux : Histoire de la Nation Egyptienne
Pierre Jouguet : L'Egypte Alexandrine
Victor Chapot : L'Egypte Roumaine
John Knox : The First Blast of the Trumpet against the Monstruous Regiment of Women
Charles Roux : Bonaparte Governor of Egypt
Berthier : Relation des Compagnes du General Bonaparte en Egypte et en Syrie
De la Jonquière : L'Expédition d'Egypte
Ninet : Orabi Pacha
Broadly : How We defended Orabi

والمراجع المشار إليها في باب « أهداف العمل لمصر »

المراجع العربية

- عبد القادر حمزة : على هامش التاريخ المصرى
هند اسكندر عمون : تاريخ مصر
عزيز خانكي : اسكندر الأكبر
ابراهيم سيف الدين : مصر في العصور القديمة
الجبرتي

في مصر خرافة أثبتة تزعم أن المصريين قد استعمرتهم شعوب عديدة غزوا مصر من الشرق والغرب والجنوب . وأن مصر قد ظلت منذ فجر التاريخ « مستعمرة » لتلك الشعوب التي غزتها على التوالي . . . ! وهذه الخرافة — التي سنثبت الآن أنها لا سند لها من التاريخ بل أن التاريخ ينطق باختلافها — قد روجها في مصر نفر من ضعاف النفوس الذين تلقوا بعض فتات المستعمرين الأوروبيين في القرن الماضي والقرن الذي نعيش فيه ، ولا شك أنها ذاعت في فترة الضعف التي عانتها مصر في عهد الخديوي توفيق وأوائل عهد عباس لأنه لا يعقل أن تدب مثل هذه الخرافة في عهد كعهد محمد علي كانت ترتعد أثناءه أوروبا فرقا من انتصارات الجيش المصري . الذي كان عماده الفلاح المصري الصميم . وهذه الخرافة التي تزعم أن هذا الفلاح المصري قد قبل — دائماً — الضيم ورضى بذل الاستعمار كانت تظهر في العهود التي تصاب أثناءها مصر بضعف طارئ . فقد قيل في خطاب خاص أرسل في القرن الثالث قبل الميلاد « لا تظن أنتي فلاح مصري »^(١) .

ولا يزال بعض الجهلاء بتاريخ مصر . وبحقيقة قيمة هذا الفلاح المصري يعتبرون أن الانتساب إليه سبة ! بعد أن نجحت سياسة الاستعمار في إيجاد طبقة « يروقراطية » بين الموظفين الذين يقيمون في المدن ويتناولون مرتباتهم من كد ذلك الفلاح ويخيل إلى بعضهم — لجهلهم — أن القيام بعلاجه كأطباء أو تصميم الترع التي تروى أرضه كمهندسين . أو تعليم أبنائه كمدرسين . أو التحقيق معه عند اتهامه كضباط إنما هو منة وفضل وليس أول واجب من واجباتهم كخدام لذلك الفلاح ، الخلية

الأولى للشعب المصرى ، وبعد أن نجحت نفس السياسة فى إيجاد طبقة « بورجوازيه » من الأجانب المتمصرين . أو المصريين الوصوليين تعيش هى الأخرى فى المدن كالطفيليات . تحمىها التشريعات المختلفة التى لا تحسب حساباً لمرض ذلك الفلاح . أو شيخوخته ، أو اشفائه . فيشقى هو لكى تسعد تلك الفئات الكسلى .

وقيل مثل هذا الكلام الأثيم عن المصرى بعد ذلك فى منتصف القرن التاسع عشر . وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٥٣ فى كتاب نشره رحالة ألماني زار مصر إذ ذاك فزعم « أن المصرى همجى ونصف متوحش ، وعنيد ويحب لترويضه وتمدينه استخدام سوط من حديد »^(١) .

ورغم هذا الاقتراء الذى نسب إلى المصرى فقد أثبت على مدى التاريخ أنه أول معلم ألقى على العالم دروس الحضارة الأولى . وأول واضع لأسس الأخلاق التى لا تزال أرقى شعوب العالم الحالى تعتبرها مثلاً علياً تنشدها فيصعب تحقيقها ، وأنه لم يمكن غازيا لوطنه . من أن يفرض ارادته عليه . أو يسلبه حرите وسيادته بل أفى جميع الغزاة الذين مروا به فى مصرية التى اعتزبها دائماً .

١ — أن مصر — دون سائر دول العالم التى تعتبر متمدنة فى العصر الحالى — قد نشأت فيها مدنية أصيلة قبل أن تنشأ فى غيرها ونمت تلك المدنية وازدهرت وانتشرت منها فى أرجاء العالم الأخرى التى كان الآدميون يتحركون أثناءها فى الغابات إلى جانب الحيوانات وهم على الفطرة . هذا أمر أجمع عليه كافة المؤرخين الذين توفروا على دراسة تاريخ

(١) Provincial d'Egypte : Bogumil Goltz من تلخيص لجريدة
Le Progrès Egyptien الصادرة فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٣

مصر القديم فلا شك أن المصريين هم شعب له كيانه الخاص . ومقوماته « الأثنولوجية » المميزة له دون سائر الشعوب الأخرى التي مرت مثله في عصور ما قبل التاريخ ، أى العصور السابقة على استخدام الإنسان للمعادن . وهى عصر الحجر غير المصقول . وعصر الحجر المصقول وعصر الانتقال من استخدام الحجر إلى استخدام المعدن . والشعوب التي مرت مثله — ومعه — فى تلك العصور هى الشعب الكلداني الذى كان يقطن وادى دجلة والفرات . والشعب الذى كان يقطن وادى نهر الهندوس فى الهند .

وقد دلت الآثار التي وجدت فى مصر من العصر الحجري على فساد الزعم بأن الحضارة المصرية التي نشأت فى العصر الحجري هى حضارة كلدانية انتقلت إلى مصر بغزو الكلدانيين لها . كما دلت تلك الآثار أن المصريين قد انتقلوا من العصر الحجري — أى عصر قبل التاريخ — إلى العصر المعدني قبل غيرهم من شعوب العالم أجمع ^(١) .

ومن الثابت أن أول مدينتين ازدهرتا فى التاريخ بين المصريين والكلدانيين . ولكن مصر تحتل مكان الصدارة بالنسبة لقدم المدنية المصرية وبالنسبة لعدد الآثار التي خلفتها ولجمالها . ففي مصر تبدو شخصية المصرى منذ أقدم عصور التاريخ ويمكن للمؤرخ أن يتتبع تطور جسمه وروحه وآثاره الاجتماعية والسياسية والعقلية والفنية تطوراً متسقاً متسلسلاً بدون انقطاع إلى يومنا وهى ظاهرة لا مثيل لها فى تاريخ أية مدنية أخرى . ولذلك يجب أن تبدأ فى مصر دراسة أصول المدنية التاريخية

وقد ظهر الإنسان فى مصر وفى الأقطار المجاورة لها من شمال أفريقيا

(١) عبد القادر حمزه « على هامش التاريخ المصرى القديم » الجزء الأول ص ٤٢

قبل أن يظهر في غيرها من بقاع العالم . ففي الوقت الذي كان الثاج يغمر أوروبا كانت الصحراء الكبرى الحالية بقاعاً تغمرها المياه وتغطيها الحشائش وت محبوب فيها الحيوانات وقد وجدت حول الجزائر وفي جفصه على مقربة من تونس آثار عرف عمرها من عدد الطبقات التي ترا كمت فوقها . وهذه الآثار عبارة عن أدوات وأسلحة لشعب من الصيادين الرحّل كما أن صور الحيوانات التي كانوا يصطادونها وجدت محفورة على الجدران في بعض جهات الجزائر والسودان المصري . وقد وصلوا إلى حافة المنخفض الذي كان النيل يجاهد لكي يحفر لنفسه ممراً فيه ، وفي العصر الثلجي الأول لأوروبا تمكنت مياه أنهر وسط أفريقيا من أن تجد منفذاً بين أحجار الجرانيت في النوبة وأن تصل إلى البحر الأبيض المتوسط . وفي العصر الثلجي الثاني لأوروبا اجتذب وادي النيل صيادي المناطق المجاورة بمائه ونباتاته وحيواناته^(١)

ومن الثابت أيضاً أن المصريين قد انتقلوا فجأة من العصر الحجري الأول palæolithic إلى العصر الحجري المهدب neolithic الذي يحسن أن يسمى العصر النحاسي Chalcolithic لأن النحاس كان قد بدأ استعماله أثناءه فلم يعثر على آثار تدل على أن المصريين قد تدرجوا مع العصر الحجري بدرجاته المختلفة كما تدرجت شعوب أخرى . وقد اتضح من الحفائر العميقة في قم الدلتا وجود أواني خزفية وطوب مصنوع كما وجدت جمجمة في دمياط على عمق عشرين أو ثلاثين متراً . وبناء على التقديرات المعقولة يكون أولئك البناؤن قد عاشوا هناك منذ ستة عشر ألف عام^(٢) ومن

(١) A. Moret, G. Davy : From Tribe to Empire p. 117, 118

(٢) James Breasted : The Origins of Civilisation (reprinted from the Scientific Monthly) November 1919 p. 307

المحتمل أنهم الشعب الذى عاش بين عصر رجال الصحراء الحجرى والعصر النحاسى الذى جاء بعده . وهو العصر الذى يعود تاريخه إلى خمسة آلاف سنة قبل الميلاد^(١)

ومن الثابت أيضاً أنه لا توجد آثار تدل على وجود الإنسان فى سوريا أو بين نهري دجلة والفرات تعود إلى ما قبل أربعة آلاف سنة قبل الميلاد وفى ذلك التاريخ كان المصريون قد دخلوا باب تاريخهم الخاص وثبتت أقدامهم فيه ولذلك فمن الحكمة أن نعزو تقدم المصريين الأوائل إلى عبقريتهم الخاصة وإلى الظروف الإستثنائية التى أتاحها لهم وادى النيل ولا يوجد دليل على أن ذلك التقدم يعود الفضل فيه إلى أجانب عن أولئك المصريين كانوا أكثر منهم تقدماً أو رقياً^(٢)

ولما كانت بعض أجسام المصريين الذين عاشوا فى العصر النحاسى قد صابتها القبور من العطب فقد تبين من فحصها أن الجنس المصرى يتميز باعتدال القامة ونحافة البنية وطول الوجه وضيق الجمجمة وسواد العينين والشعر الناعم الملمس أى الذى ليس « أكبرتاً » وليس هناك أى أثر للجنس الزنجى فى الجثث التى وجدت من ذلك العصر النحاسى بل على العكس كل شىء يدل على أن هناك وجه شبه شديد أو قرابة بين الجنس الذى يسكن جنوب أوروبا وبين أولئك المصريين وهو الجنس الذى يسميه العلامة سيرجى Sergi « الجنس الأبيض المتوسط »^(٣)

ولعل أحسن رد على مازعمه بعضهم من أن بعض أوجه الشبه التى بين آثار الكلدانيين التى من العصر الحجرى وآثار المصريين التى من نفس

(١) J. De Morgan : Recherches sur les origines de l'Egypte p. 100

(٢) A. Moret, G. Davy : From Tribe to Empire o. 122

(٣) James H. Breasted : The Origins of Civilisation p. 428

العصر تدل على أن مصر قد اقتبست من حضارة الكلدانيين هو ما ذكره أحد كبار الثقة في التاريخ المصرى القديم من أن جميع المكتشفات والابتكارات الهامة مصرية صميمه وليس هناك ما ينفي بأن مصر مدينة لآسيا بتلك الحضارة بل من الممكن تفسير ذلك الشبه بين حضارة مصر وحضارة الكلدانيين بأنه وقت انتقال الحضارة المصرية الى الخارج^(١)

فاذا قابلنا بين ما كانت عليه مصر في عصر ما قبل التاريخ وما كانت عليه انجلترا الوجدنا أن الآثار التي تعود الى ذلك العصر والتي لا تزال موجودة بانجلترا تثبت أن مدينتين مختلفتين قد أثرتا في أهل انجلترا إحداها مدنية «الايبيريين» التي نطن أنهم قدموا الى انجلترا من اسبانيا وهى مدنية فطرية . وسواء كانت تلك المدنية اسبانية أم لا فلا شك أنها صادرة من البحر الأبيض المتوسط . فالسافر القادم من جزيرة مالطة يدهشه عند وصوله الى مدينة «ستونهنج» الانجليزية عظم الشبه بين آثار عصر ما قبل التاريخ في مالطة ومثيلاتها في انجلترا . وهذه المدنية قد انتقلت الى انجلترا بواسطة المهاجرين الذين لم تنقطع صلتهم بالقارة الأوروبية بسبب التجار الذين كانوا يحضرون الى انجلترا للحصول على المعادن ويدفعون ثمنها منتجات الشرق^(٢)

٢ — وقد انتهى العصر الحجري في مصر — وكان لا يزال مستمراً في غيرها كما قلنا — حوالى عام ٣٢٠٠ قبل ميلاد المسيح وبدأ تاريخ الأسر المصرية التي توالى على حكم مصر ، وليس هنا محل الكلام على الانتصارات الحربية التي قام بها المصريون في مجد تاريخهم ولا على

Gordon Childe : L'Orient Préhistorique (١)

André Maurois : Histoire d'Angleterre P. 17 (٢)

انتباههم الى الحدود الطبيعية التى يجب أن تمتد الى مصر شمالا وشرقا وجنوبا . فمحل هذا باب آخر من أبواب هذا الكتاب وإنما أكتفى هنا للتدليل على مبلغ رقى المصرى فى بدء تاريخه ، وعلى ابتكاره قواعد الاخلاق الفاضلة وأسس المعاملات الكريمة قبل أن تخطر لشعب اخر أن أذكر فقرة منقولة عن كتاب « الموتى » التى كان يتضمن فلسفة المصريين الأوائل وطريقة محاسبة الموتى ، وهو كتاب ذاع بين عصر الدولة الوسطى والدولة الحديثة التى انتهت فى عام ١٠٨٥ قبل الميلاد . إذ جاء على لسان الميت وهو يخاطب قضاته الذين كانت تذهب العقيدة المضرية القديمة الى أنهم سيتولون محاسبته على شكل محكمة .

« إتنى لم أقارف الشر ولم أعتد ، ولم أسرق ، ولم أقتل غدرأ ولم أكذب ولم أسل دموع أحد ، ولم أؤدنس ، ولم أؤلف أرضا مزروعة ، ولم أقذف ، ولم أترك الغضب يخرجنى الى غير الحق ، ولم أؤزن ولم أرفض أن أسمع كلمة العدل ولم أؤسئ الظن بالملك ولا بأبى ولم أؤث الماء ولم أحمل سيذا على أن يسئ الى عبده ، ولم أحلف كاذبا ، ولم أغش فى الميزان ، ولم أؤمنع اللابن عن أفواه الرضع . ولم أؤرد ماء جين الحاجة إليه ، ولم أؤسد قناة رى على غيرى ، ولم أؤطفئ نارا يجب أن تشعل . »^(١)

وفى نفس « كتاب الموتى » فقرة أخرى يتوجه بها الميت الى قضاته يقول فيها .

« لقد عشت بالعدل ، وتغذيت بالعدل ونشرت الافراح فى كل صوب

(١) Moret: Le Nil et la Civilisation ترجمة عبد القادر حمزه باشا فى كتاب

« على هامش التاريخ المصرى القديم » الجزء الأول ص ١٠٣

وأطعمت الجياع ، وسقيت العطاش ، وكسوت العراة ، ومددت للفرقى
يد النجاة ^(١) »

وهذا الفهم النبيل لقواعد الاخلاق . وهذا التحديد الرائع لأسس
المعاملات . يقطعان في الدلالة على ماوصل إليه المصريون الأوائل من رقى ،
وعلى ماامتازوا به من سمو على باقي شعوب الأرض في ابتكار المقدمات
الصحيحة للحضارة الانسانية الأولى ، ويكفى هنا للرد على الذين يفترون
على المصريين ، ويشوهون تاريخهم وينسكرون فضلمهم ، أن أذكر كلمة
العلامة المؤرخ « لافيس » عضو الأكاديمية الفرنسية إذ قرر بصريح العبارة
« ان مصر كانت المعلمة الأولى للانسانية » ^(٢)

٣ — وأول غزو أجنبي امتحنت فيه مناعة المصريين ومدى اعتزازهم
بامستقلالهم هو غزو « الهكسوس » و « هك » في اللغة المصرية القديمة
تعنى « حاكم » و « سوس » تعنى البلاد الأجنبية فالهكسوس هم الحكام
الذين من البلاد الأجنبية . وهم ينتمون إلى جنس سامى زحفت عليهم
الشعوب الآرية من شرق بحر قزوين فاندفع نحو مصر . وقد فنوا في
القومية المصرية فقلدوا ملوك مصر الفراعنة في أسماهم وعاداتهم ولغاتهم
وديانهم وأطلقوا على أنفسهم اسم « أبناء رع » . ورغم ذلك كله ظل
المصريون يكرهونهم ويذكرون دائماً أنهم غزاة لوطنهم فكانوا يصفونهم
بالقذرين وانتهمز أمراء طيبة وعلى رأسهم أحسن الأول أول فرصة سانحة
فطردوهم من مضر وثأروا منهم فدمروا ومحووا آثارهم لكي لا تبقى شهادة
بهذا المساس الطارىء بسيادة مصر

(١) هنداسكندر عمون — « تاريخ مصر » ص ٦٤

(٢) Lavissee : Histoire de France P. 19

وسرعان ما استردت مصر عظمتها عقب ذلك مباشرة فنشأت الدولة الحديثة (١٥٨٠ - ١٠٨٥ قبل الميلاد) وفيها قام تحوتمس الثالث بتأسيس أول امبراطورية عرفها التاريخ فوصل إلى جبل طوروس شمالا ونهر الفرات شرقا والشلال الخامس جنوبا . كما أدخل ليبيا في الحدود المصرية الغربية وفي خلال حكم الأسر الثامنة عشر والتاسعة عشر والعشرين لعبت « طيبة » دور عاصمة العالم ^(١)

٤ — وثاني غزو امتحنت فيه مناعة المصريين هو غزو الليبيين لمصر . فقد بقوا في مصر قرنين ولكنهم لم يؤثروا أدنى تأثير في قومية المصريين واعتزازهم بمصريتهم . بل حدث أنهم تطبعوا بطباع المضربين وحافظوا على العادات والألقاب الفرعونية . وعبدوا آلهة المصريين وقدموا لها القرابين

٥ — وغزا الآشوريون مصر . ولكن بسمتيك الأول وهو ابن أحد أمراء الآشوريين كان قد فنى في القومية المصرية إلى حد أنه انتقض على الآشوريين وأحيى الآداب المصرية القديمة وبنى المعابد على طراز معابد الدولة القديمة . وذلك أثناء حكم الأسرة السادسة والعشرين .

٦ — وظهرت مناعة المصريين ضد كل حكم أجنبي عند غزو الفرس بقيادة قمبيز لمصر فقد قاومه بسمتيك الثالث مقاومة شديدة ورغم أن قمبيز تغلب عليه فقد ولاء على مصر من قبله ولكن بسمتيك تأمر على قمبيز فأعدمه . وقد فنى الفرس — كما فنى الهكسوس والليبيون والأشيريون — في القومية المصرية فتلقبوا بألقاب المصريين وعبدوا الآلهة المصرية ولكن رغم ذلك كله لم يكسبوا قلوب المصريين فقاموا بعدة ثورات محاولين

إخراج الفرس من مصر وتطهير أرض الوطن من الغزاة إلى أن وقفوا في طرد الفرس أثناء حكم العاهل الفارسي دارا الثاني

فاذا قابلنا بين ما فعلته مصر أثناء ذلك العصر - بين القرن السادس والقرن الرابع قبل الميلاد - وبين ما فعلته إنجلترا لوجدنا الفرق شامعاً . فقد ظلت إنجلترا خلال ذينك القرنين تتلقى موجات متتابة من قبائل رعاة الأغنام الذين كانوا يهرون الحروب والغزوات فحلوا في إنجلترا محل « الإيبيريين » وتلك القبائل كانت تنتمي إلى شعب « سيلتي » كان يحتل مساحات واسعة من وادي الدانوب وشمال الألب . وقد فرق المؤرخون بين موجتين رئيسيتين من موجات ذلك الغزو البطيء لانجلترا . أولاها غزوة ال « جواديل » Goidels أو « الجيل » Gaels الذين أعطوا لغتهم « الجيلية » لأهل أيرلنده وأهالي المناطق العليا في « اسكتلنده » والثانية غزوه « البريتون » Bretons الذين أصبحت لغتهم فيما بعد لغة الجالين والبريتونيين في فرنسا . أما في إنجلترا فقد محا الغزو الألماني لها فيما بعد اللغة السيلتية ولم تبق إلا بضع كلمات تستخدم في الحياة المنزلية احتفظت بها النساء السيلتيات اللاتي تزوجن من الغزاة الألمان ومنها اسم « لندن » الذي يقابله في اللاتينية Lundinium ويبدو أنه اسم « سيلتي » يشبه اسم القرية الفرنسية « لوندونيير » وقد ثبت ان أول قطعة نقود سكّت في إنجلترا نقش عليها رأس « ابولون » مما يرمز الى أن مصدر المدينة التي ظهرت في إنجلترا خلال ذينك القرنين من البحر الأبيض المتوسط .

والباحث في المدينة « السيلتية » يتبين أوجه الشبه العظيمة بينها وبين مدينة « البراهما » في الهند . فرجال الدين والكهنة يكونون أشرف طبقة في

الهيئة الاجتماعية . وكثير من المعتقدات الدينية السيلتية تذكر الباحث بالشرق . فالأضراب عن تناول الطعام مددا طويلة الذي لا يزال شائعا في أيرلنده هو نفس ما يزاوله الهندوس ويسمونه « دارنا » dharna ويقضى بأن يصوم البراهمي وهو واقف أمام باب خصمه حتى يحصل على الترضية التي يطلبها .

ولا تزال آثار العهد السيلتي بادية في تكوين أنجلتره العصرية الى اليوم ففي القرن العشرين نجد أن مجالس الوزراء والجيش يرأسها ويقودها « سيلتيون » من اسكتلنده أو أيرلنده (١)

٧ - وعادت القومية المصرية تؤثر في غاز من أكبر غزاة التاريخ هو اسكندر الأكبر المقدوني . فقد زار واحة سيوه عقب دخوله الى مصر وأبى كبير الكهنة إلا أن يحياه باسم « ابن آمون » فقبل اسكندر هذا الاسم واستبشر به الى حد أنه أوصى أن يدفن بعد موته في واحة سيوه الى جانب أبيه المعبود آمون . وبلغ من تأثير اسكندر بعظمة مصر أن فكر في نقل عاصمة ملكه من مدينة بيللا بمقدونيا الى الاسكندرية ولم يعقه عن تنفيذ تلك الفكرة إلا اضطراره الى مغادرة مصر لمحاربة الفرس وعدم اتمام بناء الاسكندرية (٢)

ولما تولى البطالمة حكم مصر بعد اسكندر بدأوا بالابتعاد عن المصريين وعلموا أبناءهم تعليما يونانيا ولكن سرعان ما أثرت البيئة المصرية فيهم . ففقدوا ، كمن سبقهم من الغزاة ، في القومية المصرية وكثير التزاوج بينهم وبين المصريين وأخذ البطالمة يبالغون في التقرب الى المصريين ومع ذلك فإن

(١) Mauroise: Histoire d'Angleterre P.19-24

(٢) عزيز خاني: « اسكندر الأكبر » ص ٣٤ و ٣٥ و ابراهيم سيف الدين

« مصر في العصور القديمة » ص ٢٠٦

المصريين لم ينفكوا يحقدون على المغتصبين اليونانيين قثاروا عليهم وقد ترتب على موقف المصريين العنيد من البطالة خلال القرن الثاني قبل الميلاد واثناء حكم بطليموس الرابع وبطليموس الخامس تداعى الامبراطورية التي أسسها اسكندر الاكبر^(١)

٨ - فى كل هذه المراحل التاريخية السابقة التى استغرقت أكثر من ثلاثين قرناً لم يتمكن مستعمر أوغاز من أن يقهر الروح المصرية أو يمس بصميم القومية المصرية . الى أن غزا الرومان مصر فى عهد اكتافىوس بعد أن انتصر على انطونيوس فى معركة اكتيوم البحرية وبعد أن تغلب على كليوباتره آخر ملوك البطالة برأى مصر نفسها . فمن ذلك التاريخ - عام ٣٠ قبل الميلاد - فقدت مصر سيادتها وأصبحت جزءاً من الامبراطورية الرومانية ومركزاً من أغنى المراكز الاقتصادية وأنشطها . ومن أخصب المراكز الثقافية وأكثرها حيوية فى تلك الامبراطورية^(٢)

ومع ذلك فاذا كان الرومان قد غزوا مصر عام ٣٠ قبل الميلاد فأفقدوها سيادتها التى احتفظت بها على مدى عصور التاريخ السابقة فقد غزوا انجلترا فى نفس ذلك الوقت . وعلى وجه الدقة فى عام ٥٥ قبل الميلاد فى أيام حكم قيصر فلما لم يوفق فى ذلك العام التوفيق الذى كان يرجوه عاد فى العام التالى أى فى عام ٥٤ قبل الميلاد واستعدى بعض القبائل السيلتية على البعض الآخر وبذلك توصل إلى غزو انجلترا وفرض عليها الضريبة المستحقة لروما وتأثرت بلاد «الجل» بانجلترا بالروح الرومانية . وتدوالت العملة الرومانية

(١) Pierre Jouquet : L'Egypte Alexandrine الجزء الثالث من سلسلة

Histoire de la nation Egyptienne لجبريل هانوتو

(٢) Victor Chapot : L'Egypte Romaine من السلسلة المشار إليها فى

في انجلترا . وكثر عدد القراء الذين كانوا يقرأون الشعر الروماني . ولا يزال أثر العصر الروماني ظاهراً الى اليوم في انجلترا فمعظم المدن الانجليزية التي تنتهي أسماؤها بـ «شستر» Chester أو «سستر» Cester كانت أثناء الغزو الروماني ثكنات رومانية Castra . ولم ينقض طويل وقت على الغزو الروماني حتى انتشرت المنازل المبنية على الطراز الروماني في جنوب انجلترا وانتشر معها النقش الروماني على الجدران ، والأرض المنقوشة برموز تشير الى التاريخ الروماني وبلغ الأمر الى حد أن الرومان بنوا في «بات» مدينة رومانية بحته من مدن المياه . وقد تعود «السيلتيون» على تلك الحياة الرومانية . أو على الأقل تعود عليها جانب منهم . وقد يعود السبب في ذلك الى أن الرومانيين لم يكرهوا الشعب الإنجليزي على تقليدهم بل أن الفرد الانجليزي كان يقبل مختاراً على التأثير بالمدينة الرومانية لما كانت تمتاز على مدنيته الخاصة (١) .

٩ — وقد ظلت مصر ولاية رومانية ستائة وسبعين عاماً . انتهت بغزو العرب لمصر في عام ٦٤٠ ميلادية . فعاد المصريون يثبتون مناعتهم التاريخية ويفنون الغزاة الجدد في قوميتهم . إذ ظلت اللغة القبطية رغم الغزو العربي لغة الدواوين الى عهد خلافة الوليد بن عبد الملك الملقب بأبي العباس أي أنها ظلت كذلك خمسة وأربعين عاماً وتكررت ثورات المصريين في خلال حكم العرب فكان الحلفاء يحترمون ارادتهم وينفذونها

١ — فقد شكوا أسامة بن يزيد . عامل الخراج في عهد خلافة عمر بن عبد العزيز (٧١٧ - ٧٢٠ م) فعزله ولم يكتب بذلك بل أمر بارساله الى

دمشق مكبلا بالحديد . مسمرة يدها وقدماه بأطواق من خشب ولكن أسامه مات في الطريق .

ب — وثار المصريون في عهد خلافة يزيد الثاني بن عبد الملك (٧٢٠ — ٧٢٤) الذي وليّ على مصر حنظلة بن صفوان . وكان سبب الثورة أنه حطم الآثار المصرية . وامتدت الثورة بين بليس ودمياط .

ج — وعادوا الى الثورة في عهد هشام بن عبد الملك (٧٢٤ — ٧٤٣) بسبب نفس الوالى حنظلة بن صفوان واستجاب الخليفة لمطالبهم فعزله وولى مكانه حفص بن الوليد .

د — وعادوا الى الثورة في عهد مروان الثاني بن محمد (٧٤٤ — ٧٥٠) لأنه وليّ حسان بن عتاهية على مصر وطالبوا بعودة حفص وركبوا الى المسجد ودعوا الى نخلع مروان وحصلوا حسانا الوالى في داره ثم طردوه من مصر وولّوا حفصا للمرة الثالثة وعاد في تلك الأثناء حنظلة بن صفوان من افريقيا ونزل الجيزة فكتب مروان الى مصر يأمر بتوليته وعندئذ منعه المصريون من الإقامة في القسطنطينية .

(هـ) وثاروا بعد إنشاء الدولة العباسية في عهد خلافة أبي جعفر المنصور (٧٥٤ — ١٧٥) فجمعوا جموعهم في سحار وتغلبوا مرتين على الجيش الذي وجهه لاختصاصهم والى مصر إذ ذاك يزيد بن حاتم وظلت ثورتهم تخبر وتتقد حتى بعد أن عين موسى بن علي والياً على مصر

(و) وفي عهد خلافة المهدي بن المنصور (٧٧٥ — ٧٨٥) انتهز المصريون فرصة ثورة دحية بن المعصب الأموي على العباسيين فانضموا إلى دحية

ولما توجه موسى بن مصعب والى مصر إذ ذاك إلى الصعيد لاختصاصهم تغلبوا عليه وقتلوه .

(ز) ظلت مصر مسيحية . وظل المصريون يرفضون أن يجعلوا دين الغزاة العرب ديناً لهم إلى عهد عبد الله المأمون الرشيد (٨١٣ - ٨٣٣) وقد زار الخليفة مصر فكان أول خليفة عباسي يزورها . وأصبحت مصر بعدئذ إسلامية .

فاذا قارنا بين موقف مصر في ذلك العهد من غزاتها وبين موقف انجلترا لوجدنا أن الغزاة « الانجلوساكسون » والدانمركيين قد تتالوا على انجلترا . فلم يقابلوا بمقاومة كاللقاومة العنيدة الجبارة التي أبدتها المصريون إلى حد أنه عندما وصلت السفن التي تقل الدانمركيين إلى نقطة من شاطئ انجلترا عام ٧٨٧ ميلادية ذهب عمدة أقرب قرية إلى تلك النقطة لاستقبالها وتقديم الدانمركيين ممتطياً صهوة جواده كأنه يؤدي واجباً وهو يجهل أنهم غزاة لبلاده . فقتلوه !^(١)

١٠ - وعادت مناعة المصريين تظهر في عهود الدولة الطولونية (٨٧٠ - ٩٠٥) والدولة الاخشيدية (٩٣٥ - ٩٦٩) والدولة الفاطمية (٩٦٩ - ١١٧١) والدولة الايوبية (١١٧١ - ١٢٥٠) ودولة المماليك البحرية (١٢٥٠ - ١٣٨٢) ودولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧) فامتدت حدود مصر المستقلة ذات السيادة الكاملة إلى مداها الطبيعي أي جبال طوروس شمالاً ونهر الفرات شرقاً وقد حدث أثناء عهد دولة المماليك البحرية أن ثارت قبائل الاسماعيليين على الحكم المصري وعمد الصليبيون إلى مخالفتها فرأى الظاهر بيبرس أن يستدعيهم للاقامة بمصر وكأنه كان واثقاً

من المناعة التاريخية العتيدة التي اختص بها الشعب المصري وهي مناعة الاحتفاظ دائماً بالقومية المصرية والقدرة على إفناء كل دخيل فيها . إذ أن تلك القبائل لم تلبث أن امتزجت بالمصريين وضاع خبرها^(١)

وقد رأى الأدب العربي عصرًا من أزهى عصوره في دولتي المماليك البحرية والجرراكسة بل أن التاريخ يشهد بأن مصر قد حمت ذلك الأدب العربي من الفناء بآيواء المضطهدين من المشتغلين به الذين لجأوا إليها من العراق وسوريا وغيرها . ويكفي للدلالة على أن قومية المصريين قد أفنت فيها عناصر المماليك الدخيلة أن امراء أولئك المماليك — وهم من أصل تركي — قد شجعوا الأدب العربي والعلماء المصريين . ففي تينك الدولتين عاش بمصر وأنتج عشرات من أئمة الأدب العربي . كالבוصري صاحب « البرده » والقلقشندي صاحب « صبح الأعشى » وشمس الدين السخاوي صاحب « الضوء اللامع » وابن خلكان صاحب « وفيات الأعيان » والمقريزي صاحب « الخطط » وأبي الفداء صاحب « تقويم البلدان » والدميري صاحب « حياة الحيوان »

وقد لجأ إلى مصر في عهدي تينك الدولتين الامام ابن تيميه وابن قيم الجوزية . وابن خلدون^(٢)

فاذا قارنا بين ما جرى بمصر في تلك الفترة وما جرى بانجلترا لوجدنا أن الدانمركيين الذين غزوا شرق انجيليا في الجزائر البريطانية وجدوا حضارة

(١) هند اسكندر عمون — « تاريخ مصر » ص ١٥٤

(٢) عبد الرحمن الرافعي — « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » الجزء الأول ص ٤٠

انتقلت إلى تلك الجزائر من القارة الأوروبية لم تنبت نباتاً طيباً فأثروا فيها تأثيراً كبيراً . بينما الدائمركيون الذين ظلوا في نورمانديا بفرنسا عندما وجدوا روما على مرأى من فرنسا تأثروا بالروح اللاتينية . فلما تولى جويوم ابن السفاح دوقية نورماندى فكر في غزو انجلترا . وكان صاحب الحق في ذلك التاج الملك ادوارد المعروف بادوارد الساذج والوريث الوحيد له هو هارولد فلما مات ادوارد انتخب هارولد ملكاً لانجلترا وطالب جويوم بالتاج الانجليزى فأيده البابا وأخذ النورمانديون يستعدون لغزو انجلترا ولم يستدع الأمر أكثر من معركة واحدة في الطريق بين لندن وهاستنجز تفوق فيها الانجليز بادية الأمر فحارب جويوم وهو يتقهقر ثم تغلب عليهم وقتل هارولد وحاصر جويوم لندن وبدلاً من أن يعلن نفسه ملكاً انتظر إلى أن عرض عليه التاج فتظاهر بالتردد وفى عيد الميلاد من عام ١٠٦٦ توج الدوق النورماندى الغازى ملكاً على انجلترا فى كنيسة وستمنستر !

وقد طبع النورمانديون الفرنسيون بطابعهم الخاص معظم المؤسسات التى تمتاز بها انجلترا إلى اليوم^(١)

١١ — وعادت مناعة المصريين وقوة مقاومتهم للغزاه تظهر بعد فتح العثمانيين لمصر فقد ثاروا فى عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) عندما أمر السلطان بتعيين على باشا والياً على مصر بدلاً من مصطفى باشا الذى كان المصريون يحبونه وأرغموا على باشا على العودة إلى الإستانة . ولم يمكنوه من دخول القاهره . فلم يجد السلطان بداً من النزول على إرادة المصريين وإبقاء مصطفى باشا

فإذا قارنا بين هذه الرجولة التي كانت تبدو في موقف المصريين خلال ذلك العصر وبين ما كان يحدث في أرقى الدول الأوروبية الحالية كانجلترا لوجدنا أنه منذ الغزو النورماندى لانجلترا عام ١٠٦٦ لم يتوج على انجلترا ملك واحد يجرى في عروقه دم انجليزى صميم حتى وليت الملكة اليزابيث عام ١٥٨٨ أى أن انجلترا ظلت محكومة بملوك أجانب خلال خمسمائة عام وليس هذا الكتاب مجالا للاسهاب في شرح الاضطراب السياسى والتعصب الدينى والفوضى التي كانت سائدة في أنظمة الحكم بانجلترا وقتئذ ولكن يكفى أن أسوق دليلا واحداً على الفرق بين نظام الحكم في مصر ونظامه في انجلترا في عصر واحد هو عصر تولى الملكة اليزابيث حكم انجلترا وتولى الملكة ماري ستيورات حكم اسكتلنده . فقد تلقت ماري ستيورات تعليمها بفرنسا لأن أمها هي إحدى أميرات بيت « جيز » الفرنسى فلما تولت حكم اسكتلنده - وكانت كاثوليكية - بدأت الثورات تنشب من المنتمين إلى المذهب البروتستانتى وكانت هذه الثورات تؤيدها اليزابيث ملكة انجلترا وقد بلغ تعصب رجال المذهب البروتستانتى ضد الملكة الكاثوليكية إلى حد أن أحد زعمائهم وهو - جون نوكس - نشر كتاباً أسماه « أول دقة على الطيلة ضد حكومة النساء الشيطانية »^(١) فكانت الخلافات السياسية بين الملكتين توحى بها وتؤثر عليها عواطف الغيرة بينهما ، وبلغ من الفساد في بلاط الملكة ماري ستيورات أنها رغم زواجها من الأمير Darnley أحد سلاله آل تيودور مثلها تدهلت حباً في موسيقار إيطالى يدعى David Rizzio فتآمر

John Knox : The First Blast of the Trumpet against the (١)

monstruous Regiment of Women.

نبلاء البلاط مع دارنلي على قتل ذلك الايطالى وهو يتناول العشاء مع الملكة وبعد ذلك بثلاثة أشهر رزقت بطفل أصبح فيما بعد جاك السادس ملك اسكتلنده و جاك الأول ملك انجلترا وقيل إنه ابن ريزيو ثم تأمرت ماري على قتل زوجها فثار الشعب وقبض عليها وزج بها إلى السجن في ادنبره والجنود يصيحون « احرقوا العاهرة ! » وبعد أن حوكت قضى عليها بالاعدام فقال ابنها جاك - الذى لم ينس أن تنفيذ حكم الاعدام فيها سيجلسه على عرش انجلترا - « إن ديني كان يدفعني دائماً إلى كره سلوكها » وقد نفذ حكم الاعدام فعلاً في ٨ فبراير عام ١٥٨٧

وما حدث في بلاط ملكة اسكتلنده كان يحدث مثيله في بلاط اليزابيث ملكة انجلترا فانها اصطفت كونت ايسيكس لرشاقتها وتدهلت في حبه . فكان يقسو عليها ويعاملها معاملة جافة . وطلب منها أن تعينه قائداً للحملة التي أرسلت لاختضاع الثورة الأيرلندية عام ١٥٩٤ فيخاف واجبه كقائد وفكر في أن يعود بجنوده لخلع الملكة ^(١)

١٢ - وتجلت مناعة المصريين وقدرتهم على إفناء كل شعب دخيل في قوميتهم في أواخر عهد العثمانيين بمصر . فان أهم الفرق العسكرية التي كان الاحتلال العثماني يعتمد عليها كانت فرقة الانكشارية . فكان قائد هذه الفرقة هو قائد عام الحامية العسكرية العثمانية بمصر ومع ذلك فان تلك الفرقة - كغيرها من الفرق العثمانية - قد انتظم فيها كثيرون من المصريين فصارت لها صبغة مصرية . وسد المصريون مع مرور الزمن الفراغ الذي حدث في الفرق العثمانية . أما الباقون في تلك الفرق من

العثمانيين فقد اندمجت سلالتهم في أهل مصر^(١)

ولعل الدليل القاطع على فناء تلك العناصر التي تنتمي إلى أصل تركي في القومية المصرية هو موقف علي بك الكبير - وهو مملوك - من الدولة العثمانية عام ١٧٦٨ عندما نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فقد أعلن استقلال مصر وعزل الوالي التركي وامتنع عن دفع الخراج ولم يكن ما فعله علي بك الكبير بدعة فقد كان العثمانيون منذ دخولهم يشعرون بتفوق المصريين عليهم في كثير من مظاهر الحضارة حتى أن السلطان سليم - بعد أن تم له غزو مصر - جمع رؤساء الصناعات المصريين ونقلهم إلى الاستانة ليعلموا الأتراك الحرف التي نبغوا فيها بمصر^(٢)

والمؤرخون الذين توفروا على دراسة تاريخ ذلك العصر مجمعون على أن مصر، وإن اعتبرت من وجهة النظر القانونية ولاية تابعة للإمبراطورية التركية، إلا أنها في الواقع كانت مستقلة يحكمها نفر من مغتصبي السلطة^(٣)

١٣ - وقد بدأت مقاومة المصريين للغزاة . وبدأ أصرارهم على الاحتفاظ بسيادتهم يتخذان شكلاً عصبياً منذ غزو فرنسا بقيادة نابليون بونابارت لمصر عام ١٧٩٨ . وموقف المصريين من الحملة الفرنسية هو بدء الصراع الوطني الحالي لاستكمال استقلال مصر وهو وثيق الصلة بالتطورات التي مرت بها الحركة الوطنية المصرية بعد ذلك .

وقد فطن بونابارت إلى ماسوف تصادفه قواته من مقاومة المصريين فأصدر بمجرد وصوله إلى الاسكندرية منشوراً كان قد طبعه على ظهر الباخرة

(١) عبد الرحمن الرافعي : « تاريخ الحركة القومية » الجزء الأول - ص ١٤

(٢) المرجع السابق ص ٤٣

(٣) Roux . Charles Roux : Bonaparte Governor of Egypt P. 18

هو أكبر ثقة في تاريخ نابليون

Orient احدى بواخر الغزو باللغة العربية ذكر فيه :
«أيها المشائخ والقضاة والأئمة وأعيان البلد قولوا لأمتكم إن الفرنسيين هم أيضاً مسلمون مخلصون واثبات ذلك انهم قد نزلوا في روما وخرّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرّدوا منها الفرسان الذين كانوا يزعمون ان الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين» (١).

ورغم هذا التملق الظاهر للمصريين فان الفرنسيين قد قوبلوا منذ وطئت أقدامهم أرض مصر بمقاومة شديدة .

فقد بدأ نزول القوات الفرنسية الى ابر بجبهة العجى غرب الاسكندرية في مساء ٢ يوليو عام ١٧٩٨ ولكن المصريين استعدوا لمقاومة الغزاة قبل نزولهم فأخذوا يحصنون القلاع ويزيدون عدد الجنود المتطوعين للقتال ويجمعون جيشاً من العرب

وقد ظل السيد محمد كريم حاكم الاسكندرية يدافع عنها بعد دخول الفرنسيين الى المدينة معتصماً بطايرة قايتباي ومعه فريق من الجند الى أن خارت قواه ورأى المقاومة عبثاً فسلم القلعة (١)

وقد اعترف الفرنسيون بمقاومة المصريين فقرروا أن أهالى الاسكندرية دافعوا عن أسوار المدينة دفاع المستميت وقد أصيب الجنرال كليبر بعيار نارى في جبهته فخرج جرحاً بليغاً وأصيب الجنرال «مينو» بضربة حجر أسقطته من أعلى السور فنالته رضوض شديدة وأصيب الادجودان جنرال

(١) Charles Roux : Bonaparte Governor of Egypt P. 26 — والنص

العربى منشور بالجبرتي وقد استبعدنا منه بعض الالفاظ التى ليست عربية

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ص ١٧٥ و ١٧٩

ايسكال Escale بجرح بليغ في ذراعه من عيار نارى وقتل الجنرال ماس Mas وخمسة ضباط آخرون^(١)

وقد دارت أول معركة بين الفرنسيين والمصريين بالقرب من شبراخيت يوم ١٣ يوليو وكان المصريون بقيادة مراد بك فلما انهزم تراجع الى القاهرة ولكن مقاومة المصريين للغزاة ظلت على حداثها خلف الخطوط الفرنسية . فقد حدث ان كانت إحدى الكتائب الفرنسية بقيادة الجنرال «ديموى» Dumuy مارة بمركز كفر الدوار فهاجمها المصريون وتغلبوا عليها . وتبين ديموى روح العداء التي كان يبعدها المصريون فكتب في تقريره « إني آسف كثيراً لأنى لم أجد في جولى هذه مصرياً واحداً يحمل الشارة الفرنسية »^(٢)

وعاد المصريون بقيادة مراد بك فالتقوا بالفرنسيين في مركز امبابه يوم ٢١ يوليو فلما انهزم جيش مراد بك فر الى الجيزة وترك أمر المقاومة بين يدى العناصر المصرية الصميمة التي كانت بالقاهرة . أى في الشاطئ الشرقى للنيل

وفي نفس اليوم الذى دارت فيه معركة امبابه أصدر الجنرال كليبر الذى تركه بونابارت لقيادة الفرنسيين بالاسكندرية أمراً بالقبض على محمد كريم حاكمها الوطنى ثم أعدم يوم ٦ سبتمبر عام ١٧٩٨ بعد أن رفض دفع الغرامة التي فرضها عليه الغزاة فمات شهيد بطولته . ولا شك أنه كان منظم مقاومة الغزاه وقد حملوا رأسه بعد قطعها وطافوا

(١) المرجع السابق ص ١٧٩ من رسالة الجنرال Berthier الى وزارة الحربية

الفرنسية في ٦ يوليو سنة ١٧٩٨

(٢) المرجع السابق ص ١٨٩

بها شوارع القاهرة ومعها هذه الكلمات « كريم حاكم الاسكندرية الذى
أدين لأنه حنث بيمين الولاء للجمهورية الفرنسية . وهكذا سيعاقب جميع
الخنونة » (١)

أما فى القاهرة فقد استعد أهلها لصراع الغزاه ابتداء من يوم ١٧ يوليو
وبذلوا وسعهم وفعلوا ما فى مقدورهم وطاقاتهم وسمحت نفوسهم بانفاق
أموالهم فلم يشح أحد فى ذلك الوقت بشيء يملكه واتجهوا جميعاً إلى
بولاق فلم يبق فى القاهرة رجل لم ينتقل إلى بولاق (٢) وكان منظم المقاومة
هو السيد عمر مكرم .

وقد اعترف الفرنسيون بأن نصف عدد الجيش المصرى الذى قاتلهم
فى امبابه كان من الفلاحين وأنهم دافعوا دفاع الأبطال ورفضوا التسليم
فما تواتلا وغرقاً (٣) مما يقطع فى الدلالة على مدى مساهمة العنصر المصرى
الصميم فى المقاومة على شاطئ النيل

ولم يهدأ للفرنسيين بعد ذلك بال بل استمرت مقاومة المصريين لهم
مستعرة متأججة فى ٢١ أكتوبر عام ١٧٩٨ خرج فرسان قبيلة العائذ
بالشرقية وهاجموا الكتيبة التى كان يقودها الجنرال رينيه وظلت مقاومة
مديرية الشرقية مستمرة الى آخر ذلك العام (٤) فاضطر نابوليون الى القبض
على عبد الرحمن أباطه أخ سليمان أباطه زعيم عرب العبايدة .
ورغم تلك المقاومة العنيدة فان نابليون ظل يتملق المصريين فدعا

Roux : Bonaparte Governor of Egypt. P. 28 et 50 (١)

(٢) الجبرتي — الجزء الثالث

Berthier : Relation des Campagnes du Général Bonaparte en (٣)
Egypte et en Syrie

(٤) Roux — المرجع السابق . ص ٤٨

الى إنشاء الديوان العام . ورأى تأليفه من ثلاثة من العلماء وثلاثة من التجار وثلاثة من الأهالى عن كل مديرية ومحافضة وقد اجتمع ذلك الديوان يوم ٥ أكتوبر عام ١٧٩٨ وافتتحه نابليون بخطاب قال فيه

« ان مصر بلاد لانظير لها وهى أخصب البلاد . وإن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد مصر الأول »^(١). وقد اختير الشيخ الشرقاوى بالانتخاب السرى رئيساً للديوان ولكنه ظل موالياً لحركة المقاومة التى نظمها المصريون ضد الغزاة . إلى حد أن نابليون استدعاه يوم أول سبتمبر عام ١٧٩٨ ووضع بيده وساماً فرنسياً على كتفه فلم يكن من الشيخ الشرقاوى إلا أن ألقى به إلى الأرض واستقال من رئاسة الديوان العام رافضاً الوسام الفرنسى وآيماً بالتعاون مع الغاصب^(٢) مما اضطر نابليون إلى إلغاء الأمر الصادر بوجوب وضع ذلك الوسام

وثارت القاهرة فى يوم ٢١ أكتوبر عام ١٧٩٨ — وهو نفس اليوم الذى هاجم فيه أهل مديرية الشرقية قوات الجنرال رينييه مما يدل على تنظيم حركة المقاومة — وكانت الدعوة الى الثورة تختلط علناً بأذان المؤذنين فى المساجد فيدعون إلى الله وإلى الثورة على المآذن صباح مساء »^(٣)

(١) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق . ص ١٠٦ و ١٠٧

(٢) وافق Roux فى كتابه Bonaparte : Gouverneur of Egypt على هذه الرواية وان ذكر أن الجبرتى أضفى طابعاً مسرحياً عليها وأضاف Roux إليها أن الشيخ السادات قبل الوسام من نابليون وألقاه بعد خروجه — ص ٦٦

(٣) De la Jonquière : L'Expédition d'Egypte

وكان الجامع الأزهر هو مركز الثورة فهاجم المصريون الفرنسيين ووضعوا المتاريس في الطرق وعينوا حراساً على بابي المدينة الرئيسيين وهما باب الفتوح وباب النصر وحاولوا قطع المواصلات بين النقطة المحصنة التي يحتلها الفرنسيون . وقد قتل في اليوم الأول الجنرال Dupuy قائد حامية القاهرة وقتل في اليوم الثاني — أى يوم ٢٢ أكتوبر — الكولونيل Sulkowski ياور نابوليون الخاص^(١)

ولما استعمل الفرنسيون منتهى العنف قمعت ثورة القاهرة وقبض على المشايخ اسماعيل البراوى ويوسف المصيلحى وعبد الوهاب الشبراوى وسليمان الجوسقى وحكم باعدامهم ونفذ حكم الاعدام يوم ٤ نوفمبر عام ١٧٩٨ وظلت مقاومة المصريين مستمرة رغم قمع ثورة القاهرة . فقد كتب نابوليون في ١٣ ديسمبر عام ١٧٩٨ يقول إنه اعتقل الشيخ سليمان الشواربى لأنه اتهمه بأنه كان يحرض أهالى مديرية القليوبية على الثورة أثناء تأجيجها في القاهرة وقد أعدم فعلاً في ميدان الرميطة

وامتدت الثورة الى مديرية المنوفية فهجم الأهالى على الضابط Julien ياور نابوليون فقتلوه وقتلوا معه خمسة عشر جندياً فرنسياً فكان عقاب القرية إحراقها حتى لم يبق فيها بيت قائم^(٢) وهاجم أهل المنوفية الجنرال Fugières فلم يستطع أن يخمّد الثورة إلا بعد عناء شديد . وقد اشتركت النساء المصريات في ثورة المنوفية وكن يهاجمن الجنود الفرنسيين بكل شجاعة

(١) Roux — المرجع السابق — ص ١٨٥

(٢) Roux — المرجع السابق — ص ٤٧ وقد ذكر عبد الرحمن بك الرفاعى في كتابه أن قتل هذا الضابط حدث في ناحية « علقام » بمركز كوم حمادة استناداً الى مراجع أخرى

وقد ظهرت أثناء تلك الثورة شخصية الزعيم « أبو شعير » الذى كان يقطن قرية « عشا » بمركز شبين الكوم والذى قاوم الجنرال لانوس Lanusse مقاومة عنيفة لم تتوقف إلا بعد قتله شهيد بطولته يوم ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ . وقد اعتبر الجنرال لانوس موته نصراً باهراً واعترف فى رسالة إلى بونابرت بالخسائر التى تكبدها الفرنسيون منه .

وقامت مديرية الغربية بنصيبها فى الثورة المصرية العامة التى نشبت لطرد الفرنسيين من مصر . فى يوم ٩ أكتوبر عام ١٧٩٨ هاجم أهلها الكتيبة التى كان يقودها الكولونيل لوفيفر وظلت المعركة دائرة بين الفريقين أربع ساعات . وقد خشى بونابرت أن يجيب طلب قواده وهو إنزال العقاب بأهل المدينة لما لها من حرمة لدى المسلمين .

واشتركت مديرية الدقهلية فى الثورة فهاجموا الفرنسيين فى يوم ١٠ أغسطس عام ١٧٩٨ . وكان عدد الجنود الفرنسيين مائة وعشرين فلم يبق منهم حياً إلا جندي واحد .

وتزعم حسن طوبار شيخ بلدة المنزلة حركة المقاومة فى دمياط وكان نفوذه يعود إلى سيطرته على صيادى الأسماك فى تلك المنطقة الذين كانوا يملكون نحو خمسمائة مركب . وقد هاجم الحامية الفرنسية بهذا الأسطول ليلة ١٦ سبتمبر عام ١٧٩٨ فرسا فى « غيط النصارى » شرق دمياط . وقد بلغ من شدة هذا الهجوم المصرى وتنظيمه أن الجنرال Andreossi كتب إلى بونابرت يقول إن نظام المصريين العسكرى يجعله يميل إلى تصديق ما كان قد ذاع من قبل عن قرب وصول مدد من سوريا إلى حسن طوبار .

وما حدث فى الوجه البحرى - وسقناه على سبيل المثال على مقاومة

المصريين العنيدة للفرنسيين — حدث مثله في كل مديرية . وفي كل مركز . بل في كل قرية من قرى الوجه القبلي من الجيزة إلى أسوان . حتى ذكر المؤرخون الفرنسيون أن المصريين من كل طبقة وكل لون قد دافعوا عن أرض مصر ضد الغازي ولم يكونوا يسلمون في أى شبر من تلك الأرض إلا أمام القوة المتفوقة (١)

من هذا كله يتضح بجلاء أن سيادة مصر لم تتأثر بالغزو الفرنسى . لأن مقاومة المصريين لم تقف منذ نزل الفرنسيون أرض مصر . كما أن الظاهرة التاريخية التى بدت فى فناء الغزاة لمصر فى القومية المصرية بدت أيضاً فى فناء بونابارت فى هذه القومية . وفى اعتزازه الأخذ بالمظاهر المصرية . وفى أثناء اتصالاته اليومية بالمصريين كان يحافظ على العادات المصرية ويتبع الطريقة التى يتبعها المصريون فى حياتهم وكان يقابل زواره بمحافظا على قواعد السلوك المصرية فيجلس وسطهم ويتابع مناقشاتهم متغلباً على ما كان معروفاً عنه من نفاد الصبر وكان يتحدث اليهم فى أسلوب مشابه لأسلوبهم . مستعيراً من لغتهم التعبيرات المميزة لهذه اللغة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن نابوليون فكر فى أن يرتدى الثياب التى كان يرتديها المصريون إذ ذاك . وقد ارتداها فعلاً بمناسبة اعتزازه استقبال أعضاء الديوان ولكنه عدل عن ارتدائها فيما بعد بناء على نصيحة Tallien مما يرمز إلى ميله نحو التطبع بالطابع الشرقى والتأقلم مع الجو المصرى (٢)

(١) Charles Roux - P. 24 .

(٢) Roux — المرجع السابق — ص ٦٤ ، ٦٥ . وقد ذكر المؤلف أن بونابارت كان يستشير فى هذا الشأن اثنين من المستشرقين الفرنسيين هما ماجالون Magallon =

وأكثر من هذا وذاك . فقد ثبت أن بونا بارت قد فكر في اعتناق الاسلام تفكيراً جدياً . فكان يحمل معه أثناء غزوه لمصر ترجمة فرنسية للقرآن . وقد صرح بأنه لو اعتنق الدين الاسلامي فان جيشه سوف يتبعه في اعتناق دين المصريين . وأنه لم يعقه عن تنفيذ تلك الفكرة إلا اعتراضان اثنان فقط . هما ما يحتج به الدين الاسلامي من ختان الرجال ومن تحريم شرب النبيذ . وقد بلغ اعتقاده بسمو دين المصريين إلى حد أنه وعد ببناء جامع شاسع الأرجاء بحيث يسع جميع رجال جيشه ^(١)

ولكن رغم هذا كله ثار المصريون على بونا بارت لأنه أجنبي .

وصحت نبوءة الكاتب الفرنسي فولني Volney الذي كتب في عام ١٧٨٨ —

أى قبل الحملة الفرنسية بعشرة أعوام — يقول « لكي يستقر قرارنا في

مصر يجب أن نشن ثلاثة حروب . الأولى ضد انجلترا . والثانية ضد الباب

العالي والثالثة — وهى أشدهذه الحروب الثلاثة وأصعبها — ضد المصريين

من سكان مصر » واقتنع بونا بارت بصحة هذا الرأي بعد أن تم له غزو

مصر فكتب يقول « أن نبوءة فولني كانت حقة فقد تطور موقفنا في مصر

إلى مشكلة عويصة . فاما أن نجلو وإما أن نسالم الآراء الدينية السائدة في

مصر لئلا نوضع بين أعداء الاسلام . والتجربة قد أثبتت أنه لكي نوضع

بين أصدقاء الاسلام فانه لا يكفي أن نعلن من جانبنا صداقتنا له ^(٢)

وقد ثبتت حيوية الشعب المصري ثبوتاً قاطعاً بإصراره على المقاومة

رغم تغلب الفرنسيين على المصريين وإخمادهم الثورات التي قامت خلال

== وفانتور ده بارادى, Venture de Paradis كما ذكر أن واقعة ارتداء بونا بارت

للتياب المصرية رواها الضابط Detroye من سلاح المهندسين الملحق بقيادة الجنرال Caffarelli

(١) المرجع السابق — ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) المرجع السابق — ص ٧٠ و ٧٣ .

النصف الأخير من عام ١٧٩٨ . إذ أن المصريين عادوا إلى المقاومة في العام التالي فثارت بلدة بردين بمديرية الشرقية في أول مارس سنة ١٧٩٩ والتحم أهلها بكتيبة من الجيش الفرنسي . وثارت بلدة كفور نجم وانضمت إلى أمير الحج مصطفى بك فذهب مع أهلها إلى ميت غمر وهاجموا سفن الفرنسيين يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . وأراد الفرنسيون الثأر من بلدة كفور نجم فالتحموا بأهلها يوم ٥ يونية سنة ١٧٩٩ ولكن المصريين انتصروا على الفرنسيين في هذه الموقعة . والتحم المصريون بالفرنسيين في دمنهور يوم ٢٤ أبريل سنة ١٧٩٩ فقتل المصريون جميع رجال الحامية الفرنسية وأراد الفرنسيون أن يثأروا فدارت موقعة ببلدة سنهور بمديرية البحيرة يوم ٣ مايو سنة ١٧٩٩ انتهت بانتصار المصريين .

ولم تقف مقاومة المصريين عند حد إلا بسبب توقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ التي تعهد فيها الفرنسيون بالجلء عن مصر فلما نقضوا شروط تلك المعاهدة عادت مقاومة المصريين فثارت القاهرة للمرة الثانية في ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ثورة امتدت إلى ٢١ أبريل سنة ١٨٠٠ . وكان يتزعم هذه الثورة مصطفى البشتيل . وبلغ عدد الثوار خمسين ألفاً . قاموا بالمعجزات أثناء تلك الثورة إلى حد أنهم « صنعوا القنابل من حديد المساجد وفعلوا ما يصعب تصديقه ، ذلك أنهم صنعوا المدافع »^(١)

وبعد هذه المقاومة العنيدة اضطر الفرنسيون إلى الجلء عن مصر نهائياً بمقتضى الاتفاقية المحررة في ٣١ أغسطس سنة ١٨٠١

واستقرت الحالة في مصر بعد أن ولّى المصريون عليهم محمد علي

(١) Martin . « تاريخ الحملة الفرنسية في مصر » — وعبد الرحمن الرافعي

« تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » الجزء الثاني ص ١٥٦ .

واليا بارادتهم . فاستردوا بذلك سيادتهم . رغم إرادة الدولة التي كانت —
من الوجهة النظرية — تعتبر مصر ولاية تابعة لها وهي الدولة العلية .
ولكنهم عادوا إلى المقاومة عندما هددت تلك السيادة بالخطر . وذلك لما
اتفقت الحكومة التركية مع الحكومة الانجليزية على عزل محمد علي باشا
الذي اختاره الشعب المصري . وكان من آثار ذلك الاتفاق تأليف جيش
بقيادة محمد بك الألفي — أحد أمراء المماليك — لمحاربة محمد علي . وقد وصل
ذلك الجيش إلى دمنهور في شهر سبتمبر سنة ١٨٠٦ فهب المصريون للدفاع
عن سيادتهم . وحاصر جيش محمد الألفي دمنهور فأبدى أهلها أقصى ضروب
الشهامة والجلد وكان دفاع أهلها وثباتهم من أهم الأسباب التي أحبطت
اتفاق إنجلترا وتركيا على خلع محمد علي ^(١)

وعاد المصريون إلى المقاومة بعد فترة وجيزة بمجرد أن تبينوا أن
سيادتهم معرضة للخطر . فقد حاولت إنجلترا غزو مصر فاتفقت مع محمد
الألفي . ونزلت الجيوش الانجليزية في الاسكندرية بقيادة الجنرال فريزر
ثم زحفت إلى رشيد وكان محافظها إذ ذاك على بك السلانكلي . وأسرع
محمد علي باشا فأرسل اليه وإلى غيره من حكام الموانئ المصرية يعرض
استعداده لأرسال المدد ولكن أهالي رشيد أكدوا أنهم قادرون وحدهم
على صد الغزاة وقد تغلبوا فعلا على الجيش الانجليزي الزاحف في ٣١ مارس
سنة ١٨٠٧ فكان ذلك النصر المصري إيذانا بفشل الحملة الانجليزية

وعاد الانجليز يحاولون التغلب على مقاومة المصريين فالتقوا بهم في
الحمد يوم ٢١ ابريل سنة ١٨٠٧ وكان الانجليز بقيادة الجنرال ستيوارت

(١) De Vaulabelle — « مصر الحديثة » وعبد الرحمن الرافعي : تاريخ

واسكن المصريين تغلبوا في الحماة كما تغلبوا في رشيد . واضطر الانجليز إلى توقيع الاتفاق الذي تحرر بين الجنرال Scherbrook وبين محمد على في دمنهور يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ وهو الذي تعهدوا فيه بالجلاء عن مصر .

٦ — وعاد المصريون يقاومون مقاومتهم التقليدية العنيفة لكل اعتداء على سيادتهم عندما ضرب الأسطول الانجليزى ميناء الاسكندرية بقنابله يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ويكنى للدلالة على مبلغ استماتتهم في هذه المقاومة ملاحظة تفوق القوات الانجليزية الغازية على قوات الجيش المصرى إذ ذاك وهى تكاد لا تقارن بالمعدات الانجليزية العصرية التى أقبل بها الأميرال بوشان سيمور ومع ذلك فإن الجنود المصريين الذين كانوا مكلفين باطلاق مدافع قلاع الاسكندرية كانوا يؤدون واجبهم فى العراء دون تفكير فى الموت الذى كان يهددهم فى كل لحظة إذ لم تكن تحميلهم دروع أو متاريس ومع ذلك فإنهم كانوا يستمرون فى أداء واجبهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح أبطال سقطوا فى مساحة الشرف ثم بعثوا مرة أخرى ليكافحوا العدو وقد أدوا جميعاً واجبهم من جنود ورجال ونساء على أتم وجه ولم تكن تستحهم إلا عاطفة الوطنية وإلا الحماسة التى تتأجج فى صدورهم مع أن أحداً لم يفكر فى آلامهم من قبل^(١) ولعل من أروع ما تميزت به مقاومة المصريين للغزاة عام ١٨٨٢ اشتراك النساء المصريات اشتراكاً فعالاً فى تلك المقاومة إلى حد جعل الأجانب - وفى مقدمتهم المحامون الانجليز الذين دافعوا عن احمد عرابى باشا - يقررون أن عرابى وجد فى سيدات مصر أكبر معين على ثورته فقد ساعدته منذ

(١) John Ninet : Orabi وعبد الرحمن الرافعى « الثورة العرابية والاختلال

الخطوات الأولى مساعدات قيمة وظللن يقدمن تلك المساعدة حتى بعد أن فقد آخر أمل في انتصاره بل إن أميرات الأسرة الخديوية كن يعطفن عطفاً كبيراً على عرابي . ففي غداة يوم ضرب الاسكندرية بالقنابل أعلن في الوقائع المصرية أن والدته الخديوى وابنته الأميرة جميلة قد تبرعتا بكثير من الجياد والعتاد والهدايا إلى جيش عرابي وتألفت عقب ذلك عدة جمعيات من السيدات المصريات مهمتها مساعدة ومواساة الجرحى الذين أصيبوا في موقعة كفر الدوار والاستعداد لمواجهة المواقع التالية إلى حد الاشتراك في الصفوف ذاتها^(١)

وقد أدهشت مقاومة المصريين للغزو الانجليزي جميع الذين اتصلوا بذلك العصر عن كثب إلى حد أن أحدهم قرر أن من الصعب على الرجل الانجليزي أن يفهم كيف أن العقلية المصرية تصبح جبارة ومنتجة في ظل الارهاب وتحت سوط العذاب أكثر من أي وقت آخر^(٢)

وأخيراً عادت مقاومة المصريين تتجلى عقب إعلان الهدنة التي أعقبت الحرب العالمية الماضية عندما تبينوا أن الوعود التي قطعها ساسة الدول التي كسبت تلك الحرب بشأن حق الأمم الصغيرة في تقرير مصيرها لن تنفذ فثاروا ثورتهم عام ١٩١٨ واستمرت تلك الثورة إلى أن صدر تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ من جانب انجلترا باعلان استقلال مصر فلم يرضوا به لأنه لم يحقق كل آمالهم في السيادة الكاملة واستمرت مقاومتهم إلى أن وقعت معاهدة التحالف والصداقة مع انجلترا في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ .

هذه خلاصة موجزة للفترات التاريخية التي تجلت فيها مقاومة المصريين

(١) Broadly : How we defended Orobi ترجمة مجلة « الجامعة »

العدد ٣٤٦ الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

(٢) Broadly — المرجع السابق — ترجمة . مجلة « الجامعة » العدد ٣٤٨

الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

للعزاة الذين مروا بوطنهم . تقطع في الدلالة على أن مصر لم تكن — على خلاف الخرافة الذائعة — مستعمرة في أية مرحلة من مراحل تاريخها — إلا في عصر الرومان — وعلى أن المصري لم يحن هامته ، ولم يقبل الضيم ، ولم يرض بذل الاستعمار ، ولم يقبل أن تمس سيادته على أرضه طوال تاريخه المجيد^(١) ولعل خير رد على الذين يتبرأون من مصريتهم هو رد البارون شتاين Stein المفكر الألماني على قيصرية روسيا بعد تقهقر نابليون من روسيا فقد حدث عقب ذلك التقهقر أن قالت القيصرية — وهي من أصل ألماني إذ ولدت في وايتمبرج — بعد العشاء في قصرها بسان بطرسبرج « الآن إذا تمكن جندي فرنسي واحد من أن يتخطى الحدود الألمانية فأننى سأخجل من أن أسمى ألمانية » فنهض البارون شتاين واحمر وجهه حتى صبغت الحمرة عنقه وانحنى ثم قال « إن جلالتم قد ظلمتم ظلماً عظيماً بالتفوه بمثل هذه الألفاظ عن شعب عريق وفي وشجاع لكم الشرف في أن تنتسبوا إليه كان يجب أن تقولوا « إننى لست خجولة من الشعب الألماني بل من إخوتى وأبناء أعمامى الأمراء الألمان : فلو أنهم أدوا واجبهم لما استطاع جندي فرنسي واحد أن يصل إلى نهر الألب أو الأودر ، ولما استطاع بالتالى أن يعبر نهر الدنيستر »^(٢)

فالمصري لم يقصر قط في أداء واجبه على مدى التاريخ . وإنما الذى قصر في أداء ذلك الواجب أحياناً هم بعض قادته . وهذا ما سوف نتلافاه في البرنامج الذى نعرضه في هذا الكتاب .

(١) من الباحثين المصريين الذين تنبهوا إلى هذه الحقيقة التاريخية المرحوم اليوزباشى حسن على الأضليجى من سلاح المهندسين الملكى المصرى فى دراسة له عن « البحر الأبيض المتوسط » بمجلة « الجيش المصرى » العدد الرابع المجلد الثالث

ص ٥٢٣ .

(٢) Emile Ludwig : Genius and Character من دراسة عن Stein .

مِصْرُ وَالْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ

دولة واحدة وجنسية واحدة وجيش واحد

المراجع الأجنبية

- E. de Cadalvène et v. Barreault* : Histoire de la guerre de Mehemed Ali contre la Porte Ottomane.
Georges Douin : La Massion du Baron de Boislecomte
Weygand : Histoire Militaire de Mohamed Ali et de ses fils.
Sir Samuel Baker : Ismailia.
Chaillé Long : L'Egypte et ses provinces perdues.
Junker : Voyage en Africa.
Paton : A History of the Egyptian Revolution
Paulitschke : Le Harar sous l'administration égyptienne.
Mostafa Amer : Some Unpublished Egyptian Maps of Harrar.

المراجع العربية

- الدكتور حسن كمال : مصر والسودان
احمد باشا كمال : الحضارة القديمة
محمد كرد علي : خطط الشام
الدكتور ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بمحوادث سوريا ولبنان
فؤاد صروف : اسماعيل المقتدى عليه : « ترجمة عن بيير كرايتس »
عزيز خانكي : الذكرى المئوية لواقعة تريب
الأمير عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء
الدكتور محمد صبرى : مصر في أفريقيا الشرقية
حسين رشدى باشا : بحث في حالة السودان
عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية
الدكتور عبد الرحمن شهنبر : الامبراطورية العربية : هل يقدر لها العودة إلى الوجود ؟
الدكتور يوسف قايل : التطبيق القانوني للحلف العربى الممكن
الدكتور يوسف هيكل : نمو الوحدة العربية
دينيس ريفوير : العرب الحقيقيون في بلادهم
والمراجع الأخرى المشار إليها في بابى « أهداف العمل لمصر » و « مصر مقبرة الفزاة » .

من الحقائق التاريخية المستندة إلى اعتبارات جغرافية وطبيعية ثابتة أن الشعوب التي تقطن شرق البحر الأبيض المتوسط والتي تسكن على شاطئ البحر الأحمر كانت تتجانس دائماً فلا تفرق بينها إلا اعتبارات مفتعلة تعتدى على الرغبة الغريزية الكامنة بنفوس تلك الشعوب في التقارب بل الاندماج . . فالخيز من الأرض الذي تشغله سوريا — وقد كان إلى عهد قريب يشمل سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن — ليس منفصلاً من الوجهة الجغرافية الفنية — عن أفريقيا ، بل أنه يتبع المنطقة الجغرافية الشاسعة التي يبلغ طولها أكثر من خمسة آلاف كيلومتر والتي تبدأ من شمال نهر زمبيزي . وبحيرة « نياما » . فسهول أفريقيا الوسطى تنتهي في الواقع عند شمال سوريا . أي عند سلسلة جبال طوروس^(١) ، فلا توجد حواجز جغرافية تفصل بين المنطقة الواقعة عند منابع النيل في أفريقيا والامتدة إلى جبال طوروس في شمال سوريا

والتوافق بين شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط — وهو داخل في المنطقة الجغرافية نفسها — يبدو واضحاً في وحدة المناخ وهذه الوحدة في المناخ تؤثر في الحالة الاجتماعية للأفراد وفي الأعمال التي يزاولونها . وفي تكوين خلقهم أكثر من تأثير الأوضاع الجغرافية فهي تحدد مدى خصوبة أرضه وطبيعة محصولاته الزراعية . وهذا التوافق بين هذه الشعوب المتجاورة المتجانسة ، لا يقف في سبيله اختلاف الدين . فإلى يومنا هذا نلاحظ أن مسيحي الشرق الأدنى أقرب إلى مسلمية في عقليتهم وأنظمتهم

الاجتماعية منهم إلى مسيحيي الغرب^(١)
ولقد رأت السياسة الاستعمارية أن تنشئ سيطرتها على الشرق وطرق
مواصلاته بوضع الشاطئ الممتد من حدود مصر الغربية إلى الاسكندرونة
تحت رقابتها المباشرة وتقسيمه إلى دول صغيرة حيث ركزت تلك السياسة
الاستعمارية سيطرتها بالتحيز للأقليات فناصرت اليهود في فلسطين .
والمارونيين في لبنان والأتراك في سنجق الاسكندرونة . وتركت للمسلمين
الأرض الملاصقة للصحراء فقط !^(٢)

ولكن هذا التقسيم المفتعل لهذا الجزء من العالم لم يلق نجاحاً قط .
فإن خلق دول صغيرة مواردها لا تكفى لكي تقف وحدها على ساقيها
في أسرة الدول . وعدد سكانها من القلة بحيث لا يمكنها من المساهمة
وحدها في النشاط العالمى . معناه الحكم على تلك الدول الناشئة بالضعف
خصوصاً إذا تبينا أن كل دولة منها لا تشعر بالمبرر الجغرافى . أو التاريخى .
أو الجنسى لفصلها عن شقيقتها المجاورة لها . التى تتكلم نفس لغتها . وتنسب
إلى نفس الجنس الذى تنسب هى إليه . وتدين أغلبية شعبها بنفس الدين
الذى تدين به هى .

ولقد جملت مصر — على مدى عصور التاريخ المختلفة — رسالة إقرار
الوضع الطبيعى المنطقى السليم الذى يحتم جمع كل هذه الشعوب المتجاورة
المتجانسة تحت لواء وحدة سياسية لاتنفصم عراها . وفطنت مصر منذ أقدم
عصور التاريخ إلى أن سلامة هذا الجزء من العالم لا يمكن أن تتحقق إلا
إذا كان البحر الأحمر بحيرة مصرية .

(١) Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East P. 36

(٢) المرجع السابق ص ٥٩ .

١ - فى عصر ملوك طيبة (٣١٩٧ - ٢٧٧٨ قبل الميلاد) غزا ملوك الأسرة الأولى بلاد النوبة فأثبتوا أن المصرى الأول كان يؤمن بوجوب الاتجاه جنوباً إلى منابع النيل لضمان سلامته .

وفى عهد الدولة القديمة (٢٧٧٨ - ٢٤٢٣ ق م) غزا الملك زوسر بلاد النوبة وتجاوز الشلال الأول جنوباً وغزا الملك سنفر وسوريا - المعروفة وقتئذ بفينيقيا - فكان أول مصرى فطن الى الحدود الطبيعية الشمالية لهذه المنطقة المكونة من مصر وسوريا . وأغار هو الآخر على النوبة جنوباً^(١) . وغزا الملك سحورع بالأسطول الذى بناه - وكانت به مصر أول دولة بحرية فى التاريخ - شاطئى سوريا . كما غزا الصومال . وفى عهد الأسرة الثانية عشر (٢٠٠٠ - ١٧٨٥ ق م) غزا الملك سنوسرت الأول السودان ووصل الى مابعد الشلال الثانى . وهناك من يقول إن حدود مصر قد امتدت فى عهد هذه الأسرة إلى ما وراء الخرطوم وإن المصريين أنشأوا عند التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق مملكة مصرية^(٢) وجابت رسل هذه الأسرة فلسطين وسوريا . كما أن الملك سنوسرت الثالث وصل بجيوشه إلى شمال بيت المقدس وغزا الجزء الجنوبي من سوريا

وفى عهد الدولة الحديثة (١٥٨٠ - ١٠٨٥ ق م) تابع أمنحتب الأول سياسة مصر التقليدية فوصل بالجيوش المصرية إلى ما وراء وادى حلفا وفتح سوريا : كما أن تحوتمس الأول وصل الى منطقة البحيرات التى ينبع

(١) حسن كمال - مصر والسودان مجلة « المقتطف » عدد ابريل ١٩٣٦ - وقد ذكر أن « أقدم رواية تاريخية وردت عن اخضاع المصريين للسودان مدونة فى حجر بالرمو » .

(٢) أحمد كمال « الحضارة القديمة » ص ٣٣٧ .

منها النيل^(١) وعبر جبال لبنان وبلغ نهر الفرات . وقام تحوتمس الثالث بسبع عشرة حملة شيد بها الامبراطورية المصرية ، وهى أقدم امبراطورية عرفها التاريخ ، حوالى عام ١٤٥٠ قبل الميلاد فوصل إلى جبال طوروس شمالا ونهر الفرات شرقا والشلال الخامس جنوبا ، وقد فعل ذلك لارغبة فى الغزو والاستعمار وإنما لأنه تبين — كما تبين غيره من فراعنة مصر — أن سلامة وادى النيل تحتم تحصين منطقة فى سوريا وكنعان وإنشاء «رأس جسر» tête de pont فى مدخل طريق الغزو بولاية حلب بين نهري الفرات وأورونت كما تحتم موالاة إرسال جيوشهم إلى ما وراء برزخ السويس^(٢) .

ووصلت الجيوش المصرية فى عهد سبتى الأول إلى فلسطين وسوريا وضم رمسيس الثانى ساحل البحر الأبيض المتوسط الشرقى إلى مصر ووصل إلى بيروت ونقش على صخر يطل على نهر الكلب ما يدل على ذلك . وفى العصر الصاوى استخدم نحاو الثانى الفينيقيين فى الأسطول المصرى فأبحر هذا الأسطول من ساحل البحر الأحمر ومر بالصومال وكينيا وغزا الملك إريس سوريا بطريق البحر . واستولى على صيدا بعد معركة بحرية وخضعت له صور وعادت لبنان وسوريا تكونان وحدة سياسية

(١) Chaillé Long : L'Egypte et ses provinces perdues ، ويذكر

الدكتور حسن كمال فى المرجع السابق أن تحوتمس الأول كان يلقب فى عهد أبيه أمنتب الأول باسم أمير «كوش» وهو الاقليم الواقع جنوب وادى حلفا .

(٢) Alexandre Moret : L'Egypte pharaonique من سلسلة Histoire

de la nation Egyptienne لجبريل هانوتو ، وقد ذكر فى هذا المرجع أن شهامة المصريين قد حنتهم من غزوات الأمم الهمجية التى كانت تفكر فى غزو مصر من الشرق وأن المصريين قد نشروا حضارتهم فى أصقاع آسيا التى ضموها .

مع مصر . وفي عهد البطالمة (٣٢٣ — ٣٠ ق . م) تابع ملوكهم نفس سياسة الفراعنة وأدركوا أن الشرق الأدنى لن يكون آمناً إلا بادخال فلسطين وسواحل سوريا في حدود واحدة .

٢ — وبعد دخول الإسلام إلى مصر تابع حكمها نفس السياسة التقليدية . ففي عهد الدولة الطولونية (٨٧٠ — ٩٠٥ ميلادية) سار احمد ابن طولون إلى سوريا ووصل الى دمشق وحصص ولم يقف إلا عند الحدود الطبيعية وهي جبال طوروس . وامتدت رقعة الحدود إلى نهر الفرات شرقاً . وفي عهد أبي الجيش خارويه حاول عمال الخليفة العباسي في سوريا نزعها وإعادتها الى سيطرة الخليفة الموفق فخرج القائد المصري سعداً الأعسر وتغلب على ابن الموفق ولم يقف بالجيش المصرية إلا عند جبال طوروس . ولما تمرد سعداً الأعسر وأعلن استقلاله بسوريا خرج خارويه إلى سوريا وهزم سعداً وقتله ودخل دمشق عام ٨٨٦ . ولما أراد ابن أبي ساج حاكم الأنبار الانفصال عن مصر واجتاح سوريا مشى اليه خارويه بجيش قوى وقاتله بجوار دمشق وهزمه ثم أجلاه عن سوريا فعادت جزءاً من دولة واحدة مكونة من مصر وسوريا .

٣ — وفي عهد الدولة الاخشيدية (٩٣٥ — ٩٦٩) خرج أبو بكر محمد الاخشيد لمحاربة محمد بن رائق والي فلسطين من قبل الخليفة الراضي بالله أبو العباس بن المقتدر وهزمه في معركة العريش واللاجون على مقربة من طبرية وانتهت الحرب بامتداد الحدود إلى الرملة ولما اتصل بأبي بكر الاخشيد أن سيف الدولة الحمداني استولى على حلب أرسل اليه جيشاً بقيادة أبي المسك كافور فلما انهزم أبي المسك سار أبو بكر نفسه في جيش آخر وعقد الصلح بينه وبين سيف الدولة على أن تكون البلاد من حمص .

إلى حدود جزيرة العرب وحدة سياسية تتبع سيادة واحده .
ولما تولى أنوجور أبو القاسم خرج أبو المسك كافور على رأس جيش
مصرى لمحاربة سيف الدولة الحمداني الذي كان قد استولى على دمشق
فأجلاه عنها واستولى المصريون على حلب وطرسوس .
ولما تولى أبو المسك كافور دعى له على منابر المساجد في مصر
والحجاز وسوريا .

٤ — وفي عهد الدولة الفاطمية (٩٦٩ - ١١٧١) خضع الأمير
الحمداني حاكم سوريا الشمالية لسيادة المعز لدين الله حاكم مصر . ولما
قاوم الاخشيدون الحكم المصري في سوريا الجنوبية . مشي اليها الجيش
المصري وضم دمشق وما جاورها . وخرجت الجيوش المصرية مرة أخرى
إلى سوريا فضمت بيروت وعادت سوريا جزءاً يتمم دولة واحدة مكونة
منها ومن مصر ولما تولى العزيز بالله بن المعز أقيمت له الدعوة في
اليمن والحجاز .

ولما تولى الظاهر بن الحاكم بأمر الله سار الجيش المصري إلى فلسطين
وسوريا وأعادهما إلى الدولة المكونة منهما ومن مصر .
ولما تولى المستنصر استرجع الجيش المصري دمشق وضم سائر بلاد
سوريا الشمالية .

٥ — وفي عهد الدولة الأيوبية (١١٧١ - ١٢٥٠) سار صلاح الدين
يوسف الأيوبي بالجيوش المصرية إلى دمشق فضمها ثم تابع السير إلى
حمص وحماه وحلب . وعاد بعد ذلك فانتصر على ملك أورشليم في مرج
عينون في الوقت الذي كان الأسطول المصري يقاتل أمام شواطئ
فلسطين وتبين أن رقعة الحدود الطبيعية لهذه المنطقة من الشرق الأدنى

يجب أن تشمل بلاد العرب فوجه الجيوش المصرية إلى وإلى الكرك وأجلاله عن بلاد العرب .

وعاد بعد ذلك ففتح القدس وضم جميع ثغور سوريا ثم ضم بلاد اليمن فأصبحت جميعها مع مصر دولة واحدة

ولما تولى الصالح بن السكامل نجم الدين أيوب أعيدت مكة وأعيدت اليمن إلى الحدود الطبيعية لدولة مصرية واحدة لا تتجزأ

٦ — وفي عهد دولة المماليك البحرية « ١٢٥٠ - ١٣٨٢ » استطاع المعز أيبك التركماني حاكم مصر أن يحتفظ بفلسطين — غرب نهر الأردن — مع مصر كجزأين من دولة واحدة كما استطاع الظاهر ركن الدين والدنيا بيبرس البندقداري أن يصبح زعيم الإسلام شرعاً وفعلاً .

وقد تابع بيبرس سياسة مصر التقليدية فضم النوبة وسواكن إلى الحدود المصرية ، كما أن فلسطين وسوريا عادتا فأصبحتا مع مصر أجزاء لا تنفصل من دولة واحدة ولم يبق إلا حماه في يد الأيوبيين

ولما تولى المنصور سيف الدين قلاوون الألفى ثار أحد أمراء المماليك في دمشق وأعانه بدو الصحاري فهزمهم قلاوون واستعاد دمشق

ولما تولى الأشرف صلاح الدين خليل حكم مصر فتح عكا ورجع إلى دمشق وزحف من طريق حلب إلى قلعة الروم وفتحها ثم عاد إلى مصر وتأهب لغزو اليمن .

ولما تولى الناصر محمد بن قلاوون خرج الجيش المصري إلى سوريا وهزم جيوش التتار التي كانت قد استولت عليها وعدت مع مصر دولة واحدة ولما تولى المنصور علاء الدين على ثار التركمان الذين كانت مصر قد عهدت اليهم بحراسة حدود سوريا الشمالية فخرج الجيش المصري وأخضعهم .

وظلت حدود هذه الدولة ممتدة الى جبال طوروس .

٧ — وفي عهد دولة المماليك الجراكسة « ١٣٨٢ — ١٥١٧ » سار

المؤيد أبو النصر المحمودى لاختضاع أمراء التركمان . على حدود سوريا الشمالية وضربت النقود هناك باسمه . ولما عادوا الى الثورة خرج ابنه ابراهيم على رأس الجيش المصرى وأخضعهم

ولما تولى قانصوه الغورى الأشرفى بنت مصر اسطولا بحرياً حارب مراكب البرتغال فى البحر الأحمر وهزمها . وكان أمراء المسلمين فى الهند وبلاد العرب قد استنجدوا بالغورى — سلطان مصر — لحمايتهم من اعتداء السفن البرتغالية التى كانت ترغم تجار الهند والصين على توريد بضائعهم الى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح الذى اكتشفه فاسكودر جاما بعد أن كانوا يوردونها الى مصر عن طريق عدن وجدة وسواكن وكان البرتغاليون يقبضون على السفن التى تدخل البحر الأحمر . وبذلك يقطعون مورداً مالياً هاماً من موارد الموانى الحجازية والمصرية فهب الأسطول المصرى لنجدة أولئك التجار المسلمين — رغم بعد الشقة بين مصر وبين بلادهم — وظل القتال مستمراً بين مصر والبرتغال الى أن فقدت مصر سيطرتها على البحر الأحمر ففقدت على تجارتها مع الهند

٨ — وفي عهد الدولة العثمانية بمصر « ١٥١٧ — ١٧٩٨ » لم يكد

على بك الكاشف المعروف بعلى بك الكبير يعلن استقلال مصر حتى ستر جيشاً لضم اليمن ثم ضم سائر شبه جزيرة العرب فأصبحتا مع مصر دولة واحدة لا فارق بينهما

٩ — وفي تاريخ مصر الحديث ، بعد انتخاب محمد على باشا والياً على

مصر بارادة الشعب المصرى ، تابعت مصر سياستها التاريخية فى الامتداد

الى الحدود الطبيعية . فبدأ محمد على بإرسال الجيش المصرى الى الحجاز لاختضاع الوهابيين ففتح مكة فى يناير سنة ١٨١٣ ثم هدأت الحرب فى الحجاز فترة وعادت الجيوش المصرية بقيادة ابراهيم باشا ففتحت الدرعية عاصمة الوهابيين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨١٨ وبذلك أصبح الحجاز ونجد ومصر دولة واحدة

وقد أحس محمد على بما أحس به حكام مصر منذ تحوتمس الأول وهو وجوب جعل وادى النيل من منبعه إلى مصبه وحدة سياسية . فسير الجيش المصرى بقيادة ثالث أبنائه الأمير اسماعيل ففتح بربر فى ١٠ مارس سنة ١٨٢١ وفتح سنار فى ١٢ يونيو من نفس السنة . وكان جزء آخر من الجيش المصرى بقيادة محمد بك الدفردار — صهر محمد على باشا — قد تغلب على سلطان دارفور ودخل الأبيض فى ابريل من نفس السنة واستمر الجيش المصرى بقيادة الأمير اسماعيل فى زحفه فاستولى على فازو غلى فى يناير سنة ١٨٢٢ . وقد بذلت مصر تضحيات جسيمة فى تلك الحرب واستشهد الأمير اسماعيل فى شندى إذ أحرق غدرأ فى قصر ملك « شندى » وقد بلغ عدد القتلى من الجيش المصرى ثلاثة آلاف رجل (١) . والمصريون هم الذين أنشأوا مدينة الخرطوم . وأصبحت عاصمة للسودان باتخاذ خورشيد باشا لها مقراً للحكم . ولا شك أن البعثات التى كان يوفدها محمد على إلى السودان هى التى مهدت فيما بعد لاكتشاف منابع النيل . فلمصر على علم الجغرافية من هذه الوجهة أكبر فضل (٢) وأول رسالة علمية وضعت عن أواسط أفريقية كتبها أحد ضباط الجيش المصرى وهو سليم بك

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . الجزء الثالث ص ١٨٠ .

(٢) دنيير آن : السنوات التى مضت فى عهد محمد على ص ٢٤٨ .

قبطان وقد تولت نشرها الجمعية الجغرافية الفرنسية .

وقد تبين محمد علي أن الحدود الطبيعية التي تحمي هذه المنطقة من الشرق الأدنى يجب أن تمتد إلى جبال طوروس فعمل على ذلك . ولعل أدق وصف لوجوب هذا الامتداد هو ما قرره الدكتور كلوت بك إذ قال « منذ تقرر في الأذهان أن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل يفيد المدنية فائدة عامة وجب الاعتراف بأنه لا يمكن إدراك هذه الغاية إلا بضم سورية إلى مصر . وقد رأينا فعلاً أن موقع البلاد الحربي لا يجعلها في مأمن من الغزوات الخارجية خصوصاً عن طريق برزخ السويس فإذا استثنينا غزوة الفاطميين المغاربة وغزوة الفرنسيين بقيادة بونابارت نجد أن سائر الغزوات جاءت من طريق سورية كغزوة الفرس في عهد قمبيز وغزوة الاسكندر والفتح الاسلامي وغزوتي الأيوبيين والأتراك وعلى ذلك لا يمكن الاطمئنان إلى بقاء مصر مستقلة إلا باعطاءها الحدود السورية لأن حدودها ليست في السويس بل في طوروس » . (١)

وقد صرح محمد علي أنه لكي يعطى دولته طابعاً دائماً وحاسماً يجب أن يحمي سوريا من خطر الغزوات ولذلك يجب أن يضم إليها كل المناطق التي يقطنها العرب ، فهؤلاء العرب سيطلبون دائماً مساعدته وهم يميلون دائماً إلى هبة أنفسهم لمصر (٢)

وقد اتضح من جميع تصرفات ابراهيم باشا أنه كان مؤمناً بفكرة إنشاء اتحاد سياسي يجمع بين الأقطار المتاخمة لمصر من الشرق والشمال وهي الأقطار التي تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام . فقد خيل إلى الحكومة الانجليزية أن غرض محمد علي وابنه ابراهيم من جعل الحجاز

(١) عبد الرحمن الرافي : المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٢) Georges Douin : La mission du Baron de Boislecomte : P. 9

ومصر دولة واحدة ينحصر في الاستيلاء على نجد والحسا لحماية التجارة المصرية من خطر القرصنة في شرق البحر الأحمر وأن مصر بذلك لاتعارض في تعاون الحكومة الانجليزية معها عسكريا في شرق جزيرة العرب . أى في المناطق البعيدة عن الشاطئ ، ولذلك كلفت السلطات الانجليزية في الهند بايفاد من يتفاوض مع ابراهيم باشا على قواعد التعاون العسكري الذى تمنته الحكومة الانجليزية . ووقع الاختيار فعلا على الكابتن فريزر سادليز Sadlier الذى أبحر بالسفينة الحربية الانجليزية Thetis موفداً من قبل حكومة الهند ودرست السفينة يوم ٧ مايو عام ١٨١٩ بالقرب من مسقط . وظل الكابتن سادليز يبحث عن ابراهيم باشا في شبه جزيرة العرب إلى أن استطاع مقابله في « بير على » يوم ٨ و ٩ سبتمبر عام ١٨١٩ ولكن المقابلة لم تسفر عن نتيجة . وعاد إلى الهند دون أن يحقق التعاون العسكري الذى كانت تنشده الحكومة الانجليزية وبذلك ثبت أن ابراهيم باشا كان يأبى إقرار أى تدخل أجنبي في هذه المنطقة من الكرة الأرضية . (١)

ومما يقطع بايمان ابراهيم باشا بفكرة إعادة ذلك الاتحاد بين الأقطار العربية المتاخمة لمصر أنه بينما كان محاصراً لمدينة عكا سئل عن المدى الذى يعتزم أن يقف عنده تقدم الجيش المصرى فأجاب أن الجيش المصرى سيتقدم ما دام يستطيع أن يتفاهم مع الأقطار التى يغزوها باللغة العربية وربما كانت هذه الخطة — دون أن يقصد — أحد أسرار قوته وقد حققت الحوادث إجابته فقد ضمت سوريا إلى مصر وفي عام ١٨٣٣ تحقق المشروع الذى يعود تاريخه إلى عام ١٨٢٢ . فأثمرت أحد عشر عاما من

(١) فيليب جريفز من بحث عن « الرحالة البريطانيين في بلاد العرب في القرن

التاسع عشر » مجلة « المستمع العربى » المجلد ١١ السنة الخامسة .

المثابرة والجهود ثمرتها . وهي إنشاء دولة مصرية عربية متحدة ^(١) .
وقد لاحظ جندي عربي على ابراهيم باشا ذات يوم تحمسه لكل
ما هو عربي وسأله بتلك الصراحة التي كان يحب ابراهيم أن يشجعها بين
جنوده « كيف تسيئون سموكم إلى الأتراك في حديثكم مع أنكم من
أصل تركي ؟ » فأجاب ابراهيم بحدة « لست تركيا . فقد قدمت إلى مصر
طفلاً ومنذ قدومي غيرت شمس مصر دمي فجعلته عربياً » ^(٢) وقد يخيّل إلى
البعض أن هذه التصريحات ربما كانت دعاية سياسية لجأ إليها ابراهيم
لينيّجذب قلوب العرب ولكن الذي يقطع بأن كل الذين كانوا يعملون معه
كانوا مؤمنين بنفس العقيدة أن مختار بك ياوره في حروب الشام — وقد
قضى ستة أعوام في فرنسا وكان يتكلم الفرنسية كأحد أبناءها — قد صرح
للبارون ده بوالكونت de Boislecomte وهو السفير الفرنسي الذي
أوفده الدوق ده بروجلي de Broglie وزير الخارجية الفرنسية باسم الحكومة
الفرنسية في مهمة خاصة لدى محمد علي و ابراهيم وأصدر إليه تعليماته في
٨ أبريل عام ١٨٣٣ — قائلاً « إن معظمنا قد ولد في تركيا ولكن
إقامتنا في مصر قد أعطتنا حق التجنس بالجنسية المصرية . إن القانون
الفرنسي يكفي عشرة أعوام يستطيع الأجنبي بعدها أن يتجنس بالجنسية

E. de Cadavène, et V. Barreult : Histoire de la Guerre de (١)
Méhéméd Ali contre la Porte Ottomane en Syrie et en Asie Mineure,
1831—1833. P. 411,412.

والنص الفرنسي لهذه العبارة هو aussi loin que je pourrai me faire
comprendre en parlant l'arabe.

وقد جاء ذلك في الفصل السادس من هذا الكتاب طبعة ١٨٤٧

ونجاء في كتاب « ابراهيم باشا » تأليف بير كراينيس وترجمة محمد بدران أن
ابراهيم بفتح تلك الأقطار العربية كان « يعتقد أنه وضع أساس دولة عربية اسلامية
عظيمة قلبها النابض مصر » ص ٤٢ .

الفرنسية . « أما نحن فقد قدمنا إلى مصر ولم نكد نغادر من الطفولة .
ولذلك لم نعد تركاً قط . ولم تبق رابطة تربطنا قط بذلك الشعب الذي
لا يترك في مروره على الأرض إلا الخرائب . إننا الآن ننتسب إلى شعب
أنبل وأكثر تنوراً . إلى هذا الشعب العربي الذي سبق أوروبا في الحضارة
وزين تاريخه باقامة المدن المزدهرة والآثار الفخمة التي غطى بها وجه
الأرض من جبال الأندلس إلى وادي النيل بل إلى حدود إيران » وكانت
فكرة ابراهيم باشا تتجه إلى تحويل الدولة التي أنشأها أبوه إلى امبراطورية
عربية صميمة ينتسب فيها الحاكمون والمحكومون والضباط والجنود إلى
شعب واحد واعطاء الجنس العربي جنسيته الخاصة . وكيانه السياسي كما
أن له لغته الخاصة وأدبه الخاص وتاريخه الخاص . وهذه الفكرة توحى إلى
الخاطر نظرية أكثر اقناعاً . وأكمل كما أنها تتضمن عناصر البقاء
والاستقرار (١) .

ولطالما أيد ابراهيم هذه العقيدة في تصريحاته المتعددة أمام الضباط
الذين من أصل تركي والذين كانوا يعاونونه على النهضة بالجيش المصري .
من ذلك جلته التاريخية التي قالها لهم « اذكروا أننا لا نزيد عن خمسة
عشر ألفاً من أصل تركي في مصر » (٢) .

ولقد أثارت هذه العزيمة على بعث الدولة المصرية العربية إعجاب
المؤرخين الذين توفروا على دراسة هذه الفترة من تاريخ مصر فقرروا أن
الشعب المصري سرعان ما بدا على أرض وطنه التي استردت شبابها

Georges Douin : La Mission du Baron de Boislecomte : (١)

L'Egypte et la Syrie en 1833 : P. 249,250

والسفير الفرنسي الذي تضمن هذا الكتاب مجموعة رسائله هو Charles Joseph

Edmond وهذه الفقرة منقولة عن رسالته المؤرخة في ٣١ أغسطس سنة ١٨٣٣

(٢) - المرجع السابق P. 417 E. de Cadalvène et V. Barreault

شعباً لين العريكة صبوراً . مسالماً ، ولكنّه إذا حارب قاتل ببسالة
واحتمل العمل بمرح وواجه الأخطار والشقاء غير هيب ولا وجل .
مستعداً لاتقان أية صناعة . قادراً على استيعاب العلوم في سهولة عظيمة (١)

واستمر إبراهيم باشا ينفذ سياسة إعادة هذا الاتحاد السياسي بين مصر
والأقطار العربية الأخرى عملياً بجهد السيف فحاصر « عكا » وفتحها يوم ٢٧
مايو عام ١٨٣٢ بعد أن طال حصارها ستة أشهر وبلغت خسائر المصريين
أربعة آلاف وخمسمائة قتيل . وفتح « حمص » في ٨ يوليو من نفس العام بعد
قتال عنيف . ولمعركة حمص أهميتها الخاصة لأنها كانت أول معركة التحم
فيها الجيش المصري بالجيش التركي في ساحة واحدة ويعتبر المؤرخون أن
المصريين بانتصارهم في هذه المعركة قد ثأروا لأنفسهم من هزيمتهم في معركة
« الريدانية » أمام السلطان سليم قبل ذلك بأكثر من ثلاثة قرون وأن
الانتصار في هذه المعركة قد رد لمصر سيادتها كاملة وقضى على النفوذ العثماني
فيها (٢) ثم فتح « بيلان » في ٣٠ يوليو و« قونية » في ٢١ ديسمبر من نفس
العام . وقد أثار انشاء دولة واحدة من كل هذه الأقطار العربية المتجاورة
تأثيراً الدول الأوربية ودفعها الى التدخل فيما أسموه « المسئلة المصرية »
ولكن محمد علي أصر على انشاء هذه الدولة وانتهى الأمر باتفاقية « كوتاهية »
في ٤ مايو عام ١٨٣٣ وهي الاتفاقية التي تقرر تنازل تركيا عن سورية
« دمشق وطرابلس وصيدا وحلب والقدس ونابلس » والحجاز ، وبذلك
عاد هذان القطران فأصبحا وحدة سياسية مع مصر وعادت حدود هذه

(١) المرجع السابق P. 415 E. de Cadavène et V. Barreult :

(٢) عبد الرحمن البرافعي « تاريخ الحركة القومية » الجزء الثالث ص ٢٤٨

الدولة تنتهى عند جبال طوروس^(١)

وقد تحملت مصر في سبيل إيمانها بفكرة انشاء دولة واحدة من الأقطار العربية المجاورة لها توضيحات جسيمة . فقد كانت إرادات سوريا أقل من مصروفاتها فكانت مصر تكمل الفرق من ميزانيتها الخاصة ، وتحققت المساواة بين الجميع في الضرائب لا تفاوت بين الطبقات والمذاهب وأبطلت المصادرات وتقرر حق الملكية وتوطد الامن وأحييت الزراعة والتجارة والصناعة^(٢) وهب الحكام المصريون الذين ولاهم محمد علي على سوريا أنفسهم لتحقيق نهضة هذا الجزء من الدولة التي أعاد محمد علي انشاءها فتنسبت بيروت في عهد الأمير محمود سامي محافظها المصري « نسيماً منعشاً من الغرب المتمدن فاستيقظت من سبات العصور الوسطى وخطت خطواتها الأولى في سبيل رقيها الحديث »^(٣)

وقد دافعت مصر عن هذه الحدود التاريخية بكل قواها . فكانت معركة « نصيبين » في ٢٤ يونيو عام ١٨٣٩ بسبب اجتياز فرقة من الجيش

(١) وصف المؤرخون هذه الدولة بأنها « امبراطورية واسعة الأرجاء . مساحتها تزيد على نصف أوروبا وتزيد ١٥ مرة على مساحة فرنسا . امبراطورية عظيمة تضارع امبراطورية نابوليون و امبراطورية الفراعنة و امبراطورية الرومان تمتد من النيل إلى الفرات ومن البحر الأحمر إلى البحر الأبيض . من قلاوطين اليمن إلى مشارف الشام . من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى . من كعبة المسلمين إلى مقدس النصارى إلى مبكى اليهود امبراطورية جمعت اليمنى والحجازى والمصرى والسودانى والعربى والسورى واللبنانى والدرزى تحت راية واحدة وتحث صولجان واحد » — عزيز خانكى — « الذكرى المئوية لواقعة نزيب » ص ١٥ و ١٦ و ١٧

(١) محمد كرد على رئيس المجمع العلمى العربى بدمشق: « خطط الشام » الجزء الثالث ص ٥٧ .

(٣) الدكتور أسد رستم أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية ببيروت من بحث له في مجلة « السككية » التي تصدرها هذه الجامعة — المجلد ١٣ ص ١٣٠ ،

التركي لنهر الساجور وهو النهر الذي ينبع على مقربة من عنتاب ويصب في
الفرات والذي اعتبرته اتفاقية كوتاهية حداً فاصلاً بين تركيا والدولة التي
أعاد محمد علي انشاءها مكونة من مصر والحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين
وقد انتصرت الجيوش المصرية في هذه الموقعة انتصاراً حاسماً بعد أن خسرت
نحو أربعة آلاف قتيل وجريح . وتسكل هذا النصر بتسليم الأسطول
التركي الذي كان مؤلفاً من تسع بوارج حربية كبيرة وستة عشر سفينة
حربية أخرى الى الأسطول المصري مما جعل الدولة المصرية العربية الناشئة
التي نالت هذا النصر أقوى دولة بحرية في البحر الأبيض المتوسط . ولذلك
عد يوم « نصيبين » أمجد أيام النصر التي رأتها الجيوش المصرية ^(١)

وقد تبوأَت مصر المنتصرة مكان الصدارة بين الشعوب العربية
ونفضت عنها سيادة الباب العالي الذي كادت الجيوش المصرية تهدد عاصمته
وأصبحت مصر مركزاً من مراكز القوة والحضارة . مركزاً مستقلاً —
— بداهة — عن القسطنطينية .

ولقد تساءل المؤرخون عن المصير الذي كان يمكن أن تنتهي اليه حياة
محمد علي لو أنه استولى على القسطنطينية وجلس على عرش آل عثمان
وقرروا أن حسن طالع محمد علي قد بدأ في مصر وأن رسالته لم تتحقق إلا
بمصر ومع مصر فلو أنه اغتصب عرش آل عثمان لوجب عليه أن يعيد سيطرة
هذا العرش على الأقطار العربية وهي الأقطار التي عمل طويلاً على أن
ينزع عنها سيطرة العثمانيين ؛ كخليفة الفراعنة والبطالمة والمدافع عن قضية

(١) Weygand : Histoire Militaire de Mohamed Ali et de ses fils

T. 2. P. 145 وقد أضاف أن بعض المؤرخين يقارن انتصار إبراهيم في نصيبين

بانتصار نابليون في « أوستوليتز »

العرب في الاتحاد تحت سيادة واحدة تضمهم جميعاً^(١)
وكان المعقول لو لم تخش الدول الأوروبية بأس هذه الدولة الناشئة أن
يترك الأمر بينها وبين تركيا ولكن تلك الدول الأوروبية أبت إلا أن تثير
« المسألة المصرية » من جديد فأرسل سفراء النمسا والروسيا وإنجلترا وفرنسا
وبروسيا مذكرتهم التاريخية في ٢٨ يوليو عام ١٨٣٩ إلى تركيا وبلغ التعنت
بمرسليها إلى حد أنهم طلبوا من تركيا ألا تقرر شيئاً في شأن المسألة المصرية
إلا بعد موافقتهم ! وقد تطورت سياسة العنت التي كانت تملئها روح الخوف
من الدولة الناشئة التي احتضنت كل الأقطار العربية المتجاورة التي تكون
الشرق الأدنى عند ماتولي « تيير » Thiers رئاسة الوزارة الفرنسية إذ كان
يرى الإبقاء على مصر وسوريا كدولة واحدة وأن تترك تصفية الخلاف
بين مصر وتركيا إليهما وحدهما دون تدخل من الدول الأخرى ولكن
بالمستون - وزير الخارجية الانجليزية وقتئذ - أبي إلا إحباط سياسة « تيير »
وانتهى الأمر بعقد معاهدة « لندن » في يوليو عام ١٨٤٠ وهي المعاهدة
التي اقتضت على ضم فلسطين إلى مصر وبذلك سلخت جزيرة العرب
وسوريا من الدولة التي أعاد محمد علي إنشاءها وقد أجمع المؤرخون على أن
أصرار إنجلترا على إحباط مجهود مصر في إعادة إنشاء تلك الدولة إنما لأنها
لحظت أن محمد علي باشا كان يطمع بعد ضم البلاد في إحياء الدولة العربية
القديمة وإرجاع دولة إسلامية عربية قامت على أساس العدل وجارت به
الدول المتعدنة^(٢) ولم تصدر هذه الشهادة من المؤرخين العرب فحسب بل
جاءهم فيها المؤرخون الإنجليز اذ قرروا أن عصر المصريين في سوريا هو

(١) المرجع السابق E. de Cadavène et V. Barréult : P. 418, 438

(٢) الدكتور ميخائيل بشارة : « مشهد العيان بمجداث سوريا ولبنان » ص ١٢٦ .

العصر الذهبي للمسيحيين (١)

ولا شك أن محمداً علياً كان محققاً في اعتبار معاهدة « لندن » باطلة حين رفضها ولكن الدول الأوروبية تماسكت في موقفها المتعنت من مصر وتراخى « تيير » في تأييده لمصر وترك الوزارة للماريشال سول Soult وكان الأسطول الإنجليزي قد ضرب سواحل فلسطين واستولى عليها وانتهى الأمر بالاتفاقية التي عقدت يوم ٢٧ نوفمبر عام ١٨٤٠ بين وزير الخارجية المصرية والكومودور شارل نيبير Napier التي تقضى بإجلاء الجيوش المصرية عن سوريا

ولما تولى اسماعيل حكم مصر تابع سياسة جده في الاتجاه جنوباً لإعادة إنشاء دولة تحتضن وادى النيل وقد استصدر لتحقيق هذا الغرض من الباب العالي فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ الذي ضم سواكن ومصوع الى مصر وكانت محافظة مصوع تمتد الى بوغاز باب المندب وأصدر لتحقيق نفس الغرض فرمان أول ابريل عام ١٨٦٩ الذى عهد به الى سير صمويل بيكر :

١ - إخضاع البلاد الواقعة جنوبى جوندوكرو

ب - القضاء على النخاسة

ج - ادخال نظام تجارى

د - فتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة

هـ - إنشاء سلسلة من الحصون العسكرية فى أواسط أفريقية (٢)

وقد وصلت الحملة المصرية الى خط الاستواء ورفعت العلم المصرى على

(١) Paton : A. History of the Egyptian Revolution نقل عن كتاب

« الذكرى المئوية لواقعة نزيب » للأستاذ عزيز خانكى ص .

(٢) بيكر كراييتس « اسماعيل المفتى عليه » ترجمة فؤاد صروف ص ٧٢

غندكرو Gondokoro يوم ٢٦ مايو عام ١٨٧١ ومميت «الاسماعيلية» نسبة الى عاهل مصر إذ ذاك^(١)

وقد أرسل سير صمويل بيكر الى اسماعيل بهذه المناسبة خطاباً ذكر فيه أن مصر قد ضمت جزءاً كبيراً من أواسط أفريقية وأن حدودها أصبحت تمتد الى خط الاستواء^(٢)

واستمرت الحملة المصرية في تقدمها فاحتلت «ماسندي» وأعلنت ضم ولاية أونيوورو Ounyorو الى مصر في ١٤ مايو عام ١٨٧٢

ولقد كان من نتيجة ضم أوغندة الى مصر أن قضى على تجارة الرقيق. وساد النظام وانتشر الاسلام. وكان اسماعيل يحدد لقائد الحملة المصرية الأهداف النبيلة التي سير تلك الحملة للوصول اليها فكتب اليه يقول «لاتواصل الزحف إلى الأمام. بل استعمر البلاد وعلم السكان واجعل القبائل موالية لك»

وقد كتب سير صمويل بيكر الى اسماعيل يخبره بأن العلم المصري سيوضع على بعد درجة على الأقل جنوب خط الاستواء بحيث تكون الاسكندرية على بعد ٣٣ درجة شمالاً كما أخبره في نفس الرسالة ان ملك أوغندة اعتنق الدين الاسلامي وانه بني جامعاً وسيشرع في بناء مدرسة^(٣) وقد ظل سير صمويل بيكر مديراً لمديرية خط الاستواء الى أن عاد الى القاهرة يوم ٢٦ مايو عام ١٨٧٣

(١) Sir Samuel Baker : Ismailia I T. 1—P 248

(٢) بير كراييتيس — المرجع السابق ص ١٦ نقلا عن الملف ٧٢ — ١ محفوظات سراي عابدين .

(٣) المرجع السابق ص ٨٨ و ٩٨ نقلا عن نفس الملف .

وقد اقتنع صمويل بيكر — بعد خدمته للحكومة المصرية في مديرية
خط الاستواء — بأن مصر دون غيرها هي الدولة التي يمكنها إدخال النظم
العصرية في الحكم إلى الأقطار الواقعة على جانبي النيل . وأن المدنية لم
تصل إلى قلب أفريقيا إلا بعد أن امتدت الحدود المصرية إلى خط
الاستواء .^(١)

وعين بعده الأميرالاي محمد رؤوف بك مديرا لتلك المديرية وألحقت
في عهده بحكومة السودان إلى أن تولى جوردون هذه المديرية في ١٩ فبراير
عام ١٨٧٤ . وقد نص الخديوى اسماعيل في الأمر العالى الصادر بتعيينه على
جعل مديرية خط الاستواء منفصلة عن السودان في إدارتها . وحدد هذه
المديرية بأنها « تشمل جميع المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المصرية ابتداء
من جنوب فاشوده وتشمل أيضا المناطق التي يجب أن تتكون منها »^(٢).

وقد تابعت مصر سياستها التقليدية في نشر المدنية بهذا القطر الشقيق
فأدخلت للمرة الأولى في تاريخه نظام التعامل بالنقود وهو نظام كان يجهله
الأهالى إلى عام ١٨٧٤ عندما عودهم جوردون عليه .

ولقد أسفر تولى جوردون ادارة مديرية خط الاستواء عن نتائج
تاريخية حاسمة أهمها رسم خريطة النيل الأبيض من الخرطوم إلى الرجاف
رسما دقيقا مضبوطا والقضاء على الرقيق وبسط الأمن والشرع في شق
طريق للملاحة بين غندوكرو والبحيرات الكبرى^(٣).

(١) Samuel Baker : المرجع السابق ص ١٠٢-٤ .

(٢) الأمير عمر طوسون « تاريخ مديرية خط الاستواء » الجزء الأول ص ٨٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٥٤ .

ولم يقتصر الأمر على هذا بل أن جوردون — كحاكم لمديرية خط الاستواء من قبل الحكومة المصرية — أوفد الكولونيل شابي لونج بك — وهو ضابط أمريكي التحق بخدمة الجيش المصري — إلى ملك أوغنده فعقد مع ملكها معاهدة نص فيها على قبوله حماية مصر لملكته وقد أرسلت هذه المعاهدة إلى اسماعيل فأبلغها إلى الدول وأعلن أن جميع الأقطار المحيطة ببحيرتي البرت نيانزا وفيكتوريا أصبحت وحدة لا تتجزأ من مصر^(١) وقد عقدت هذه المعاهدة في عام ١٨٧٤ إذ أن لونج بك قابل ملك أوغنده للمرة الأولى يوم ٢١ يونيو من ذلك العام . وقد تبين أثناء هذه المقابلة مبلغ التوحش الذي كان سائداً في ذلك القطر إذ ذاك عندما أحضر الملك ثلاثين رجلاً وفصل رؤوسهم من أجسامهم زيادة في الاحتفاء بمندوب عاهل مصر ! وعندما دعاه الملك ليشاهد زوجاته اللائي بلغ عددهن مائة زوجة ! وقد سهّل مهمته في عقد هذه المعاهدة ما لمسه من العداوة القديمة بين ملك أوغنده وملك أونورو وحاجة أوغنده إلى حماية مصر لها من اعتداء أونورو المستمر عليها .

كما أن إدارة مصر لهذه المديرية قد أسفرت عن نتيجة جغرافية عادت على علم الجغرافية بأكبر فضل إذ خطر لجوردون أن يستدعى الرحالة الإيطالي « جيسى » Gessi وأن يكلفه بارتياح البحيرة التي عرفت فيما بعد باسم « البرت نيانزا » لمعرفة حقيقة منابع النيل وحقيقته الفيضان .

وقد قام جيسى بهذه المهمة مع فرقة من الجنود المصريين في شهر إبريل

(١) Chaillé Long : L'Egypte et ses provinces perdues P. 25 وقد

قرر في هذا الكتاب أن هذه المعاهدة أودعت في وزارة الخارجية المصرية ولكن أحد ضباط جيش الاحتلال بعد الثورة العراقية أحرقها .

عام ١٨٧٥ فكانوا أول من ارتاد هذه البحيرة . وكان العلم المصرى الذى رفرف على السفن المصرية التى نخرت مياه تلك البحيرة هو أول علم ارتفع فى سماء هذه البحيرة (١) .

وتولى مديرية خط الاستواء فى غيبة جوردون الضابط الأمريكى الكولونيل براوت Prout الذى كان ملحقاً بأركان حرب الجيش المصرى وذلك من ديسمبر عام ١٨٧٦ إلى مايو عام ١٨٧٧ فلما عاد جوردون عهد إلى الكولونيل الأمريكى ميسون بك Mason بتكملة ما بدأه الرحالة جيسى من اكتشاف البحيرة التى عرفت فيما بعد باسم « البرت نيانزا » وقد قام ميسون بهذه المهمة باسم الحكومة المصرية عام ١٨٧٧ . وقدّم تقريره إلى مدير مديرية خط الاستواء وذكر فيه « أن هذا المنبع الكبير مخبأ منذ زمن طويل على ملايين من أفراد النوع البشرى . . . وأردت أن أسميه باسم شهير — فلأجل التذكار دائماً باسم الشخص الذى توفى أخيراً وحزنت عليه جلالة الملكة قد سميت هذه البحيرة الكبيرة بهذا الاسم « البرت نيانزا » وحينئذ فبحيرة البرت نيانزا و بحيرة فيكتوريا هما منبعا النيل^(٢) » وفى ذلك الوقت كانت جمعية مبشرى الكنيسة الانجيلية الانجليزية قد أوفدت بعض مبشريها إلى مديرية خط الاستواء لنشر الدين المسيحى ومن بينهم المبشر فيلكن Felkin الذى جاب أنحاء أوغندة وتبين ظلم ملكها « كباريجا » فكتب يقول « انه لما يؤسف له عدم القضاء على حكم هذا الملك المستبد العشوم ذلك الأمر الذى كان يمكن أن يتم من زمن لولا المعارضة الشديدة التى كان يبديها بعض أشخاص فى بلاد الانجليز

(١) الأمير عمر طوسون : « تاريخ مديرية خط الاستواء » — الجزء الأول ص ٣٠٨

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصرى المجلد الثانى — السنة الثالثة ترجمة

الملازم ثانى مصطفى توفيق .

وهؤلاء الأشخاص هم أولئك الذين يرون بعين الحسد كل امتداد يحدث في الأراضي المصرية نحو الجنوب «^(١) وهذا يدل على أن سياسة الدول الأوروبية كانت تعرقل منذ ذلك الوقت مجهود مصر في إنشاء وحدة سياسية من هذه الأقطار المجاورة لها . ولكن رغم هذا ظلت الحكومة المصرية توالى إرسال البعثات إلى أوغندة تمهيداً لإنشاء تلك الوحدة وأهم هذه الرحلات هي رحلة أمين أفندي الذي كان طبيباً ألمانياً ثم اعتنق الدين الاسلامي في تركيا ولما حضر إلى السودان عينه جوردون طبيباً بمديرية خط الاستواء وقد قابل ملك أوغندة في شهر ديسمبر من عام ١٨٧٧ موفداً من قبل الحكومة المصرية لإنشاء روابط صداقة بين القطرين ثم عين مديراً لمديرية خط الاستواء في منتصف عام ١٨٧٨ ، فنظم المواصلات مع أوغندة وأدخل وسائل العلاج الحديثة في « لادو » التي كانت قد اتخذت كعاصمة لتلك المديرية وبنى مستشفى وصيدلية وعين لها صيدلياً لصرف الأدوية للمرضى من الأهالي وأمر — للمرة الأولى في تاريخ تلك المنطقة — بزراعة القطن لإيجاد مادة للنسيج . ولما نشبت الثورة المهدية في السودان هجم المهديون بقيادة الأمير كرم الله على مديرية خط الاستواء ووصلوا الى محطة «امادي» وهي أقصى محطة في شمال المديرية يوم ١٧ نوفمبر عام ١٨٨٤ فقاومها الجنود المصريون مقاومة طويلة ولسكنها سقطت في منتصف شهر ابريل عام ١٨٨٥ في أيدي المهادين وحاول المهديون بعد ذلك الاستيلاء على ولاية « مكراكا » Makraka المعروفة باسم « نيام نيام » التي تقطنها قبائل

(١) Felkin « أوغندة والسودان المصري » الجزء الأول ص ٣٢٤ نقلا عن

كتاب الأمير عمر طوسون المشار اليه سابقا .

(٢) الأمير عمر طوسون : « تاريخ مديرية خط الاستواء » الجزء الثاني ص ٣٥ و ١٥٩

« ينبارى » Yanbaris وكانت قد ضمت الى مديرية خط الاستواء في يناير عام ١٨٧٥ . ولكن الأمير كرم الله انهمزم في « ريمو » هزيمة منكرة أمام مقاومة الجنود المصريين الذين دافعوا عن « مكاراكا » دفاع المستميت كجزء من أراضي وطنهم .

وكان أمين بك قد توقع نشوب الحرب بين أوغندة وبين أونبورو التي كان ملكها قد أعلن ولاءه لمصر فعين الصيدلي فيتاحسان في أول يناير عام ١٨٨٦ ممثلاً للحكومة المصرية في « أونبورو » وكلفه بأن يسأل للدكتور « جونكر » الرحالة الروسي اجتياز أوغندة ^(١) وأن يتفق مع ملك أوغندة على خير الطرق التي يسلكها المصريون الذين انقطعت صلتهم بالحكومة الرئيسية في القاهرة بسبب الثورة المهدية إذا قرروا العودة الى مصر عن طريق أوغندة ولما ثبتت الثورة العراقية وبدأ الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢ أرسل نوبار باشا الى أمين بك — الذي كان قد أنعم عليه برتبة الباشوية — يطلب اليه العودة الى مصر ولكنه فضل البقاء مع جنوده المصريين ولم يكن الرحالة الأمريكى ستانلى هو وحده الذى ستر أطماع مموليه الاستعمارية بالرغبة العلمية المزعومة في إنقاذ أمين باشا مدير مديرية خط الاستواء المصرية بل شاركه في ذلك الرحالة الألمانى Karl Peters الذى سافر هو الآخر مع قافلة الى أعلى نهر تانا بنفس الحجة فعثر في بلدة (كافير وندو) kavirondo على خطاب من ملك أوغندة وجهه الى « جاكسون » ممثل شركة شرق أفريقيا البريطانية The Imperial

(١) قام الدكتور Junker بأولى رحلاته الى السودان في عام ١٨٧٦ وقد سافر اليه مزوداً بتوصية من السلطات المصرية في القاهرة وقد تعددت رحلاته في مديرية خط الاستواء على بواخر مصرية بمساعدة المصريين وكتب عن تلك الرحلات كتابه « رحلات في أفريقية » .

Britis East Africa Company وهي شركة كانت قد تأسست في ٣ سبتمبر عام ١٨٨٨ لتحقيق أغراض استعمارية مستورة بنشاط تجارى وفي هذا الخطاب يستنجد ملك أوغندة بالشركة ويقبل العلم البريطانى . وقد دخل « كارل » أوغندة وتمكن بمساعدة مبشرى الكنيسة الفرنسية الرومانية الكاثوليكية من عقد اتفاق مع ملك أوغندة يقبل فيه الحماية الألمانية فلم يكد جا كسون يعلم بذلك حتى سارع إلى « منجو » عاصمة أوغندة وحاول استمالة ملكها فلما لم يفلح عاد جا كسون إلى شاطئ أفريقية الشرقى وأمر لوجارد Lugard أحد موظفى الشركة بالتقدم إلى أوغندة . وأحست الحكومتان الألمانية والانجليزية أن الخلاف سيتفاقم بينهما على تلك المنطقة من مديرية خط الاستواء المصرية فوقعتا اتفاقا في أول يوليو عام ١٨٩٠ تنازلت بمقتضاه إنجلترا لألمانيا عن « هليجولند » بأوربا في مقابل اعتراف ألمانيا بنفوذ إنجلترا في منطقة منابع النيل . وفي ٢٩ مايو عام ١٨٩٤ عقدت معاهدة جديدة بين ملك أوغندة وسير جيرالد بورتال Gerald Portal ممثل شركة شرق أفريقية وضعت فيها أوغندة تحت الحماية الإنجليزية . وفي يونيو عام ١٨٩٥ تنازلت الشركة للحكومة الإنجليزية عن حقوقها^(١) ومن هذا السرد الدقيق للحقائق التاريخية يتضح أن الدول الأوروبية كانت تسلم باعتبار مديرية خط الاستواء جزء من مصر بدليل أنها لم تجرؤ على إرسال حملات عسكرية لاحتلالها بل سترت أطماعها الاستعمارية بستر علمية تارة وتجارية تارة أخرى حتى تمكنت إنجلترا من عقد اتفاق أول يوليو عام ١٨٩٠ الباطل مع ألمانيا بشأن جزء من أرض دولة أخرى لاشأن لهما بها ثم من الحصول على موافقة أوغندة على حماية إنجلترا

لها وهي موافقة لا يعترف بها القانون الدولي العام لأنها صادرة من سلطة لا تملك التعاقد باسم الدولة صاحبة السيادة على أوغندة وهي مصر .

وكان الخديوي اسماعيل يؤمن كما آمن أسلافه من حكام مصر بأن البحر الأحمر يجب أن يكون بحيرة تابعة للدولة التي تتألف من الأقطار العربية التي تدين غالبيتها بالاسلام والتي يتكوّن منها الشرق الأدنى فحصل على تنازل تركيا لمصر عن مينائي سواكن ومصوع بمقتضى فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ واستقرت السيادة المصرية على جميع شاطئ البحر الأحمر الغربي إلى بربرة . ولم تكن إنجلترا تنظر بعين الرضا إلى هذا الوضع فحاول حاكم عدن الانجليزى أن يعترض على تدخل جمالى بك قائد الأسطول المصرى فى فض نزاع نشب بين قبائل بلهار وبربرة — وهما ميناءان واقعتان على البحر الأحمر — ولكن شريف باشا رئيس الوزارة المصرية كتب فى أول يونيو عام ١٨٧٠ إلى قنصل إنجلترا بالقاهرة يؤكّد حقوق مصر على تلك المنطقة ولم تكتف مصر بذلك بل عينت ثمتاز باشا والياً على جميع ساحل أفريقيا من السويس إلى رأس جردفون . فرفع العلم المصرى على بلهار فى ١٦ يناير عام ١٨٧١ وأراد اسماعيل ألا يدع مجالاً للشك فى سيادة مصر على تلك المنطقة فحصل على تنازل تركيا عن زيلع لمصر فى يونيو عام ١٨٧٥ . وعندئذ تكشفت معارضة إنجلترا عن حقيقة أطماعها الاستعمارية فكتب الضابط وود إلى السفير الانجليزى بالاستانة فى ٦ أغسطس عام ١٨٧٥ يقول « إن التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربرة يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربى كله فى قبضة مصر ولا ريب أن المناطق التى كانت من قبل مستوحشة لا يستأنس بها أخذ المصريون يصلونها عاجلاً بالعالم المتمدّن » . وقد اعترفت إنجلترا بعد ذلك بحق مصر

في هذه المناطق فعقدت مع مصر معاهدة في ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ وقعها قنصل إنجلترا العام في مصر عن الجانب الإنجليزي وشريف باشا عن الجانب المصري وتقرر فيها أن جميع ساحل أفريقيا الشرق لغاية رأس جردفون تملكه مصر^(١).

وقد شهد الانجليز أنفسهم بعد معاهدة ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ بأن الادارة المصرية بساحل أفريقية الشرق قد وقت غاية التوفيق فكتب القنصل الإنجليزي في السومال بتاريخ ٦ يونيو عام ١٨٨٤ يقرر أن المصريين أنجزوا في بربرة من الأعمال العامة ما يصح أن تفاخر به أية إدارة « ولم يعد هناك أدنى شك في أن السومال قد أصبح جزءا لا ينفصل من الدولة المصرية برغم المحاولات الاستعمارية التي بذلت لتحويل هذا الوضع الدولي إلى حد أن تمثل إنجلترا في عدن كتب في ٢٤ ديسمبر عام ١٨٨٤ يقول « يجب أن نعترف بأن العرب في خليج عدن سواء أكانوا مستقلين أو تحت الحماية الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية يرفعون فوق سفنهم وفي معظم الأحيان فوق منازلهم ومقابرهم رايات لايشك الناظر في أنها مصرية »^(٢).

وقد أجمع المؤرخون على « أن ضم زيلع وبلهار وبربرة وساحل أفريقية الشرق حتى رأس جردفون إلى الدولة المصرية قد أثمر نتائج رائعة لم يحققها أي احتلال أوروبي آخر في أفريقية »^(٣) وكتب الرحالة الألماني هلد براند

(١) فيليب جلاد — قاموس الادارة والقضاء الجزء ٢ ص ٤٩٠ .

(٢) الدكتور محمد صبرى — مصر في أفريقيا الشرقية ص ١٦ و ١٩ و ٤٥ و ٤٩ .

(٣) Paulitschke: Le Harar sous L'administration Egyptienne نشره

الجمعية الجغرافية الخديوية — مارس عام ١٨٨٧ .

إلى رئيس الجمعية الجغرافية المصرية في ٣١ ديسمبر عام ١٨٧٥ يقول
« لا توجد أمة أصلح — في اعتقادي — من مصر لرفع مستوى المدنية في
أفريقية ^(١) » وقد حرص رجال القسم الجغرافي من هيئة أركان حرب الجيش
المصري على أن يشرفوا اسم مصر في الأوساط العلمية التي كانت معلوماتها
الجغرافية عن هذه المنطقة من ساحل أفريقية الشرقى لا تزال ناقصة
مبتورة ^(٢) وقد وضع ضباط هذا القسم خارطة عامة لمصر تسجل جميع
حدودها عرضت في المعرض الجغرافي الدولي الذي عقد في البندقية
عام ١٨٨١ .

ولكن أطماع أوروبا الاستعمارية لم تياأس من بتر هذه الأجزاء من
جسم الدولة المصرية فانتهزت فرصة المتاعب التي عانتها مصر عقب الثورة
العراية ووضعت إيطاليا يدها — بموافقة إنجلترا الضمنية — على مصوع
وموانيء أخرى على شاطئ أفريقية الشرقى وكان ذلك عام ١٨٨٥ ولما
تمكن الاحتلال الإنجليزي لمصر من قهر مصر على السكوت عن اغتصاب
حقها في الصومال انتهزت إنجلترا الفرصة لإنشاء نفوذها على شاطئ
أفريقية الشرقى تجاه عدن وعقدت مع رؤساء القبائل في تلك
المناطق عشر معاهدات في المدة بين أول مايو عام ١٨٨٤ و ١٥
مارس عام ١٨٨٦ سلّموا فيها بالنفوذ الإنجليزي وهي المناطق التي عرفت فيما
بعد باسم الصومال الإنجليزي وفي نفس الوقت اتضح أن إيطاليا لم تكتف
بما اغتصبته من الأراضى المصرية على شاطئ البحر الأحمر فجارت إنجلترا

(١) الدكتور محمد صبرى — المرجع السابق ص ٧٦ .

(٢) مصطفى عامر Some Unpublished Egyptian Maps of Harrar مجلة
الجمعية الجغرافية الملكية . المجلد ١٩ عام ١٩٣٧ .

في عقد المعاهدات مع رؤساء قبائل الصومال الذي عرف فيما بعد باسم الصومال الايطالى (١) وهذا الأسلوب الباطل من عقد معاهدات مع سلطات لا تملك حق التعاقد—لأن القانون الدولى العام لا يعترف لها بسيادة تمكنها من هذا التعاقد—هو الذى اتبعته إنجلترا فيما بعد مع ملك أوغندة فى ٢٩ مايو عام ١٨٩٤ إذ دفعت شركة شرق أفريقية البريطانية إلى الحصول منه على قبوله الحماية الانجليزية وهو قبول باطل ولا يمكن أن يكون له أثر دولى لأنه صادر من جزء من دولة ذات سيادة هى الدولة المصرية . وهذا الجزء ليس له حق التعاقد باسم هذه الدولة دولياً عن طريق توقيع المعاهدات خصوصاً التى تمس صميم سيادة هذه الدولة على أراضيها وتتضمن تعديلاً فى حدودها .

والدليل على أن إنجلترا كانت تريد الاستئثار بالنفوذ فى حدود مصر الجنوبية الثابتة بمقتضى قواعد القانون الدولى العام والمستندة إلى فتح جيوشها للسودان واكتشاف علمائها لمنابع النيل فى بحيرتى البرت وفكتوريا أنها بعد أن اقتطعت ميناء بربرة وما يحيط بها مما أسمته الصومال الانجليزى فى المدة بين عام ١٨٨٤ وعام ١٨٨٦ وتركت إيطاليا تقطع ميناء مصوع وما يحيط بها مما سعى فيما بعد اريتريه كما اقتطعت مديرية خط الاستواء التى أسمتها أوغندة عام ١٨٩٤ — الدليل على أن إنجلترا كانت تريد الاستئثار بالنفوذ فى حدود مصر الجنوبية أنها أيدت مصر فى موقفها من فرنسا فى حادث فاشودة عام ١٨٩٨ فقد حدث أن وصل الكابتن مارشان Marchand ، وهو ضابط فى الجيش الفرنسى ، إلى فاشوده وهى قرية واقعة على النيل الأبيض فى كردفان أى فى صميم حدود

السودان المصري ورفع العلم الفرنسي فأسرع سير هيربرت كتشنر سردار الجيش المصري إلى فاشودة وطلب إلى مارشان إزالة العلم الفرنسي فلما امتنع رفع كتشنر العلم المصري إلى جانبه وكان لورد سالسبوري Salisbury وكيلاً للخارجية الإنجليزية إذ ذاك فسوى الخلاف بإعلان التصريح الإنجليزي الفرنسي في ٢١ مارس عام ١٨٩٩ وهو التصريح الذي سلمت فيه فرنسا بالانسحاب من وادي النيل على أن تحقق أطماعها في اتصال ممتلكاتها في شمال أفريقية وغربها ووسطها ببعضها . ولكن هذا التأييد الظاهر لموقف مصر قد سبقه بشهر واحد . وعلى وجه التحديد في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ ارغام إنجلترا لمصر على توقيع الاتفاق على الحكم الثنائي على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء . أي السودان . وهو الاتفاق الذي ولد باطلاً لأنه يخالف التحديد الذي أقرته نفس إنجلترا للسودان المصري في الكتاب الأزرق الذي أصدرته الحكومة الإنجليزية عن مصر عام ١٨٨٣ أي بعد الاحتلال الإنجليزي والذي اعترف بأن السودان المصري يحد جنوباً بخط يمر في بحيرتي البرت ونيكتوريا ويصل إلى رأس جردفون (١) .

وليس هذا الفصل مقام سرد الأدلة على بطلان اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ ، فما لا شك فيه أن بطرس غالي باشا الذي وقّع هذا الاتفاق عن الجانب المصري قد أكره إكراهاً على توقيعه كما أن « مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به إلا مكرهة مقسورة بقوة إنجلترا (٢) » وقد ذهب بعض

(١) الكتاب الأزرق عام ١٨٨٣ جزء ١١ ص ٦ .

(٢) حسين رشدي باشا — « بحث في حالة السودان السياسية » نشر في ١٧

مايو عام ١٩٢٢ بمناسبة إصرار اللجنة التي ألغت لوضع الدستور المصري على أن يكون لقب رئيس الدولة المصرية « ملك مصر والسودان » .

المؤرخين المصريين إلى أن بطلان هذا الاتفاق يعود إلى « أن فرمانات التركية تحرم على الخديو إبرام اتفاقات سياسية وقد اعترفت انجلترا بهذه فرمانات » وإلى أن هذا الاتفاق « لم يقترن بملكية السلطان العثماني للسودان وهو ملك له. كما أن مصر تابعة للسيادة التركية » (١). ولكن الاستناد إلى هذا السبب للتدليل على بطلان اتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لا يتفق — في نظرنا — مع الواقع التاريخي الذي سبق أن استعرضناه في الفصل السابق من هذا الكتاب. لأن مصر كانت ذات كيان دولي مستقل منذ اتفاقية كوتاهية في ٤ مايو عام ١٨٣٣ وهي الاتفاقية التي عقدت بين مصر وتركيا على أثر انهزام الجيوش التركية أمام الجيوش المصرية. أما اصدار فرمانات بتولية الخديوين الذين تعاقبوا على حكم مصر بعد تلك الاتفاقية فلا ينتقص من سيادة مصر وهو لا يعدو أن يكون اجراءاً شكلياً روعيت فيه العلاقة الروحية التي ظلت تربط مصر كقطر اسلامي بتركيا كدولة كانت إذ ذاك تزعم الإسلام باعتبار أن عاقلها كان يعد خليفة المسلمين. والحقيقة التي لا شك فيها أن اتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لا يمكن أن يقيد مصر لأن « السبب الذي دعا إلى إبرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ الامتيازات الأجنبية في السودان ووقاية مصر ولوفي هذا الشرط من الأراضي المصرية من مساس نظام الامتيازات بسيادتها » (١) وهذا واضح من نص المادة الثامنة من هذا الاتفاق التي تنص على أنه « لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بهافيه بوجه من الوجوه » ولم يكن في قدرة انجلترا أن تحقق هذا الغرض إذا

(١) عبد الله حسين « السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية »

الجزء ٢ ص ٥٢ .

(٢) حسين رشدي — المرجع السابق .

اعتبر السودان جزء لا ينفصل من مصر لأن الدول صاحبة الامتيازات كانت ستطالب فوراً بتلك الامتيازات لو عاها في السودان . ومقدمة هذا الاتفاق واضحة في القطع بأن انجلترا لم تكن تقصد الاشتراك مع مصر في الحقوق السياسية الخاصة بالسيادة بل «وضع نظام مخصوص لأجل «إدارة» الأقاليم المفتوحة وسن القوانين اللازمة لها» .

وليس أدل على تمصر السودان منذ أقدم عصور التاريخ وعلى أن كل هذه المحاولات الاستعمارية لفصله عن مصر إنما هي اعتداء على الوضع الطبيعي من اسمه المصري القديم فإن المصريين سموه «نوب» وحرّف القوم هذا اللفظ بعد ذلك إلى «نوبه» أو «نوبيا» و«نوب» بالمصرية تعني الذهب فبلاد النوبة تعني بلاد الذهب أو بلاد الكنوز كما يسميها أهلها الحاليون ولكن تصريح ٢١ مارس عام ١٨٩٩ لم يقض على الخلاف بين فرنسا وانجلترا نهائياً فعاد يتجدد . واستدعى الأمر في عام ١٩٠٤ توقيع سلسلة اتفاقات بين وزير الخارجية الانجليزية الماركيز لانسدون Lansdowne وسفير فرنسا في لندن مسيو بول كامبون Paul Cambon ذكر فيها بشأن مصر أن الدولتين اتفقتا على أن النية قد انصرفت إلى عدم تغيير الحالة السياسية التي نشأت من الاحتلال الانجليزي لمصر وأن فرنسا لن تعارض عمل انجلترا في مصر بطلب تحديد وقت معين ينتهي بعده احتلالها لمصر !

وهذه الاتفاقات التي وقعت في ٨ ابريل عام ١٩٠٤ تحسّر القناع عن الأطماع الاستعمارية وتظهر بجلاء خشيّة الدولتين الأوربيتين الاستعماريّتين — انجلترا وفرنسا — قيام دولة متماسكة الأجزاء تشمل مصر والأقطار العربية المجاورة لها . وقد تجلت هذه الخشيّة — مع مزيد الأسف — عندما قسمت بعض الأقطار العربية ، التي كانت على مدى

التاريخ أجزاء من الدولة المصرية العربية تقسيماً مرتجلاً لم تراع فيه أية اعتبارات تاريخية أو جغرافية أو جنسية فوضعت فلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الانجليزى وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى .

١٠ — ولكن كل هذه الجهود التى بذلها ساسة الدول الاستعمارية فى خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تقض على شعور الأقطار العربية التى تدين غالبية سكانها بالاسلام بواجب الاندماج فى اتحاد يجمعها ويشركها فى الأسرة الدولية كوحدة سياسية . وقد لمس هذا الشعور جميع المستشرقين الذين توفروا على دراسة هذه الأقطار العربية . فمنهم من قرر أن « أمانى العرب لازالت متاثلة وأصبح مشروع التفاهم المشترك بين فروع دوحه الأسرة العربية العظيمة بقصد التحرر من ربة ممقوتة يظهر بوضوح يوماً بعد يوم . . والاضطرابات التى هزت الشرق هزات عنيفة فى السنوات العديدة الماضية ، ليست مجرد حوادث انفرادية فى امكان قوة منظمة أن تكبحها وتردها إلى نصاب الأمن فالفكرة العربية قد استيقظت وأخذت تتشكل بل هى جنسية تستعيد مركزها فى مصير الاسلام بعد أن سحقت فى الماضى »^(١) .

وقد استمر زعماء الأقطار العربية التى تكون منطقة الشرق الأدنى وفصلتها الاعتبارات الاستعمارية عن بعضها فصلاً متعسفاً يدعون إلى إعادة إنشاء وحدة سياسية تجمعها فى دولة واحدة . فمنهم من ذهب إلى أنه « إذا أريد بالأمبراطورية العربية مجموعة البلدان التى اتحدت فى لغتها وعقيدتها ومبدأ ثقافتها واتصال تاريخها وتجاور أراضيها فهذه الأمبراطورية موجودة

(١) Denis de Rivoyre — كتاب « العرب الحقيقيون وبلادهم » الذى صدر

بالفرنسية عام ١٨٨٤ — من تعليق المستشرق الانجليزى نيقيل باربر فى العدد ٢٤

من مجلة المستمع العربى

وربما كانت هي — وهي بهذا الشكل — أقرب إلى الوحدة المتضامنة منها إلى الحلف المتراخي . أما إذا أريد بالأمبراطورية العربية بلدانا خاضعة لسلطان واحد وتشريع واحد وهيئة تنفيذية واحدة فهذه غير موجودة طبعاً ولكنها يقدر لها الوجود متى اشتدت فيها أنواع الاتحادات المعنوية المذكورة أولاً ^(١) وقد تحدث نفس صاحب هذا الرأي عن الروابط المعنوية التي تربط مصر بالشام فذكر أنه قد « تغنى بها الكتاب والشعراء وأن مما يؤيدها » المصلحة المادية الناشئة عن وجودها على بابي الطريق الذي يربط آسيا بأفريقيا . ناهيك بما في هذين القطرين من الخصائص الطبيعية التي يتمم بعضها بعضاً . . . فمن الوجهة المعنوية نحن أمبراطورية شاء الاقليميون الضيقون منا أم أبوا . . . وإذا قدر لنا أن نرى من يغار على تبادل محصولنا ويهش لزوال الحواجز بيننا . . . فإن يوم الأمبراطورية العربية بمعنييه الروحي والمادي لا يكون بعيداً » .

وقد اهتم أكثر من مفكر مصري بهذا الموضوع الخطير الذي يهم كافة الأقطار العربية التي تكون الشرق الأدنى . فدعا بعضهم إلى إنشاء « اتحاد نيلي » يجمع مصر والسودان والاريتيرية وأوغندة ونحن وإن كنا نؤيد هذا الشرط إلا أننا يدعشنا شطره الآخر الذي يزعم أن « شعوب الأمم العربية تختلف مصالحها الجوهرية لا باختلاف أطوار شعوبها وحده بل باختلاف مواقعها الجغرافية ومبادئها السياسية » ^(٢) لأننا أثبتنا في هذا الفصل أن التاريخ القديم والحديث يشهدان شهادة قاطعة بأن المصالح الجوهرية

(١) الدكتور عبدالرحمن شهبندر الزعيم السوري الكبير : من مقال « الأمبراطورية العربية . هل يقدر لها العودة إلى الوجود » — مجلة « الهلال » عدد أبريل عام ١٩٣٩ ص ٦٠ وهو العدد الخاص عن « العرب والاسلام في العصر الحديث » .
(٢) فؤاد أياضه باشا — مجلة « المصور » العدد ٩٤٩ .

للشعوب المجاورة لمصر التي تتكلم العربية وتدين غالبية سكانها بالاسلام كانت دائماً واحدة لاتناقض ولا اختلاف بينها وأن هذه المصالح هي التي جمعت بين هذه الشعوب وألفت بينها ، كما أن الاعتبارات الجغرافية لم تكن قط عقبة في سبيل إنشاء دولة واحدة من أقطار تختلف مواقعها الجغرافية فالولايات المتحدة الامريكية بولاياتها الثمانية والأربعين التي تختلف العشرات منها عن العشرات الأخرى في الموقع الجغرافي ، والمناخ ، والحصائل الزراعية . والانتاج الصناعي والتي يقع بعضها على المحيط الاطلنطي والبعض الآخر على المحيط الباسفيكي . والتي يقطنها مواطنون من أصول متباينة بين انجلوسكسونية ولاتينية وسمتية ، يدينون بعقائد دينية مختلفة بين بروتستانت وكاثوليك ويهود — هذه الولايات المتحدة الامريكية دليل قاطع على أن تجربة إنشاء دولة من شعوب مختلفة مصيرها النجاح اذا اتحدت المشارب والأهداف واللغة مهما اختلفت العوامل الجغرافية

ودعا البعض الآخر الى انشاء اتحاد مركزي Federal state بين مصر وسوريا ولبنان وفلسطين فقط^(١) ونحن وإن كنا نوافق على هذا الشرط إلا اننا لا ندرى لم يقتصر الاتحاد المقترح على هذه الأقطار فقط مع أن الاعتبارات التاريخية التي قدمناها في هذا الفصل تقطع بأن هذا الاتحاد لم يكن قاصراً عليها بل جمع غيرها من الأقطار المجاورة لها التي تربطها بها روابط اللغة والدين والجنس والمصلحة .

فالرأي العملي الذي ينسجم مع منطق التاريخ هو إنشاء اتحاد يجمع بين الأقطار التي أشرنا اليها في هذا الفصل . وهذا الرأي لاندعو اليه

(١) الدكتور يوسف قاييل — « التطبيق القانوني للعلف العربي الممكن » مجلة الهلال عدد نوفمبر عام ١٩٤١ وهو عدد خاص عن « العرب والديموقراطية » .

رغبة في أن يكون لمصر مركز ممتاز في هذا الاتحاد فان جميع أعضائه - فلسطين وسوريا ولبنان والحجاز واليمن والسودان واريترية وأوغندة - سيكون لكل منها ما لمصر من الحقوق . على أن يحتفظ كل عضو ببرلمانه يسن له التشريع الملائم له . ولكل عضو ميزانيته الخاصة . ولكل عضو حكومته المحلية الخاصة . إلا أن البرلمان الاتحادي في القاهرة يتكون من نواب وشيوخ يمثلون كافة أعضاء الاتحاد . كل بحسب عدد سكانه . كما أن التمثيل السياسي والقنصلي للاتحاد في الخارج سيكون موحداً وجيشه واحداً وجنسية مواطنيه واحدة ، ويرى الذين يؤمنون معنا بفكرة هذا الاتحاد من أبناء الأقطار العربية الشقيقة أن موقف مصر إزاء العالم العربي أنها ليست فقط جزء منه بل هي قلبه « وأن الحقائق تثبت لنا أن أهل وادي النيل شعب عربي والقول بخلاف ذلك قرار من الحقيقة الواقعة التي لا يمكن تغييرها كما لا يمكن تغيير مجرى النيل بجعله يجري من الشمال الى الجنوب بدلا من جريه من الجنوب الى الشمال »^(١)

واهتم المستشرقون بهذا الموضوع في الأعوام الأخيرة اهتماماً كبيراً فعقدوا مؤتمراً خلال شهر يونيو عام ١٩٤٢ في جامعة شيكاغو أقيمت فيه عدة محاضرات عن الشرق الأدنى وقد تحدث فيه الاستاذ كوينسي رايت Quincy Wright الاستاذ بجامعة شيكاغو فذكر أن أقطار الشرق الأدنى تحتوي على كميات كبيرة من زيت البترول كما أنها تنتج مقادير وافرة من محاصيل البلاد الحارة وان هذا الثراء هو الذي جعلها مسرحا للتنافس السياسي بين الدول العظمى وتحدث الكونت سفورزا Sforza فقرر « أن

(١) الدكتور يوسف هيكل ، حاكم صليح مدينة نابلس بفلسطين ، كتاب « نحو

الشرق الأدنى لم يعد بمثابة منطقة مستكنة بين أوروبا وآسيا تتحرك دوله
وقبائله بأهواء الدول العظمى »

وتحدث الأستاذ جيب Gibb فسلم بأن اتجاه الأقطار العربية إلى
إنشاء جيش واحد تحت هيئة أركان حرب واحدة وإلى توحيد السياسة
الخارجية معقول وعملي جدا . . .

إن إعادة إنشاء دولة واحدة من أقطار الشرق الأدنى في شكل «اتحاد
مركزي» يتفق مع الاتجاه الدولي الجديد الذي نشأ بسبب الحرب الأخيرة
من جمع الشعوب التي تربطها بعضها ببعض الآخر روابط اللغة والدين
والجنس في وحدات إقليمية ، وفي يقيني أن مفكرى هذه الأقطار الشقيقة
إذا آمنوا بهذه الفكرة -- كما أؤمن -- فإن كل عقبة تبدو الآن كآداء
في وجه هذه الدولة المنشودة ستتلاشى ، لأن أية عقبة يجب ألا تعيق أحياء
مجد تاريخى هو كل ما يزهو به أهل هذه الأقطار على أهل سائر أقطار العالم

أَفَرِيقَا الْأُفْرِيقَيْنِ

المراجع الأجنبية

G. Sergi : Mediteranean Race.

Albert Pingaud : L'Empire Français.

H. G. Wells : The Outlook for Homo Sapiens.

Mancini : La Vie des peuples dans l'Humanité.

W. W. Tarn : Alexander and the Unity of Mankind.

Leon Abensour : Woodrow Wilson.

Clarence K. Streit : Union Now.

Mac Crone : Race Attitudes in South Africa.

A. G. Russell : Colour, Race, and Empire.

Orde Browne : African Labourer.

Huxley and Haddon : We Européans.

Arther de Gopineau : Traité sur l'inégalité des races humaines.

A. C. Haddon : The Races of Mankind.

Gregory : The Menace of Colour.

Maciver : Community.

Steer : Judgment on German Africa.

McDougall : Psychology.

W. E. B. Dubois : Worlds of Colour

James : History of Negro Revolt.

Macmillan : Africa Emergent.

The Encyclopaedia Britannica : word "Africa."

وغيرها من المراجع المشار إليها في أبواب « أهداف العمل لمصر » و « مصر مقبرة الغزاة » و « مصر والاقطار العربية »

من الظواهر الجغرافية فى القارة الافريقية أنه لا توجد فى قلبها حواجز طبيعية تفصل بين شعوبها . وانعدام هذه الحواجز هو الذى ساعد على هجرة القبائل الافريقية من مكان إلى آخر . وامتزاج هذه القبائل والتشابه فى ثقافتها . كما أنه لا توجد أنواع متباينة من الأجناس المختلفة التى تكون سكان هذه القارة الذين ترتفع بينهم نسبة الاجناس الرحالة ارتفاعاً عظيماً (١)

وأجناس افريقيا الرئيسية هى .

١ — سكان الغابات والمناطق غير المطروقة (٢)

٢ — الزنوج (٣)

٣ — الحاميون الذين يقطنون شرق القاره (٤)

٤ — الليبيون (٥)

٥ — الساميون (٦)

والقسم الأول من هذه الأجناس يتميز بقصر قامته وبسمره بشرته

سمره مائلة إلى الاصفرار . وكانوا يقطنون فى بادىء الأمر فى جنوب افريقية

فاضطرتهم قبائل الهوتنتوت (٧) والبان্তু (٨) وهى قبائل تقطن بجنوب غرب

(١) The Encyclopaedia Britannica الطبعة الحادية عشر — كلمة Africa

عند الكلام على الاجناس الافريقية Ethnology

Bushman (٢)

Eastern Hamite (٤)

Negro (٣)

Semite (٦)

Libyan (٥)

Bantu (٨)

Hottentots (٧)

أفريقية ، الى المهجرة فوصلوا إلى بحيرة تنجانيقا . ولاشك أن أوجه الشبه كبيرة بين سكان الغابات وبين « الهوتنتوت » و « البانتو » وهى تبدو فى قصر القامة والبشرة السمراء المصفرة .

أما القسم الثانى وهو الزوج فيسكنون باقى وسط أفريقيا بما فيه وادى النيل الأعلى - باستثناء الحبشة والسومال - كما أن هذه المنطقة من وسط أفريقيا تسكنها القبائل الرحالة التى تكونت من امتزاج الليبيين فى الشمال بالعرب الساميين والحاميين فى الشمال الشرقى من القارة . والقسم الثالث من الأجناس الأفريقية وهم الحاميون يسكنون السومال والحبشة ولو أن الأحباش قد امتزجوا بالساميين فتكون من هذا الامتزاج جنس سامى حامى .

والقسم الرابع وهم الليبيون . المعروفون بالبربر ^(١) يسكنون شمال أفريقيا فى الجزائر ومراكش . وهم شعب أبيض متأثر بالطابع العربى . والقسم الخامس وهم الساميون . يسكنون شمال شرق القارة أى السودان ومصر وما جاورها .

ويجمع الاخصائيون فى علم الاجناس ethnology على أن الشعب الذى أحدث أهم انقلاب « جنسى » فى شعوب أفريقيا هم العرب . ففى الشمال وفى الشرق ترك العرب أثراً واسعاً راسخاً بنشر الدين الإسلامى فى جميع أرجاء السودان كما أن هؤلاء الاخصائيين يقررون أن الجغرافية « الفسيولوجية » لأفريقيا لاتضع عقبات طبيعية فى طريق الحركات « الجنسية » أى رحلة الأجناس المختلفة من مكان إلى آخر وامتزاجها ^(٢) ويقررون أيضاً أن

العرب كانوا منذ عصر ما قبل التاريخ مختلطين بالمصريين وكان نشاطهم باديا في شمال أفريقيا^(١). وقد ثبتوا اقدمهم على شاطئ أفريقيا الشرق وكانوا يقوموا بحملات مستمرة لاقتناص العبيد من الداخل حتى وصلوا الى «الكونجو» وليس الجنس المعروف باسم «السواحلي» الذي يقطن شاطئ أفريقيا الشرق من خط الاستواء الى درجة ١٦ عرض جنوباً إلا مزيجاً من العرب و «البانتو»

كما أن الامتزاج بين الليبيين والزنوج قد أثر جنساً يدين بالاسلام ويقطن شاطئ أفريقيا الغربى من شمال النيجر الى حوض النيل .
١ — والواقع التاريخى الذى لانزاع فيه أن أول ما عرف عن أفريقيا هو نصفها الشمالى فكان اسم افريقيا يطلق بادية الأمر على البلاد المجاورة لقرطاجة التى أنشئت فى عام ٨٠٠ قبل الميلاد . ولا يزال العرب يطلقون اسم افريقيا على تونس . كما أن المدينة المصرية القديمة هى أول مدينة ظهرت فى القارة الافريقية . والفينيقيون هم أول من استعمر الجزء الافريقى من شاطئ البحر الأبيض المتوسط قبل الميلاد بألف سنة ، والمصريون وأهل قرطاجة هم أول من حاول الوصول الى الجهات المجهولة من القارة بواسطة البحر .

ويروى هيرودوتس المؤرخ الاغريقى أن الملك نيكو Necho الذى حكم مصر عام ٦٠٠ قبل الميلاد قد أرسل بعثة قوامها بحارة فينيقيون ظافت حول شاطئ افريقية من البحر الأحمر الى البحر الأبيض المتوسط وقد قضت هذه البعثة ثلاثة أعوام فى انمام مهمتها .

ومن الثابت تاريخياً أن الرحالة هانو Hanno القرطاجى قد أتم العمل

الذى بدأه المصريون في عام ٦٠٠ قبل الميلاد فطاف شاطئ أفريقيا الغربي حتى سيراليون في عام ٥٢٠ قبل الميلاد .

وكما أحدث العرب أهم انقلاب « جنسى » في شعوب أفريقيا باختلاطهم بأهلها . أحدثوا أيضا أبرز أثر في تاريخها . وقد بدأ غزو العرب للقارة الأفريقية في القرن السابع الميلادي وهم مؤمنون بالاسلام . وتابعوا الغزو من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلنطي

وفي القرون الثامن والتاسع والعاشر بعد الميلاد كان عدد العرب في أفريقيا قليلا ولكن هجرتهم إليها زادت في القرن الحادي عشر وامتزجوا بالبربر الذين كانوا قد أصبحوا يتحدثون باللغة العربية كلغة أصلية ويدينون بالاسلام . وامتد النفوذ العربي إلى الجنوب عبر الصحراء واستقروا في شرق أفريقيا . واتضح أن العرب كانوا قد وصلوا إليه من قبل واستغلوا أراضيه الغنية كمباسا وزاولوا التجارة في الوقت الذي كانت تجهل فيه أوروبا كل هذه الأقطار الأفريقية كما كان يجهلها عرب شمال أفريقيا .

ولم يقتصر النفوذ العربي على شمال وشرق أفريقيا بل امتد أيضا إلى غرب القارة . فأسس الأغلب — وهو أحد قواد هارون الرشيد — الأسرة الأغلبية التي كانت تحكم باسم خليفة المسلمين .

وفي أوائل القرن العاشر تأسست الدولة الفاطمية في مصر وأنشأت مدينة القاهرة — أكبر مدن القارة — عام ٩٦٨ بعد الميلاد وامتد سلطانها إلى المحيط الأطلنطي .

وقد تجلّى في العرب الذين هاجروا إلى أفريقيا ما امتاز به جنسهم من روح المغامرة والتحمس في بث الدعوة للاسلام وحفزتهم هذه الميزة على اكتشاف مجاهل القاهرة ، وأعانهم استعمال الجمل في قطع للمسافات الطويلة

عبر الصحراء . فامتد نفوذهم إلى « سنيجامبيا » وحوض النيجر الأوسط ودانت « تمبوكتو » بالاسلام عام ١٥٩١ . ولا شك أن أول وصف علمي لشاطئ أفريقيا الشرقى هو وصف الرحالة « ابن بطوطة » الذى وصل إليه عام ١٣٣٢ وأعطى صورة دقيقة للمدن الاسلامية الزاهرة كمباسا وغيرها .^(١)

وفى خلال القرن الخامس عشر الميلادى — وكانت مصر تزعم جميع البلاد العربية — طاف الرحالة البرتغالى فاسكوده جاما حول رأس الرجاء الصالح ووصل إلى ميناء مالندى malindi فى شاطئ شرق أفريقيا عام ١٤٩٨ وكان يخيل إلى الأوروبيين أنهم أسبق الناس إلى اكتشاف هذا الشاطئ ولكن فاسكوده جاما التقى هناك بالرحالة العربى أحمد بن مجيد وقد استعان الرحالة البرتغالى بما كان يحمله الرحالة العربى من خريط بحرية دقيقة ومن أدوات ملاحية لم تكن معروفة لدى الأوروبيين وقد ظل اسم أحمد بن مجيد إلى أقل من قرن مضى يذكر على أنه أمير بحار طاف بسواحل أفريقيا الشرقية بل هناك من يذهب إلى أنه هو الذى اكتشف البوصلة البحرية^(٢)

وظل للعرب — حتى بعد أن بدأت أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية تتطلع إلى أفريقيا — فضل السبق فى اكتشاف مجاهل القارة . فقد أنشأوا مدينة زنبار فى الجزيرة التى تحمل اسمها عام ١٨٣٢ ومنها بدأوا رحلاتهم إلى بحيرات شرق أفريقيا .

(١) The Encyclopaedia Britannica — كلمة Afria

(٢) Richard Burton من بحث عن « البحارة العرب » العدد ١٠ السنة ٤

مجلة « المستمع العربى »

وقد تحدثنا في الباب السابق عن فضل مصر في اكتشاف منابع النيل
وفي وضع أول خريط علمية عرفها العالم من شاطئ شرق افريقيا .

٢ — وكانت البرتغال هي أول دولة أوروبية تطلعت أطباعها الاستعمارية
إلى افريقيا . فقبل رحلة فاسكوديه جاما كان الأمير هنري «الملاح» ابن
الملك جون قد وصل إلى غينيا في افريقيا عام ١٤٨٠ كما وصل إلى المناطق
التي كان قد سبقه العرب إليها بين سوفالا ورأس جرد فوي Guardafui .
ولم يلبث أن استولى على موزمبيق التي كانت أكبر مدينة إسلامية في
شرق افريقيا .

٣ — وفي عام ١٦٢٠ استولى ضابطان من ضباط شركة الهند الشرقية
على خليج المائدة Table Bay باسم الملك جيمس الأول ملك إنجلترا بحجة
الخشية من أن تحرم المراكب الإنجليزية من الحصول على الماء إلا برخصة
وتظاهرت لندن إذ ذاك بأنها لا تقر هذا العمل !

٤ — وفي عام ١٦٥١ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية ثلاث
مراكب صغيرة تحت قيادة جان فان ريبك Jan van Riebeck فوصل إلى
خليج المائدة في ٦ أبريل عام ١٦٥٢ وكان وصوله أول استقرار للجنس
الأبيض الأوروبي في هذه المنطقة .

ولعل أدق وصف للأطباع الاستعمارية التي حدث بالدول الأوروبية
إلى انتزاع أراضي افريقيا من أهلها الذين كانوا قد امتزجوا في أغلب أنحاء
بالعرب وتأثروا بثقافتهم ودانوا بدينهم ، وتكلموا لغتهم مدة تزيد على عشرة
قرون أن أولئك المستعمرين الأوروبيين «لم يهتموا بأهالي القاره أو بأرضهم
إلا بالقدر الذي يمكن المستعمرين من الحصول بأبخص ثمن وأقل عناء على

ما يملكه أولئك الأهالي أو لنقلهم إلى الخارج ليعملوا كعبيد في مزارعهم
بأمريكا»^(١)

٥ — وقد احتلت إنجلترا مستعمرة الكاب في عام ١٨٠٦ وان كانت
حروبها مع نابليون قد عاقتها عن ضمها رسمياً إليها إلا في عام ١٨١٦. ولكن
اهتمام إنجلترا بالتوسع قل عام ١٨٥٤ عند ما منح الاستقلال لبويرنهر أورانج.
وكاد هذا الاهتمام ينعدم عام ١٨٦٥ عند ما وافق مجلس العموم بالاجماع
على تقرير اللجنة التي انتدبها لبحث شؤون غرب افريقيا فقد نص في هذا
التقرير على أن « كل توسع في الحصول على أرض أو تولى السلطة وكل
معاهدة تقضى بمنح أية حماية للقبائل الوطنية يجب أن يقف كل اجراء
بشأنه »^(٢) ولكن هذا القرار الذي صدر بالاجماع من مجلس العموم
لم يلبث أن تبخر أمام التيار الاستعماري الذي جرف ساسه إنجلترا بعد أن
احتلت مصر عام ١٨٨٢ بحجة حماية الخديوى توفيق من ثورة العرابيين .
وأصبح الحلم الجميل الذي يداعب خيال المستعمرين الأنجليز هو انشاء خط
واحد من الممتلكات ومناطق النفوذ البريطاني يمتد من جنوب افريقيا
إلى شمالها . أى من مستعمرة الكاب الى القاهرة .

ولعل أصدق تعبير عن هذه العقلية الاستعمارية هو ما ذكره رودس
Rhodes — الذي سميت مستعمرة « روديسيا » باسمه — في مذكراته إذ
قرر « إذا كان هناك إله فان ما يجب أن يطلبه منى هو أن أصبح أوسع
مساحة ممكنة من خارطة افريقيا باللون الأحمر البريطاني » .

(١) The Encyclopedia Britannica كلمة Africa الطبعة الثانية عام ١٧٩٧

(٢) 'All further extention of territory or assumption of government, or new treaty offering any protection to native tribes, would be inexpedient.'

وكان «رودس» يعلق في منزله خارطة تنقسم إلى قسمين أعلاهما فيه الهلال المصري وأسفلهما فيه أل Springbok أى رمز جنوب افريقيا ، وبين الاثنين العلم البريطانى وهو يشير بذلك إلى مشروع وصل شمال افريقيا بجنوبها بسكة حديدية تمر في أراضٍ بريطانية وكان يرى أن إنشاء هذه السكة يحقق حلم انجلترا في السيادة على افريقيا من الشمال إلى الجنوب (١)

كما أن خير تحليل لحقيقة الدوافع التي حفزت المكتشفين الى ارتياد مجاهل افريقية هو ما كتبه أميل لودفيج عن رحلة الرحالة الأمريكى ستانلى الذى أوفدته انجلترا إلى مديرية خط الاستواء بحجة انقاذ أمين باشامديرها المصرى بعد أن انقطعت الصلة بينه وبين القاهرة بسبب ثورة المهدي في السودان إذ قرر «هل كان يُعنى هذا الرجل الحديدى - مهما كانت تقواه - هل كان يُعنى محطم الصخور كما كان الزنوج يدعونه عند ما كان يرغبهم على تحطيم الصخور القائمة على شاطئ النهر - هل كان يُعنى ستانلى بانقاذ حياة الزنوج ، أليس هو الذى كان يطارد الزنوج بمدفع الرجل الأبيض وقبضه يد الفاتح ؟ لم إذن يحشد كتبه بالإشارة إلى مبادئ المسيحية والحب الأخوى وهى المبادئ التى لم يشعر بها قط ؟ .. إن ستانلى كان ينظر دائماً الى الرجل الأسود نظرتة الى عدو» (٢)

وقد بلغ الأمر في استعمار أوروبا لأفريقيا إلى حد اعتبار أراضى هذه القارة ضياعاً للدول الأوروبية المستعمرة تباع وتشترى بعدمساومة بين البائع

(١) Emile Ludwig : Genius and Character من دراسة عن Rhodes

ص ٨٩ و ٩٢ .

(٢) Emile Ludwig : Genius and Character من دراسة عن Stanley ص

٧٠ و ٧٥ .

والمشترى على تحديد الثمن . فقد دفعت إنجلترا إلى البرتغال في عام ١٨٧٦ تسعين ألفاً من الجنيهات مقابل تعديل الحدود بينهما تحديداً من مقتضاه عد « كمبرلي » وحقوق الماس التي بها أرضاً انجليزية . وفي ١٢ ابريل عام ١٨٧٧ أعلنت إنجلترا ضم الترنسفال إليها بعد أن كانت معروفة باسم « جمهورية جنوب افريقيا »

٦ - وبدأت بلجيكا ترنو الى القارة الافريقية البكر . فدعا الملك ليوبولد في سبتمبر عام ١٨٧٦ الى مؤتمر عقد ببروكسل وحضره ممثلو بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا لبحث « خير الوسائل لاكتشاف وتمدين افريقيا وفتح داخل القارة للتجارة والصناعة ! » . وقرر المؤتمر إنشاء « الجمعية الدولية الأفريقية » The International African Association وأسست كل دولة من الدول التي مثلت في المؤتمر لجاناً فرعية كان مفروضاً أن تتعاون في العمل ، ولكن الأطماع الاستعمارية جعلت تلك اللجان تعمل منفردة ومستقلة عن الجمعية ولم يتحقق الأمل في جعل تقدم افريقيا ملحوظاً فيه صالح الدول المؤتمرة معاً . وانتهى الأمر بأن أصبحت الجمعية بلجيكية وتحولت أخيراً الى إنشاء دولة الكونغو الحرة تحت سيادة الملك ليوبولد الشخصية ، وقد زعم ستانلي الذي أرسله الملك ليوبولد لاكتشاف منابع الكونغو بأن مهمته هي « بذر المؤسسات المتمدينة على شاطئ النهر وغزو القارة غزواً سلمياً وصياغتها في قالب ينسجم مع الأفكار العصرية وإنشاء مقاطعات وطنية يستطيع التاجر الأوروبي أن يتبادل فيها الاتجار مع الافريقى الأسود على أن تسود علاقتهما فكرة العدالة والقانون والنظام »

ولكن هذه المبادئ لم تلبث أن انهارت أمام الأطماع الاستعمارية.

فاصطدم ستانلى - الذى أنشأ مدينة «ليو بولدفيل» نسبة الى الملك ليو بولد -
بالمكتشف الفرنسى سافورنان دى براتزا Savorgnan de Brazza الذى
كان قد أرسله الفرع الفرنسى للجمعية الدولية الافريقية فأنشأ «برازافيل»
- نسبة إلى اسمه - واتفق مع حاكم من الحكام الوطنيين زعم أن سيادته
تمتد الى المقاطعة التى اكتشفها ستانلى .

٧- وفى ابريل عام ١٨٨٤ وجه الأمير بسمارك مستشار الدولة الألمانية
رسالة بواسطة القائم بأعمال السفارة الألمانية فى لندن إلى الحكومة الانجليزية
يخبرها فيها بأن الدكتور جوستاف ناتشيجال Gustav Nachtigal القنصل
الألمانى العام موفد فى مهمة إلى شاطئ غرب أفريقيا لإتمام المعلومات التى
لدى وزارة الخارجية الألمانية عن حالة التجارة الألمانية هناك ... ولكن لم
تلبث ألمانيا أن أعلنت فى ٥ يوليو عام ١٨٨٤ أنها وقعت معاهدة مع ملك
توجو Togo وضعت فيها مملكته تحت الحماية الألمانية . وبعد أسبوع
وضعت الكمرون تحت الحماية الألمانية هى الأخرى .

وفى نفس ١٨٨٤ تألفت فى ألمانيا جمعية للاستعمار الألمانى وقد اندمجت
هذه الجمعية فى عام ١٨٨٧ مع « الجمعية الألمانية الاستعمارية »
German Colonial Society التى كانت قد ألفت عام ١٨٨٢ . وفى
٤ نوفمبر عام ١٨٨٤ وصل إلى زنجبار ثلاثة شبان ألمان زعموا أنهم سياح
- وهذا دليل على أن التقليد الذى اتبعه الجستابو الألمانى فى الحرب العالمية
الأخيرة من التسلل إلى الدول التى لألمانيا رغبة فى البطش بها قبل إيقاع هذا
البطش ، يعود إلى التاريخ البعيد - وتنكروا فى زى ميكانيكيين مع أنهم
كانوا فى الحقيقة أعضاء فى جمعية الاستعمار الألمانى وكانوا يخفون أعلاماً
ألمانية وكية وافرة من صيغ معاهدات معتزم عقدها مع الحكام الوطنيين .

تقضى بوضع بلادهم تحت الحماية الألمانية أو ضمها إلى ألمانيا !
وقد عقدت الدول الأوروبية التي لها أطماع استعمارية في أفريقيا في
أواخر عام ١٨٨٤ مؤتمراً ببرلين انتهى إلى عقد معاهدة وقعت في ٢٦ فبراير
عام ١٨٨٥ نص فيها على أن الدول الموقعة تتعهد عند الحصول على جزء
جديد من أراضي أفريقيا أو عند إعلان الحماية عليه بأن تعلن ذلك إلى باقي
الدول الموقعة ! ولكن بينما كان المؤتمر منعقداً وقعت معاهدة في «مبوزيني»
Mbuzini ورفع العلم الألماني للمرة الأولى في شرق أفريقيا

٨ — وكان الرأي العام الفرنسي بعد الحرب السبعينية يميل إلى
تركيز كل الجهود الحربية الفرنسية للثأر من ألمانيا بعد الويلات التي مرت
به عام ١٨٧٠ وإلى أن توزيع قوى الجيش الفرنسي خارج فرنسا ليس في
صالح الدفاع الوطني عنها . ولكن لما تولى جول فافر الوزارة تبين - كما
يزعم المؤرخون الفرنسيون - « أن مستقبل فرنسا يحتم اتباع سياسة التوسع
الخارجي في اتجاهات أربع هي تونس والكونجو ومراكش والهند
الصينية » ومن العجيب أن هؤلاء المؤرخين يرون أن ذلك الاتجاه في الرأي
العام الفرنسي الذي أشرنا إليه كان يدعو إلى الأسف لأنه لم يمكن فرنسا
من التوسع في الاستعمار ! (١)

ومما يشير دعر الضمير الإنساني أن أراضي أفريقيا كانت تقسم بين
الدول الأوروبية على موائد المؤتمرات دون أي نظر إلى إرادة أهلها كأنهم
عبيد تنتقل ملكيتهم إلى الدول التي يرسو عليها مزاد الأرض التي
يسكنونها . أو الدول التي ترى الشهوات « الدبلوماسية » أن تنال تلك

(١) Albert Pingaud — من بحث عن L'Empire Français في « لاروس

الشهرى » عدد ابريل عام ١٩٤٠ ص ٦٠٩ .

الأرض دون غيرها . فان إسمارك قد « عرض امتلاك تونس على فرنسا »^(١) فلم تلبث قوة فرنسية صغيرة أن احتلت تونس ووقعت مع « الباي » معاهدة « باردو » Bardo في مايو عام ١٨٨١ التي بمقتضاها قبل الباي وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية !

وقد تبين المستعمرون الفرنسيون أن احتلال فرنسا لأعلى النيل يمكنها من استعادة مركزها في الشؤون المصرية . وهو المركز الذي فقدته بعد اشتراكها مع إنجلترا في التدخل لقمع الثورة العرابية عام ١٨٨٢ ولذلك عقدت مع دولة الكونجو الحرة الخاضعة لسيادة ملك بلجيكا معاهدة في ٢٧ أبريل عام ١٧٨٧ تنازلت فيها الأخيرة لفرنسا عن الأراضي الواقعة شرق نهر أوبانجي Ubangi

وفي ٢١ مارس عام ١٨٩٩ — عقب حادث الضابط مارشان في فاشودة — أعلن التصريح الانجليزي الفرنسي الذي تحققت به أطماع فرنسا في وصل ممتلكاتها في شمال أفريقيا وغربها ووسطها بعضها ببعض الآخر — في مقابل انسحابها من وادي النيل .

وكانت فرنسا قبل ذلك قد استولت على تمبوكتو عام ١٨٩٣ وفي نفس العام على داهومي بعد أن تغلبت على مقاومة ملكها « بهانزين » Behanzin . وقبضت في عام ١٨٩٨ على الملك « ساموري » Samory الذي كان أهم خصم لفرنسا في تلك المنطقة وبذلك تم لفرنسا إنشاء « إفريقيا الغربية الفرنسية » بين عامي ١٩٠٢ — ١٩٠٤

ولكن لما رأت إنجلترا تسرب النفوذ الفرنسي من شاطئ إفريقيا

الغربي إلى داخل القارة تقدم الانجليز من النيجرومن لاجوس ومن ساحل الذهب الذى كان تحت الحماية الانجليزية فتجدد الخلاف بين الدولتين ولكنه حسم فى الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ١٤ يونيو عام ١٨٩٨ بين سيرادموند مونسون Sir Edmund Monson ومسيوهانوتو Hanotau وكما أن حلم انجلترا الاستعماري فى افريقيا من انشاء خط من الممتلكات البريطانية والبلاد الواقعة تحت النفوذ البريطانى من مستعمرة الكاب إلى مصر قد بددته ألمانيا باستيلائها على مناطق تقطع هذا الخط ، فان حلم فرنسا الاستعماري فى نفس القارة من بسط نفوذها على «حزام» من الأراضى تمتد من الغرب إلى الشرق . من السنغال على المحيط الاطلنطى إلى «أوبوك» Obock على البحر الأحمر حيث أنشأت فرنسا مدينة عام ١٨٨٤ قد بددته انجلترا بالتصريح الذى أعلنته الدولتان فى ٢١ مارس عام ١٨٩٩ بعد حادث «فاشودة»

هذا موجز سريع لتاريخ استعمار أوروبا لافريقيا ، وهو تاريخ حاشد بالأمثلة الباطقة على تجرد المستعمرين من كل عاطفة نبيلة نحو أهالى القارة الأصليين وعلى جشع أولئك المستعمرين فى الاستيلاء على أكثر ما يمكنهم الاستيلاء عليه من خيرات القارة . وهو تاريخ تقضى الصراحة بأن نقر أنه لا يشرف المدنية الأوروبية قط . فان المستعمرين البيض الذين تزخر كتبهم بالإشارة إلى مبادئ الحرية والمساواة والديموقراطية لم يفكروا فى محاربة النخاسة فى مستعمراتهم الافريقية إلا بعد أن خطت مصر الخطوة الأولى فى محاربتها بالفرمان الذى أصدره الخديوى اسماعيل فى أول ابريل عام ١٨٦٩ والذى عهد به الى سير صمويل بيكر القضاء على النخاسة فى كل

المناطق التي يمتد إليها النفوذ المصري . فبعد انقضاء تسعة عشر عاماً على بدء مصر جهادها التاريخي لمحو النخاسة تحركت أوروبا في خريف عام ١٨٨٨ بدعوة وجهها لورد سالسبوري إلى ملك بلجيكا يعرض عليه فيها عقد مؤتمر في بروكسل لبحث الوسائل « لالغاء تجارة الرقيق في افريقيا الغاء تدريجياً وغلق أسواق النخاسة الخارجية التي تستورد العبيد من افريقيا حالا » وقد أصدر ذلك المؤتمر قراره في ٢ يوليو عام ١٨٩٠ فكان مما جاء فيه « وضع نهاية للجرائم التي نتجت عن الاتجار في عبيد افريقيا وحماية سكان افريقيا الاصليين حماية فعلية من الانقراض »

فاذا نظرنا الى خارطة افريقيا وجدنا ان مساحتها تبلغ ٨١١ر٤٥٨ر١١ ميلاً مربعاً . تسكن الشعوب السامية الحامية التي تتكلم العربية وتدين غالبيتها العظمى بالاسلام نصف هذه المساحة . فمصر والسودان تبلغ مساحتهما ١ر٦٠٠ر٠٠٠ ميل مربع واوغندا — اى مديريةية خط الاستواء المصرية — مساحتها ١٢٥ر٠٠٠ ميل مربع وممتلكات فرنسا الافريقية تسكنها كلها تلك الشعوب وتبلغ مساحتها ٩٥٠ر٨٦٦ر٣ ميلاً مربعاً، وممتلكات إيطاليا — إلى ما قبل الحرب الأخيرة — كلها تسكنها نفس تلك الشعوب وتبلغ مساحتها ٦٠٠ر٠٠٠ ميل مربع وهى مجموع مساحة اريتريه والصومال الايطالى وطرابلس . فاذا أضفنا الى ذلك الدول الافريقية الثلاث المستقلة وهى « ليبيريا » ومراكش والحبشة التى مجموع مساحتها ٦١٣ر٠٠٠ ميل مربع لوجدنا أن هذه الشعوب السامية الحامية التى تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام تقطن مساحة تبلغ نحو سبعة ملايين ميل مربع وعلى وجه التحديد تبلغ ٩٥٠ر٨٠٤ر٦ ميلاً مربعاً تقع شمال خط الاستواء . أما باقى افريقيا الذى يقع جنوب هذا الخط

فقططنه شعوب آرية تدين غالبيتها بالمسيحية وتكلم لغات أوروبية متشابهة كالهولندية والانجليزية والألمانية

ولا شك أن الوضع السياسى الحالى لأفريقيا يتنافى منافاة تامة مع المبادئ السياسية الدولية القويمة التى نبتت منذ عدة أجيال والتى تطورت مع الزمن فارتفعت الى مرتبة العقائد عقب الحرب العالمية الماضية . ثم ارتفعت خلال الحرب العالمية الأخيرة إلى مرتبة الايمان . تلك المبادئ التى تقر لكل مجموعة من الشعوب ، تجمع بينها وحدة الجنس واللغة والدين ، بأن تقرر مصيرها بنفسها دون تدخل أجنبى وأن تعيش الحياة التى تناسبها وتتفق مع مصالحها الخاصة وتمكنها من التعاون تعاوناً مشمراً خيراً حراً مع المجموعات العالمية الأخرى .

ولكن الدول الأوروبية المستعمرة رغم تبينها سمو تلك المبادئ لم تشأ مطلقاً محاولة تطبيقها فى أفريقيا خشية المساس بمصالحها الخاصة . لأن ضعف أفريقيا السياسى والاقتصادى هو الهدف الذى يرمى اليه الاستعمار و «الجماعات الأوروبية تنتهز وقت ضعف الشعوب الشرقية للحصول على مراكز قوية فى الميادين السياسية والاقتصادية وعلى امتيازات تجارية وأرض خصبة ولاطالة مدة الضعف الذى ينتاب الجماعة الشرقية وهى فى دور التكوين وأن أكبر نفع يعود على الجماعة الشرقية من الاستقلال السياسى هو أنه يمكنها من حماية نفسها من الضعف الذى يبدو عادة فى فترة التطور ويفسح المجال أمامها لتسخير موارد الدولة وقوتها التشريعية ووسائل تنظيمها فى خدمة التقدم الثقافى والاقتصادى . على حين أن البلاد الواقعة تحت الحماية أو الانتداب أو غيرها من أشكال التوسع الاستعمارى تترك بلا حماية فى وقت

هى أحوج ماتكون فيه الى الحماية وذلك يعود بأبلغ الضرر على تقدمها فى المستقبل^(١) .

وكانت الدول المستعمرة تزعم دائماً أنها توطد أقدامها فى الأراضى المستعمرة لتنقذ أهلها الأصليين من استبداد حكامهم بهم ولتنشر العدل والمدنية بين ربوعها . ولكن المفكرين المنصفين من الأوروبيين أنفسهم بوا أن يقبلوا هذا الزعم المضلل وكشفوا الستار عما يخفيه خلقه . وضربوا مثلاً على ذلك شعباً من الشعوب التى لاتزال تعيش على الفطرة هو شعب «جينيا الجديدة» الذى وضع بعد الحرب العالمية الماضية تحت انتداب استراليا . فان عدد أفراد هذا الشعب لا يعدون نصف مليون يعيشون فى جماعات مستقلة . كل تعزيباداتها الخاصة ولها مميزاتها الفنية والاجتماعية وكانت الى وقت وضعها تحت الانتداب تحمل مشاكلها الناشئة من تزايد عدد السكان بشن حروب فيما بينها لم تكن آثارها مدمرة الى الحد الذى يقضى على كيانها وسرعان ماتستقر الأمور فى نصابها بعد تلك الحروب فلما تولت حكومة « كانبيرا » الأمر منعت تلك الحروب ولكن اخضاع ذلك الشعب للاستغلال الاقتصادى ربما عاد عليه بآس يفوق ضررها ما كانت تعود به الحروب التى كان يخوض غمارها^(٢) .

كما ضربوا مثلاً بايران قبل نهضتها الأخيرة وقرروا أنه من الواضح للعيان أن سياسة الأوروبيين المتوحشة التى توحى بها الأثرة مع افتقار الحكومة الوطنية إلى الكفاءة هما السببان اللذان دفعا بذلك القطر الى الخراب

(١) Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East p. 90

(٢) H. G. Wells : The Outlook for Homo Sapiens P. 29

الاقتصادى والاجتماعى ^(١) وأن تاريخ تلك الفترة فى إيران هو مثل لما كان يجرى فى سائر أقطار الشرق .

وقرر الثقة فى تاريخ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا والشرق الأدنى أن بعض الحكومات الأوروبية والجاليات الأجنبية التى لها مصالح كبيرة تعتمد الأبقاء على النظم الرجعية القديمة فى جميع الأقطار التى تمتد إليها نفوذها ^(٢) وهم يردون على ما يزعمه بعض المستعمرين الأوروبيين من أن المدنية الإسلامية قد تسببت فى تقهقر الشرق بأن « الأثر الثقافى العظيم الذى أحدثه العالم الإسلامى فى المسيحية لا يزال يبدو إلى اليوم فى الكلمات التى لا حصر لها ذات الأصل العربى التى توجد فى لغاتنا الأوروبية . ولم يقف ذلك الأثر على المنتجات المادية التى انتقلت إلينا من الشرق بل إن الخطوط العريضة لحياتنا الاقتصادية . والمثل العليا لفروسية القرون الوسطى بما فيها شعر الحب الذى كان يتغنى به النبلاء الألمان Minnesingers قد انتقلت إلينا أيضاً من ذلك الشرق واتخذت مظهراً أوروبياً . كما أن أساس كل تعليمنا فى العلوم الطبيعية ، حتى الآراء الجديدة فى الفلسفة وعلم الأديان التى أحدثت أثراً كبيراً أتت إلينا خلال ذلك العصر من الإسلام . ولم يكن تغلب الغرب على الشرق راجعاً إلى تفوق الغرب وإنما إلى تفسكك وحدة العرب واتساع امبراطوريتهم اتساعاً كبيراً » ^(٣) .

(١) رأى Hans Heinrich Schader فى كتاب Morgan Shuster الذى أسماه *The Starngling of Persia*

(٢) Hans Kohn المرجع السابق ص ٩٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨٠ .

ولا شك أن الدعوة إلى إقرار مبدأ «أفريقيا للأفريقيين» على أساس تقسيم القارة الأفريقية إلى مجموعتين من الشعوب . إحداهما الشعوب السامية الحامية التي تتكلم العربية وتدين بالاسلام والأخرى الشعوب الآرية التي تتكلم لغات أوروبية وتدين بالمسيحية تجد ما يدعمها من نفس الفكرة الإسلامية لأن الغرض من هذه الدعوة هو إقرار المبدأ الديمقراطي الذي يرد لأفراد كل مجموعة من المجموعتين الأفريقيتين حقهم الانساني في الحرية ، وإبعاد كل تدخل أجنبي ، ورفع العار الذي وصم الأفريقيين منذ اعتبرت قارتهم مباءة للاستعمار ، وضيفة للمستعمرين ، وسلعة تباع وتشترى بما عليها من الآدميين . وذلك الاستعمار هو الذي خلق تلك التعبيرات المذلة التي لا تزال تزخر بها الكتب الأوروبية والتي تفرق بين «الأبيض» و«الأسود» و«السيد» و«العبد» . ولعل أدق وصف لما يتضمنه الاسلام من ديمقراطية هو ما قرره أحد المستشرقين الثقة في تاريخ الشرق إذ قرر «أن روح المساواة الأخوية بين كل المسلمين تسود الاسلام ، وهذه الروح أخذ بها الغرب ودرسها ولكنها غريبة عن طريقة الحياة في المسيحية والصلف الجنسي ، أي الاعتزاز بجنس معين ، كان لا وجود له في الاسلام فكل من آمن بالله يقبل ، كأخ له نفس الحقوق التي لغيره من المؤمنين سواء كان زنجياً أم من الجنس الأصفر أو أوروبياً . ونجاح الاسلام العظيم في أفريقيا إلى اليوم يعود إلى هذه الروح»^(١) .

١ — وتقسيم العالم إلى مجموعات حرة ذات سيادة تكون كل منها أمماً متحدة في الجنس والدين واللغة ليس بدعة . بل إن فكرة إزالة

الفوارق بين أفراد الجنس البشرى قد نبئت في أفريقيا . وفي مصر على وجه التحديد . وكانت أوسع مدى مما ندعو إليه . فقد كان الاسكندر الأكبر بعد أن نقل عاصمة إمبراطوريته إلى الإسكندرية « أول من دعا إلى تحقيق أسمى انقلاب في شكل العالم ، وأول رجل عرف لنا فكر في أن الناس إخوة وفي وحدة الجنس الإنساني »^(١) .

٢ — وليس هذا البحث مجال التوسع في شرح تطور هذه الفكرة التي ترمى إلى إزالة الفوارق بين أفراد الجنس البشرى . ويكفى أن نذكر أن هذه الفكرة قد اتخذت شكلاً خاصاً في منتصف القرن التاسع عشر . عند ما دعا باسكال مانشيني Mancini في المحاضرات التي ألقاها على طلبته بجامعة تورين عام ١٨٥١ في القانون الدولي العام إلى اعطاء كل أمة تجمع بين أفرادها رابطة الجنس واللغة والأفكار الحق في أن تتحد لتصبح دولة . وأن كل دولة تتكون من أفراد ليست بينهم تلك الرابطة إنما تقوم على الاستبداد والعدوان وهذه النظرية من أهم المبررات التي استند إليها جاريبالدى في توحيد إيطاليا وفصلها عن النمسا^(٢) وكانت بعض شعوب أوروبا في ذلك العهد تترجح تحت نير استبداد بعض الدول العظمى التي تفرض على تلك الشعوب التي تختلف عنها جنساً ولغة وديناً جنسيتها وسيادتها فأمن بتلك النظرية البلجيكيون وروج لها علامتهم لوران Laurent الذي قرر أن الأمم من عند الله les nations sont de Dieu فلا يملك الإنسان أن يتحكم في مصيرها

W. W. Tarn: Alexander and the Unity of Mankind (١)

Maneini : La Vie des peuples dans L'Humanité (٢)

٣ - وفي ٨ يناير عام ١٩١٨ أعلن الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson مبادئه السامية في تنظيم العالم وهي المبادئ التي تقوم على أساس الاعتقاد بإمكان الوصول بأفراد الجنس البشري إلى الكمال وبإمكان بناء عالم أمين جدير بالسكنى *sûr et habitable* عالم لا تعيش فيه الشعوب كالذئاب تفترس الشعوب الأخرى . وقد رأى ويلسون أنه لبناء هذا العالم الجديد يجب البدء بالقضاء على قلاع الاستبداد القديمة وعلى الحكومات التي تستند في حكمها إلى الطغيان . ثم دعوة كل الأمم الديمقراطية إلى نبذ السياسة القديمة التي كانت تحبذ عقد محالفات خاصة بزعم المحافظة على التوازن الدولي ، مع أن تلك المعاهدات في الواقع تحمل بين سطورها جرائم الحروب . وهذه المبادئ التي دعا إليها ويلسون يعود أصلها البعيد إلى روح الأخاء العظيمة والرغبة في السمو اللتين أوحيتا إلى المهاجرين بالهجرة إلى العالم الجديد وإلى حب الحرية والشعور بقداسة حق الشعوب . وهذه المبادئ تتأثر أيضاً بفلسفة التاريخ الأمريكي . ذلك التاريخ الذي صنعه خليط من الشعوب تنشب بينها الحروب في الأراضي التي أنجبها ومع ذلك فهي متماسكة متحدة في شعب واحد تحت السماء الجديدة التي أظلتها ^(١) .

٤ - ولكن جذوة الدعوة إلى « الويلسونية » عقب الحرب العالمية الماضية خبت بسبب أطماع الدول الأوروبية المستعمرة فترة من الزمن ثم لم تلبث أن اضطرت بعدئذ في مؤتمر مونتيديو عام ١٩٣٣ الذي

ضم ممثلين للجمهوريات الأمريكية فقد « أكدت هذه الجمهوريات يقينها وتشبثها بطائفة من المبادئ الأساسية التي يقوم بمقتضاها التعاون بين الأمم ويستتب النظام الدولي على أساسها ومن بين هذه المبادئ المبدأ القائل بأن كل أمة صغيرة كانت أمة كبيرة تتساوى مع الأمم الأخرى أمام القانون ، وثمة مبدأ آخر هو حق كل أمة في إحداث أى تطور في مقوماتها وأنظمتها دون أى تدخل من جانب الدول الأخرى »^(١).

٥ - وفي ١٤ أغسطس عام ١٩٤١ عقد على ظهر السفينة بوتوماك ميثاق الأطلنطى Atlantic Charter بين الرئيس روزفلت ومستر تشرشل تقرر فيه

« ١ - أن البلدين لا يجريان وراء توسع إقليمى أو غيره .

ب - أنهما يرغبان فى ألا يحدث أى تغيير إقليمى لا يتفق مع الرغبات الحرة لأهل البلاد التى يعنيتها الأمر .

ج - أنهما يحترمان حقوق كل شعب فى اختيار شكل الحكومة التى يعيش فى ظلها ويرغبان فى أن يربيا حقوق السيادة والحكم الذاتى قد ردت إلى أولئك الذين حرموها منها قهراً »^(٢).

٦ - وعقب مؤتمر موسكو الذى عقد من ١٩ الى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٣

(١) تلخيص مستر كوردل هل وزير خارجية الولايات المتحدة لقرارات مؤتمر مونتنديو فى خطبته يوم ١٥ ابريل عام ١٩٤٤ فى اتحاد الأمم الأمريكية .

(٢) They respect the right of all peoples to choose the form of government under which they will live , and they wish to see sovereign rights and self — government restored to those who have been forcibly deprived of them.

قرر مجلس الشيوخ الأمريكي أنه « يرى من الضروري أن ينشأ في أقرب وقت ممكن نظام دولي عام أساسه المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام وتفتح عضويته لجميع الدول المحبة للسلام صغيرة كانت أو كبيرة وذلك من أجل المحافظة على السلام والأمن بين الدول » وقد عرف هذا القرار باسم مقترحه عضو مجلس الشيوخ مستر كونالي Conally

وقد جاء قرار « كونالي » مؤيدا لقرار مشابه له أصدره مجلس النواب وعرف باسم قرار « فولبريت » Fulbright .

٧ — صرح مستر سمنرويلز وكيل وزارة الخارجية في خطاب ألقاه بفندق « وولدورف آستوريا » في أواخر عام ١٩٤٣ بمناسبة الاحتفال بانقضاء خمسة وعشرين عاما على تأسيس « جمعية السياسة الخارجية » بعد أن لزم الصمت أحد عشر عاما بسبب قيود وظيفته فقال « إنني مقتنع بأن كل تنظيم دولي يجب أن يقوم على الأساس الآتي وهو أنه « لا حق لأي شعب في حكم شعب آخر وأن الشعوب التي لها حقوق على شعوب أخرى يجب أن تعترف بأن رقابتها عليها ينبغي قبل كل شيء أن توجه لتحقيق غرض واحد وهو إعداد تلك الشعوب الأجنبية عنها للاضطلاع بتبعات الحكومة المستقلة في أسرع وقت ممكن » .

٨ — خطب مستر أثنوني إيدن وزير الخارجية الانجليزية في مجلس الكنيسة الحرة في أواخر شهر ابريل عام ١٩٤٤ فقال « إن الأمم المتحدة تقبل أن يتألف العالم بعد الحرب من جماعة تضم الدول المستقلة ولكن ينبغي ألا يخطر في البال قيام دولة عليا تشمل الجميع » .

٩ — قرر مستر كوردل هايل وزير خارجية الولايات المتحدة في

خطابه التار يخى الذى ضمنه مبادئه الستة لاقرار السلام بعد الحرب .

« ١ — أن الحرية حق مقرر لكل أمة استطاعت أن تثبت أياها
صالحة لأن تتقلد وتتحمل التبعات التى تفرضها الحرية .

ب — أن كل دولة صاحبة سيادة — صغيرة كانت أو كبيرة — هى
فى القانون و بمقتضى القانون مساوية تماما لكل دولة أخرى .

ج — جميع الأمم — صغيرة كانت أو كبيرة — التى تحترم حقوق
الدول الأخرى لها الحق فى أن تتحرر من أى تدخل فى شؤونها الداخلية
بواسطة أية دولة أجنبية .

١٠ — وقد جاء فى مؤتمر يالتا الذى عقد فى فبراير عام ١٩٤٥ بين
الرئيس روزفلت ومستر تشرشل والمارشال ستالين أن « لجميع الشعوب
الحق فى اختيار شكل الحكومة التى منتعش فى ظلها وأن تعاد حقوق
السيادة والحكم الذاتى إلى الشعوب التى سلبتها منها الأمم المعتدية » وإن
كان هذا القرار قد جاء منصرفاً إلى دول أوروبا المحررة إلا أن منطق
المبادئ السامية التى أوحى إلى سياسة العالم بوضعه لا يمكن أن يفرق عند
تطبيقه بين أوروبا وغيرها من قارات العالم . . .

١١ — وقد عقدت الدول الأمريكية مؤتمراً من ٢١ فبراير إلى
٨ مارس عام ١٩٤٥ لبحث مشاكل الحرب والسلام بمدينة المكسيك
وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر التصريح المعروف باسم تصريح
« شابولتبيك » The Act of Chapultepec وقد نص فى البند الخامس
منه على :

١ — تحريم غزو الأراضى وعدم الاعتراف بأى امتلاك لأراض

ضمت بالقوة (أول مؤتمر لدول أمريكا عام ١٨٩٠) .

ب — إنزال العقاب بكل دولة تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى (المؤتمر الدولي السابع لدول أمريكا ١٩٣٣ ومؤتمر الدول الأمريكية للمحافظة على السلم ١٩٣٦) .

وكان من نتيجة مؤتمر ١٩٤٥ المشار إليه أن صرحت الدول المشتركة فيه :

أولا — أن جميع الدول ذات السيادة متساوية قانوناً في الحقوق .

ثانياً — أن كل دولة لها الحق في أن تحصل على احترام شخصيتها واستقلالها من جانب باقي أعضاء المجموعة الدولية .

١٢ — وفي ٢٥ يونيو عام ١٩٤٥ وافق مندوبو خمسين دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو على « ميثاق الأمم المتحدة » الذي ينص في البند الثاني من الفصل الأول منه في باب « أغراض الهيئة ومبادئها » على « إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب والتوصل بغير ذلك من الأساليب الملائمة لتعزيز السلم » .

وينص في البند الثالث من نفس الفصل على :

« تحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وإشاعة تشجيع احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية للناس جميعاً من غير تمييز بين الأجناس واللغات والأديان أو تفريق بين الرجال والنساء » .

١٣ — وفي ٦ يوليو عام ١٩٤٥ اذاع هارولد ستيسن Harold Stassen أحد مندوبي الولايات المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تقوم على اثني عشر مبدأ . والمبدأ الرابع يقرر :

« إن الولايات المتحدة تعتبر أن رخاءها وأمنها مرتبطان برخاء وأمن الشعوب الأخرى . وأنها ستقوى اقتصادها في نفس الوقت الذي ستساهم فيه في تحسين مستوى المعيشة في البلاد الأخرى » .

والمبدأ الحادي عشر يقرر :

« أن الولايات المتحدة تعترف بكرامة الانسان وهي كرامة لازمة لكيانه وبحقه الذي لا يمكن التنازل عنه في الحياة وفي الحرية وفي البحث عن السعادة »

١٤ — وفي ٢٥ أكتوبر عام ١٩٤٥ أعلن سمنر ولز — وكيل خارجية الولايات المتحدة السابق — « أن رفض الاعتراف بحق الشعوب الشرقية في الاستقلال سينتهي إلى قيام اضطرابات من شمال أفريقيا إلى المحيط الباسفيكي إن الشعب الأمريكي يتبين الآن أكثر من أى وقت مضى أنه لا يوجد أقل أمل في بناء عالم يسوده السلم والرخاء مادامت لا تزال توجد مئات من ملايين الناس في آسيا وفي الشرق الأوسط لا يستطيعون نيل حريتهم التي عقدوا العزم على نيلها » .

١٥ — وفي ٢٧ أكتوبر عام ١٩٤٥ ألقى الرئيس ترومان خطاباً في « سنترال بارك » بمناسبة الاحتفال بيوم الحرية أعلن فيه المبادئ الاثني عشر التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة الخارجية . فقرر في المبدأ الثاني :

« نحن نؤمن بما لجميع الشعوب التي حرمت حقوق السيادة والحكم الذاتي بالقوة من حق في إستعادة هذه الحقوق »^(١).

وقرر المبدأ الرابع :

« نحن نعتقد أن من حق جميع الشعوب المستعدة للحكم الذاتي بأن يسمح لها بأن تختار بحرية نظام الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله دون أن يكون لأحد دخل في هذا الاختيار وهذا الكلام ينطبق على أوروبا وآسيا وأفريقيا مثلما ينطبق على نصف الكرة الغربي »^(٢).

ولقد قدمنا أن فكرة إزالة الفوارق بين أفراد الجنس البشري قد بدأت أوسع مدى مما نطالب به . ولكنها تواضعت بعد ذلك فاكتمت . بإنشاء مجموعات مستقلة من الشعوب المنسجمة . وبما يدعم وجهة نظرنا في الدعوة إلى إقرار مبدأ « أفريقيا للأفريقيين » على أساس إزالة الفوارق التي افتعلتها الحدود الجغرافية غير الطبيعية في هذه القارة باملاء من المطامع الاستعمارية ، أن تلك الفكرة السامية التي كان الاسكندر الأكبر أول من فكر فيها — والتي شع ضوؤها من مصر كما ذكرنا — عادت تبدو متسعة الأفق كما بدأت . فهناك من يدعو إلى أن الوقت أزف لإنشاء وحدة مكونة من خمسة عشرة دولة مستقلة من الدول الديمقراطية وهي الولايات المتحدة

We believe in the eventual return of sovereign rights and (١) self-government to all peoples who have been deprived of them by force.

We believe all Peoples who are prepared for self-government (٢) should be permitted to choose their own form of Government by their own freely-expressed choice without interference from any foreign source. This is true in Europe, Asia, and Africa, as well as in the western hemisphere.

الأمريكية والمجموعة البريطانية وفنلندة وفرنسا وهولندة وبلجيكا وسويسرة ودينمارك والنرويج والسويد . وليس الغرض من هذه الدعوة إنشاء عصبة أمم أو عقد تحالف بين هذه الدول وإنما الغرض خلق «اتحاد» Federation من الطراز الأمريكي له سياسة خارجية واحدة وعملة واحدة وجيش واحد ورقابة واحدة على التجارة الداخلية والخارجية وجنسية واحدة^(١) .

ولا شك أن انتصار الديمقراطية في الحرب العالمية الأخيرة هو أكبر مبرر ومدعم لمبدأ «أفريقيا للأفريقيين» فإذا كانت «الديموقراطية هي حركة مضادة تتطلب حماية الفرد من الدولة . فهي ضد الفاشستية وضد النازية وضد الشيوعية وضد الحرب . لأنه لا توجد حرية في دولة خاضعة لنظام الحكم العرفي وعلى هذا فهي إنكار لحق الدولة في التدخل في حياة الفرد إلا في سبيل المصلحة العامة وبموافقة المجموع»^(٢) فإن من السهل ادراك أن هذه الديمقراطية تستدعى من باب أولى حماية الدولة من تدخل دولة أخرى في شؤونها الخاصة . وحماية مجموعة شعوب من تدخل مجموعة شعوب أخرى غريبة عنها في شؤونها الخاصة .

وهذا الشعور بوجوب حماية القارة الأفريقية من الشذوذ السياسي والجغرافي الذي افتعلته المطامع الاستعمارية ، قد أثار سمطس Smuts رئيس وزارة اتحاد جنوب أفريقية فصرح أمام برلمان بريتوريا بأن «أفريقيا على وشك مواجهة عهد جديد في تاريخها وأنها ستصطدم بمشاكل لا تقل تعقداً عن مشاكل القارات الأخرى وأن النظام الإستعماري تشوبه

(١) Clairence K. Streit : Union Now. — وقد ذكر H.G. Wells عند اشارته

لهذا الكتاب في كتابه The Outlook for Homo sapiens أنه أثار اهتماما عظيما في أمريكا وبريطانيا .

(٢) G. H. Wells — المرجع السابق ص ٣٧ .

نقائص عديدة وتصرفات شاذة تتنافى مع المنطق كالأبقاء مثلاً على بلاد
واقعة تحت الحماية داخلية في نطاق اتحاد جنوب أفريقيا . إن خارطة أفريقيا
عجيبة من العجائب . إننى أعترف بأننى أشعر بأن العالم مدين بشيء من
الفضل لا لجنوب أفريقيا فحسب بل لكل أفريقيا . فقد ساهمنا بنصيب
فعال في الحرب . والطريقة التى أدينا بها واجبنا في ظروف عصيبة أغلب
الوقت تعطينا الحق في ان نطالب بشيء » وقد ختم كلامه بقوله « إننا نضع
بطبيعة الحال جنوب أفريقيا في المكان الأول من اهتمامنا ، فمصلحتنا
ومصالح جيراننا الأقربين تنال أكبر قسط من اهتمامنا »^(١) .

وقد صرح مسيو فيليكس ايبوى حاكم أفريقيا الاستوائية الفرنسية
— الذى توفى أخيراً في القاهرة — في حديث نشرته صحف جوهانسبرج
عن الحركة الجديدة التى ترمى إلى توثيق التعاون بين بلدان أفريقيا وأقطارها
بأنه « ليس هناك أى تفكير في قبول رقابة دولية على أفريقيا وأنه يأمل
أن تتفق الأقطار الأفريقية على تبادل منتجاتها والعمل على تقديمها
الصناعى » واقترح أن تؤلف جمعية دائمة من ممثلى البلاد الأفريقية لتشجيع
هذه الفكرة

فالتريق بمنهد لقبول فكرة « الجامعة الأفريقية » وبالتالى الدعوة إلى
إقرار مبدأ « أفريقيا للأفريقيين » . ومن الصعوبات التى قد تقف في وجه
هذه الجامعة وهذا المبدأ المنشودين ما يحتمل من أن تأخذ السياسة
الاستعمارية العز به بالأيثم فتتشبث بما تزعم أنه لها شبه حق مكتسب ! ومما

(١) خطاب الجنرال سمطس في آخر مارس عام ١٩٤٤ — جريدة La Bourse

يؤيد هذا الاحتمال أن حزب العمال الانجليزى — وهو أقرب الأحزاب الانجليزية إلى المبادئ الديمقراطية — قد أعلن عن اتجاه سياسته الاستعمارية فى مذكرة نشرها عقب المؤتمر الذى عقد فى أواخر عام ١٩٤٣ جعل عنوانها « نظام المستعمرات الدولى » فقرر أن امتلاك أراض مستعمرة يعطى للدولة التى تملكها مزايا « استراتيجية » واقتصادية كبيرة. وإن كانت هذه المزايا قد بلغت فيها الدول التى لا تملك مستعمرات. وأن امتلاك أراض مستعمرة يكاد منذ زمن طويل يكون احتكاراً ناله عدد قليل من الدول الأوروبية. ولذا اعتبرت الدول الأخرى — وخاصة التى تمتاز بنظام اقتصادى متقدم — حرمانها من الاستعمار عملاً لا عدل فيه! وحاولت مراراً القضاء على الاحتكار الاستعمارى الذى نالته بعض الامبراطوريات الأوروبية. وأشارت المذكرة إلى أنه لما كانت الأراضى الصالحة للاستغلال قد تم توزيعها فانه لا يمكن إلا إلتماس حلين لهذه المشكلة: الإلتجاء إلى القوة لغزو أملاك الغير أو توزيع الإمبراطوريات الاستعمارية توزيعاً جديداً سلمياً. وقد استبعدت المذكرة الحل الثانى باعتبار أن هذا التوزيع الجديد قد يخل بتوازن المواد الأولية. واقترح حزب العمال حلاً لمشكلة الاستعمار الأخذ بالاتفاقيين المعقودين فى برلين عام ١٨٨٥ وفى بروكسل عام ١٨٩٠ الخاصين بحوض الكونغو والذين أدمجا فى معاهدة « سان جيرمان آن لاي » عام ١٩١٩ وهذه الاتفاقات ترمى إلى تطبيق نظرية « الباب المفتوح ». فهى تعطى لكل طرف فيها الحق فى الحصول على المواد الأولية دون السماح بتفضيل تجارة دولة معينة على دولة أخرى. وتقترح مذكرة حزب العمال الانجليزى التوسع فى تطبيق نظرية الباب المفتوح على جميع المستعمرات وإقامة رقابة دولية عليها.

مستوحاة من نظام الانتداب الذي ابتدعته عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الماضية^(١).

ولكن حزب العمال ينسى — أو يتناسى — أن هذه الأراضي التي خضعت قهراً لنظام الاستعمار ليست ضياعاً تملكها الإمبراطوريات الأوروبية. وأن أهل هذه الأراضي هم — من وجهة النظر الديمقراطية — أصحاب الرأي الأول والأخير في تقرير مصيرهم واختيار شكل حكومتهم. وتحديد موقفهم من المواد الأولية التي ينتجونها وتبين مصالحهم الحقيقية في طريقة توجيه تجارتهم وصناعاتهم.

ولا أدري إذا كانت سياسة حزب العمال الانجليزية الاستعمارية قد تطورت في العامين الأخيرين تطوراً تأثر باعتبارات الحرب العالمية الأخيرة وبالمبادئ السامية التي أوحى بقرارات مؤتمر موسكو في أكتوبر ١٩٤٣ و « يالتا » في فبراير ١٩٤٥ فقد قرر مؤتمر الحزب الذي عقد في « بلاكبول » في مايو ١٩٤٥ في صدد سياسة الحزب الخارجية ، تأييد مبدأ « الأمن الدولي الذي تشترك في إقراره كافة الدول ويستند إلى هيئة عالمية تتوفر لها الإرادة والقوة اللتان تمكنانها من منع الاعتداء والتي يجب على بريطانيا أن تتأهب للاشتراك فيها بالسلاح والرجال . والحزب يقطع على نفسه عهداً لا نقض له ألا يحرض الدول الصغيرة على التحرش بالدول الكبيرة » ولكن الظاهر — إلى الآن — أن هذا الحزب الذي لبرنامج مسحة ديمقراطية لا تزال تعوزه الشجاعة الكافية لإعلان

سياسة صريحة تنفر من الاستعمار وتنكر أخطاء الماضي وتقر الشعوب المستعمرة أو الموضوعات تحت الحماية أو الانتداب على حقها في حكم نفسها بنفسها. قد تقف إذن بعض الصعوبات في وجه مبدأ «أفريقيا للأفريقيين» الذي ندعو إليه ، ولكن إذا تعاونت مصر — كزعيمة لمجموعة الشعوب السامية الحامية التي تتكلم العربية وتدين غالبيتها العظمى بالاسلام والتي تقع في شمال خط الاستواء — مع اتحاد جنوب أفريقية — كزعيم لمجموعة الشعوب الآرية التي تتكلم لغات أوروبية وتدين غالبيتها العظمى بالمسيحية وتقع جنوب ذلك الخط — في الدفاع عن المبدأ والترويج له — إذا تم هذا التعاون بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا فانتى أومن بأن فكرة «الجامعة الأفريقية» ستخرج إلى حيز التنفيذ في وقت أقرب مما يتصوره الكثيرون . ومما يساعد على هذا التفاؤل أن الضمير العالمي قد بدأ يشمئز من الأفكار الرجعية والأوضاع العتيقة التي تميز بين الناس بسبب ألوان بشرتهم أو اختلاف أوطانهم من الوجهة الجغرافية . أو تباين دياناتهم .

فكرة البرتغاليين في استعمار أفريقيا واستعباد الأفريقيين كانت تقوم على أساس أن ديانة هؤلاء الأفريقيين هي ديانة عبيد ! ولذلك فانه كان يحق للأفريقي أن يتحرر من الرق إذا اعتنق الدين المسيحي . كما أن الهولنديين الذين جاؤوا إلى «الكاب» بين عامي ١٥٩٥ و ١٦٥٠ كانوا قد تلقوا تربية دينية تقليدية جعلت للدين لديهم أهمية قصوى ، وجعلتهم يتعلقون بديانتهم المسيحية تعلقاً شديداً ويتخذونه حداً فاصلاً بينهم وبين ال «هوتنتوت» سكان البلاد الأصليين الذين لم يلبثوا أن حرموا من أراضي بلادهم والذين كانوا يعتبرون أعداء للهولنديين المستعمرين . ولكن نظرية اتخاذ الدين أساساً للتفرقة لا تزال قائمة إلى اليوم فإذا اعتنق أحد

« الهوتنتوت » الدين المسيحي واستوفى اجراءات « التعميد » استطاع أن يتغلب على الفارق الذى يعود إلى اختلاف اللون . وقد ثبت فى أوائل عهد الهولنديين بجنوب أفريقيا أن عدداً من النساء السود اللاتى جىء بهن من « البنجال » بالهند إلى « الكاب » قد سمح للبعض بالتزوج منهن بعد أن اعتنق المسيحية . كما أن الطفل الذى هو ثمرة زواج بين أوروبى وزنجية كان يعد عضواً فى المجتمع الأوروبى وبعد تعليمه « وتعميده » تمنح له الحرية ^(١)

ويعترف الاخصائيون الأوروبيون فى مشكلة الألوان والأجناس أن الدين الاسلامى يقوم على أساس ديموقراطى وطيد فهو لا يفرق بين الناس بسبب اختلاف ألوانهم ^(٢) وأنه قد لوحظ أن الأفريقى على استعداد دائم بخدمة العربى المسلم بل أنه شغوف إلى اليوم بخدمته ^(٣) . الضمير العالمى قد بدأ يشمئز من تلك التفرقة التقليدية الآتية بين الناس بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الموقع الجغرافى . فهناك من يذهب إلى أن كلمة جنس race ، كما كانت تستعمل عامياً للتفرقة بين الجماعات الانسانية ، قد فقدت حدة معناها . وأنه من المرغوب فيه أن تستبدل كلمة « جنس » من قاموس العلم ^(٤) .

وهناك من يذهب إلى أن أرسطو نفسه فى الفصول الأولى من كتابه

(١) Mac Crcne : Race Attitudes in South Africa-P 7,45 طبعه

. ١٩٣٧

(٢) A. G. Russell : Colour, Race, and Empire-p.13

(٣) Orde Browne : African Labourer-P 14

(٤) Huxley and Haddon - We Europeans-P 91

« السياسة » Politics قد تعرض لتنظيم الرق التي كانت ضرورة من ضرورات السياسة والاقتصاد في عهده ولم يعد أن قال إن بعض الرجال يجب أن يكونوا عبيداً أينما حلوا ، والبعض الآخر لا يجب أن يسترقوا إلا في مكان معين وإن بعض العبيد لهم أرواح الأحرار والبعض لهم أجسام الأحرار فقط ولكن أرسطو لم يستطع أن يحكم على جنس بأ كمله بأن يكون مجموعة أرقاء بسبب لا يمكن تغييره هو الدم أو اللون . وفي الواقع يبدو من الصعب أن يجد الباحث في تاريخ اليونان أو روما أى دليل على التفرقة بين الناس بسبب الجنس أو اللون . ولم تظهر محاولة هذه التفرقة إلا في القرن التاسع عشر . وكان الغرض من تلك المحاولة تأييد السيادة السياسية والاقتصادية التي كان يزعمها الرجل الأبيض على الأجناس الأخرى وذلك بالسعى لإثبات نوع من السيادة الغريزية في الجنس الأبيض أو — بتعبير أضيق — في الأجناس الشمالية Nordic^(١)

وقد انتشرت تلك الفكرة الآثمة في القرن التاسع عشر وأوحت إلى بعض الكتاب بأسس خاطئة للبحث التاريخي فذهب بعضهم إلى أهمية وجوب الدعوة إلى الإبقاء على بقاء الجنس الأبيض وزعم أن كل المدنيات قد انحدرت من ذلك الجنس وأنه لولاه لما ظهرت مدنية قط على وجه الأرض^(٢) وهى أسس لا تستدعى عناء الرد عليها من الوجهة التاريخية العلمية . فقد أثبتنا في باب « مصر : مقبرة الغزاه » أن أول مدنية ظهرت

(١) A. G. Russell — المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) Arthur de Gobineau: Traité sur l'inegalité des races humaines

أجزاء أربعة ، صدرت بين عامي ١٨٥٣ — ١٨٥٥ .

على أرض أفريقيا في مصر . وعلى يدى جنس غير الجنس الأبيض الشمالى .
ويذهب آخرون إلى أن أجناس البشر تنقسم إلى ما لا يقل عن خمسين
مجموعة تختلف كل مجموعة عن الأخرى في المظاهر الجسدية . وهذه المجموعات
إذا قسمت تقسيماً أوسع لا يقل عددها عن خمسة عشر ^(١) ولذلك فمن العبث
قسمة الجنس البشرى إلى « أبيض » و « ملون » لأن هذه القسمة لا تستند
إلى أساس علمى . كما أن تجريد الأفريقى الأسود من الفضائل الخلقية
لا يوجد له سند علمى هو الآخر فالأخصائيون في علم الأجناس يقررون
أنه يمتاز بشعوره بالمسؤولية نحو الجماعة التى يعيش فيها وقد تعلم أن يغرق
شخصيته الفردية في حياة الجماعة التى ولد فيها . وهو لا يتردد في المساهمة
بنصيبه في مساعدة الضعيف والمسن وفي أداء الجزاء الذى يترتب على ارتكاب
أحد أفراد الجماعة التى ينتمى إليها العمل يستحق العقاب وفي احترام الحياة التعاونية
التى تعيشها قبيلته . وهو لا يطمع في الحصول على ثروة شخصية ترتفع به
عن مستوى مواطنيه . كما أن زعيم القبيلة لا يستحل لنفسه أن يغتصب
أموال القبيلة وأراضيها ويتصرف فيها كما يهوى . وليس لهذا الزعيم أن
يتنازل لأجنبى عن أموال الجماعة التى يتزعمها لأنه ليس مالكاً لهذه
الأموال بل انه أمين عليها وكل أحكامه وقراراته يجب أن توحى بها
مصلحة المجموع لا المصلحة الشخصية . والأفريقى يعد الكرم فضيلته
الرئيسية . وهو بالاختصار يعيش في جماعة تعد خير تصوير لنظرية
« كروبوتكين » عن « المساعدة المتبادلة » Mutual aid ولذلك يشعر
بتغيير مؤلم عند ما يرغم على مفارقة هذين المبدأين وينتقل الى عالم غريب

عنه وهذه الغرابة تبدو أشد لا في قيام هذا العالم على أسس ميكانيكية بل في جهل هذا العالم بدين الأفريقي وشعوره نحو قبيلته وآدابه ونظرياته الخلقية (١)

وينحيل إلى الكثيرين أننا كلما اقتربنا من خط الاستواء وجدنا أن الأهالي أسود بشرة . ولكن العلم لا يقر هذه الفكرة قط . فليس صحيحاً أن الذين يعيشون في الجوارب الأشد حرارة تكون بشرتهم أشد سواداً . فقد لاحظ لورد راجلان Raglan أن الزوج الذين يعيشون في وادي نهر « امازون » — وهي منطقة من أشد مناطق العالم حرارة — ليسوا سوداً . ولكن لونهم مزيج من الصفرة والإسمرار . يقرب من لون « الاسكيمو » الذين يعيشون في منطقة القطب وهي من أشد مناطق العالم برداً . بينما أهل جزيرة سيلان أقل سواداً من أهل جنوب الهند الذين هم أبعد منهم عن خط الاستواء . ويقرر إيهر رليخ Ehreulich أن الذين يعيشون في جو بارد جاف معرضين لأشعة الشمس قد يكونون أشد سواداً من الذين يعيشون في جو حار ورطب ولكن منازلهم داخل غابات لا تتخللها أشعة الشمس

كما أنه لم يثبت إلى اليوم بطريقة علمية أن الجلد الأسود يعطى لسكان المناطق الاستوائية وسيلة أفضل من وسائل الوقاية من حرارة الجو أو من قوة أشعة الشمس الكيماوية الخطرة . وقد يبدو أن جلد الزنجي أسماك من جلد الرجل الأبيض وأنه لذلك أقل احساساً بأشعة الشمس ولكن هذا أيضاً لم يثبت كما لم يثبت من قبل أن جلده الأسود قد اكتسب لونه القاتم بسبب أشعة الشمس وبالاختصار يكاد يكون من المستحيل

وضع قواعد علمية لهذا الموضوع ^(١) ويذهب أيضاً الاخصائيون في علم الأجناس ومنهم الأستاذ لايد Lyde إلى أن أنف الزنجى العريض وشفتيه الغليظتين وصدغيه اللذين يبدو أنهما يحميانه من خطر ما — كل هذه المميزات الجسدية قد حبتها بها الطبيعة لكي يتمكن من أن يستنشق من الأوكسيجين أكبر قدر ممكن ويدخله الى رثتيه لأن كمية الأوكسيجين في المناطق الاستوائية أقل من كميته في المناطق المعتدلة الجو. وقد ثبت أن لون البشرة الأسود قد يزول بسبب الظروف الطارئة كالخوف الشديد أو التقدم في السن أو الاغواء ، ولذلك فليس مما يشير العجب أن يوجد في المناطق الاستوائية أفراد يميل لون بشرتهم الى البياض كما أن بعض أجزاء جسم الزنجى التي لا تعرض لأشعة الشمس يغلب ألا يكون لونها أسوداً بل أصفراً . والاطفال الزوج لا يولدون سود البشرة وإنما يكتسبون هذا السواد فيما بعد . ويفضل الاخصائيون في علم الأجناس anthropologists أن يتخذوا الشعر كمقياس لتحديد نوع الجنس وقد وضعت عدة قواعد لاتخاذ شكل الرأس مقياساً آخر لذلك التحديد ^(٢) ولكن هذه المحاولات قد قضى عليها العلم الحديث القائم على النظرة الواسعة الرحبة إلى بنى الانسان فتقرر بأن علم الأجناس يؤيد النتيجة المستمدة من التاريخ . « فسواء اتخذنا لون الجلد أو العينين أو الشعر أو نوع الشعر أو شكل الرأس أو المقلتين أو الصدغين أو الأنف كمقياس لتحديد نوع جنس ما فإن من المستحيل النظر الى ذلك المقياس

Gregory: The Menace of Colour (١)

Haddon: Races of Mankind-P.5 (٢)

المستمد من المميزات الجسدية كأساس علمي ثابت للاهتداء الى طراز نفسى أو اجتماعى معين يتسم به البشر»^(١)

ولم يثمر تألم الضمير العالمى من تلك التفرقة الأثيمة بين الرجل الأبيض وأخيه الأسود عن هذه الحقائق العلمية فحسب بل انه تعداها الى كشف إجرام السياسة الاستعمارية إذ يقرر البعض أنه اذا كانت فرنسا قد نجحت فى اكتساب ولاء بعض زنوج أفريقيا فانها فعلت ذلك بعد ان جعلت اولئك الزنوج يدفعون الثمن غالياً بتعريض جنسهم للخطر وذلك بسماحها لرؤساء اولئك الزنوج بالتدرج فى المناصب الفرنسية وبيت نفسية الرجل الأبيض فيهم وبتحريضهم على استغلال مواطنيهم اقتصادياً وبذلك يصبحون «العبيد العقلين» لفرنسا. ولا يعودون يفكرون فى العمل على تقدم جنسهم خارج النطاق الذى وضعته الحكومة الفرنسية أو النظم الاقتصادية الفرنسية^(٢) ولا شك أن كل تعليم نشرته فرنسا فى مستعمراتها الافريقية إنما رمت من ورائه إلى تحقيق غرض سياسى لا إلى رفع مستوى الافريقيين .

وليس هذا الاثم قاصراً على فرنسا فان يقظة الضمير العالمى قد دفعت المؤرخين الألمان إلى كشف الستار عن فظائع الاستعمار الألمانى نفسه فقرروا أن التصميم على استعمار جنوب غرب افريقيا لايعنى إلا شيئاً واحداً هو إرغام القبائل على هجر الأراضى التى كانوا يعيشون ومواسيهم على حشائشها لكي يستولى الرجل الأبيض عليها .^(٣) وكانت نتيجة هذا الاستعمار

(١) Maciver : Community, p. 275

(٢) Foreign Affairs, April 1925, — W. E. B. Dubois.

(٣) Paul von Rohrbach : Deutsche Kolonial Wirtschaft, Steer : —

الأثيم أن هبط عدد الأهالي الأصليين في عام ١٩٠٥ من تسعين ألفاً إلى خمسة عشر ألفاً وبعد أن كانت الأراضي التي يملكها أولئك الأهالي ٣٢٢ ألف ميل مربع هبطت إلى أربعة آلاف ! ؟

وقد تنبه بعض المفكرين الذين عالجوا مشكلة الأجناس والألوان إلى أن الطفل الذي ينشأ في إحدى الولايات الجنوبية بالولايات المتحدة يتعلم أن ينظر إلى الانسان نظرة عامة ولكنه لا يلبث أن يتعلم التفرقة بين الرجل الأبيض والزوج وهذه التفرقة تكبر وتضخم بينما يهمل التفكير في أوجه الشبه بين بني الانسان الى حد أن يصبح في حالة عقلية تحذره من خطر استيعاب معنى كلمة « الانسان » بدون التفريق بين النوعين ^(١) واعترفوا بأن التعليم في الوقت الحاضر هو الذي يشدد الشعور بتلك التفرقة ويساعد على إذكاء روح الحقد بين بني الانسان باعتماده على بعض المظاهر التاريخية . أو يجعل « شرير » القصة المسرحية أو السينمائية رجلاً أسود . وباغفال المتولين شؤون التربية ، فكرة تعليم النشء مبدأ التعاون بين الأجناس والألوان ^(٢) .

ومما يثير الانتباه أننا نجد نسبة الأوروبيين في مستعمرات أفريقيا المختلفة تافهة ضئيلة لا تكاد تذكر فهي على التوالي بالنسبة لكل مائة ألف أفريقي بمائة من الأوروبيين في أوغندا وستة في نيجيريا وتسعة في ساحل الذهب وعشرة في أفريقيا الاستوائية الفرنسية وخمسة عشر في أفريقيا الغربية الفرنسية وستة عشر في تنجانيقا وأربعة وعشرين في الكونغو وخمسة وستين في كينيا وأربعة وثمانين في روديسيا الشمالية . فإذا

(١) McDougall - Psychology p.95

(٢) A. G. Russell - المرجع السابق ص ٣٠ .

نظرنا إلى هذه النسبة من زاوية أخرى لتبين لنا أن عدد سكان أفريقيا يقدر بين ١٣٨ مليوناً و ١٦٣ مليوناً من الأنفس ومساحتها نحو ١٢ مليوناً من الأميال المربعة . وأن البريطانيين — ومن بينهم أهالي اتحاد جنوب أفريقيا — يحكمون ربع مساحة القارة الأفريقية وثالث السكان . وأن الفرنسيين يحكمون نفس النسبة وأن الباجيكيين يحكمون واحداً على ثلاثة عشر من المساحة وواحداً على تسعة عشر من السكان^(١) . وقد ثبت من التقرير الذى وضعته اللجنة التى شكلتها وزارة المستعمرات الانجليزية عام ١٩٣٦ من «المجلس الاقتصادى الاستشارى» والتى نشر تقريرها عام ١٩٣٩ انه « فى جميع أجزاء المستعمرات التابعة للامبراطورية اتضح أن إيراد الغالبية العظمى من الأهالى أحط بمراحل من الحد الأدنى الضرورى للحصول على الغذاء الصحى الكافى » وقد قطع هذا التقرير بأن الغذاء غير الصحى هو السبب الرئيسى فى ارتفاع نسبة الوفيات بشلل الاطفال وهى النسبة التى تزيد عن مائتين فى الألف من المواليد فى معظم أنحاء الامبراطورية وأحيانا تتجاوز الثلاثمائة فى الألف وهذه النسبة تصل إلى عشرة أضعاف أمثالها فى قطر كاستراليا الجنوبية حيث لا تتجاوز هناك ٣٠٥ فى الألف وهى فى إنجلترا وويلز لا تتجاوز سبعة وخمسين فى الألف

وقد ثبت رسمياً من الاحصاء الذى أجري فى ٣٠ يونيو عام ١٩٣٨ فى « مدينة الرأس » Capetown ان وفيات الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين سنة لم تتجاوز ١٧ فى المائة بين الأوروبيين ولكنها وصلت الى

The Atlantic Charter and Africa P112, A. G. Russell : Colour, (١)
Race, and Empire. P31

٥٨ في المائة بين الأفريقيين . وبلغت نسبة الوفيات بين هؤلاء الأهالي بسبب السل ستة أضعاف النسبة بين الأوروبيين ووصلت هذه النسبة الى عشرة أضعاف في اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩٤١ ^(١)

وقد بلغ استغلال الشركات الأوروبية للمستعمرات الأفريقية إلى حد يقشع منه الضمير الانساني ، ففي روديسيا الشمالية مثلاً ازدهرت خلال الأعوام الستة عشر الأخيرة صناعة استخراج النحاس . وبلغ ثمن الكميات التي باعها الشركات التي تستغل مناجم النحاس الأفريقية ١٠٠٠ و ٢٠١ و ٨ في عام ١٩٣٨ ومن هذا المبلغ لم ينل العمال الوطنيون الذين تولوا حفر المناجم واستخراج المعدن من جوف الأرض الا نصف مليون من الجنيهات بينما استولى حملة الأسهم من الممولين الأوروبيين على ١٠٠٠ ر ٣ ر جنيها وفي عام ١٩٣٥ دفع منجم واحد ربحاً قدره ٦٢ في المائة لحملة أسهمه . وكل هذه الأرباح معفاة من أية ضريبة ! ويبقى بعد ذلك أن تعلم أن أجره العامل الأفريقي اليومية تتراوح بين تسعة بنسات وشلن وبنسين بينما أجره العامل الأبيض لا يقل يومياً عن ثمانية وعشرين شلناً وست بنسات ! وليس هذا التفريق الظالم قاصراً على روديسيا بل أنه قاعدة في جميع مستعمرات افريقيا فان العمال الافريقيين في مناجم ساحل الذهب يتناولون أجراً سنوياً قدره تسعة وعشرين جنيها وأربعة شلنات بينما يتناول العمال الأوروبيون ستمائة وستة وخمسين جنيها وخمسة عشر شلناً !

ويعتبر المفكرون الأحرار — حتى من الإنجليز — مستعمرة كينيا

(١) مجلة The Cape Town Sun عدد ٧ نوفمبر عام ١٩٤١ ومجلة South African Outlook عدد ١ أكتوبر عام ١٩٤١ . وقد تساءلت هذه المجلة « لماذا يدفع أهل الطفل بمجرد ولادته الى إحدى شركات التأمين قسطاً خاصاً بنفقات دفنه ؟ »

نقطة سوداء في تاريخ الامبراطورية سواء من جهة انحطاط أجور العمال الأفريقيين فيها أو من جهة نظام السخرة المفروض على أولئك العمال . فأجرة العمل في مناجم الذهب لا تتجاوز إحد عشر شلنا وست بنسات في الشهر . وكثيرون من العمال يقضون نصف العام في مثل هذا العمل لكي يمكنهم دفع الضرائب التي تحصلها الحكومة منهم وهي لا تقل بالنسبة للفرد الواحد عن ثلاثين شلنا في العام ولكي يستعوضوا به عن النقص في محصول قطعة الأرض الصغيرة التي تسمح الحكومة لهم بزراعتها والتي تتراوح مساحتها بين ثلاثة أفدنة وأربعة . فاذا عجز الأفريقي — وحده — عن الوفاء بكل هذه الالتزامات عمد الى تسخير أولاده . وينص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٣٧ على أن « الأب أوالولي الشرعى على الطفل الأفريقي . . . يجوز له إذا كان هذا الطفل قد تجاوز عشرة أعوام من عمره أن يستخدمه برضاه كصبي في أحد الأعمال لمدة لا تتجاوز خمسة أعوام » فما هو مصير الأطفال الأفريقيين طبقا لهذا القانون ؟ إنهم قد يرسلون الى جهات تبعد خمسمائة ميل عن بيوت آبائهم ويعيشون هناك بدون رقابة حازمة ويتعرضون للوقوع فريسة للموبقات الخلقية وادمان الخمر . وقد تألفت لجنة حكومية لبحث فضيحة ادمان الاطفال الأفريقيين على الخمر فلم تتورع عن أن تقرر أن أولئك الأطفال قد « تعاطوا الخمر فعلا ولكن هذا لا يستحق أن يسمى عملا فاضحا ! »^(١)

والدليل القاطع على عدالة مانطالب به من جعل «افريقيا للأفريقيين» وادماج هذه القاعدة بين قواعد القانون الدولي العام التي لا يجوز الخروج عليها أو المساس بها كما سبق أن أدمجت قاعدة « أمريكا للأمريكيين » التي

نادى بها مؤزرو — ان كل الجهود التي بذلت للارتفاع بمستوى الأفريقيين وتحسين صحتهم . ونشر العلم بينهم إنما بذلها الأفريقيون أنفسهم . وأن هذه الجهود قد قوبلت — على الدوام — بمعارضة شديدة من الأوروبيين المستعمرين . ففي عام ١٩١٥ قام Chilembwe — وهو أحد أهالي نياسالاند Nyasaland بحملة ضد الشروط المرهقة التي يفرضها أصحاب الأعمال على العمال الوطنيين . وفي عام ١٩١٩ قام Kadalie وهو الآخر من أهالي نياسالاند بمحاولة لتحسين حالة أبناء جنسه البانتو Bantu فأنشأ «الاتحاد الصناعي والتجاري لعمال جنوب أفريقيا» وقد أثبتت المحاولتان أن أهل تلك الأقطار من جنوب أفريقيا أذكاء وشجعان وأن الأمر لا يستدعى أكثر من تسهيل سبل العلم لهم^(١) وقد أصابت تلك الجهود الأفريقية بعض التوفيق في بادئ الأمر حتى قيل إن هيرتزوج Hertzog — وهو أحد زعماء الأوروبيين في جنوب أفريقيا — كان يؤيدها ولكنه لم يلبث أن حاربها بشدة بل بتوحش عندما تولى رئاسة الوزارة ولم تكذب تنقضى سبعة أعوام على بدء «كادالي» حركته حتى خمدت بعد أن اشترك العمال الأوروبيون مع السلطات الحكومية في إخمادها

وهذه الحركات الفكرية الوطنية التي يتولى قيادتها أفريقيون صميمون لم تقتصر على جنوب أفريقيا بل تعدته إلى غيره من أقطار أفريقيا . ففي «سيراليون» نظم «أوريا باتلر» Uriah Butler حركة إضراب عام ١٩٣٧ فانهزت السلطات الحكومية فرصة الحرب الأخيرة واعتقلته وقيل إنها نفته إلى جزيرة صغيرة بقرب ترينيداد . كما أن تلك السلطات لم تكثف بحبس وليم جونسون William Johnson رئيس «اتحاد مؤتمر عمال سيراليون»

بتهمة القذف في مقال نشره قبل اعلان الحرب ببضعة شهور بل انها اعتقلته طول مدة الحرب بمقتضى قوانين الدفاع عن المستعمرات .

ومن المبادئ المالية المسلم بها في ميزانية اتحاد جنوب أفريقيا عدم الزام حكومة الاتحاد المركزية ولا السلطات الحكومية في الأقاليم بأية أعباء مالية تنفق على تعليم البانتو أى الافريقين الأصليين أو على الخدمات الاجتماعية . فلا توجد أية فكرة عن معاملة هذا الافريقى كمواطن له حقوق المواطنين في وطنهم وبالتالى لم يخطر ببال المشرع المالى أى خاطر عن إلزام الأوروبين بدفع ضرائب تنفق على أهالى البلاد الأصليين^(١)

هذا هو الوضع المذل الذى أراد الأوربيون البيض المستعمرون أن يضعوا فيه أهل أفريقيا الأصليين وأصحاب أرضها ولعل خير ما يعبر عن شعورهم هو قول المؤرخ اليونانى ثيوسيديد Thucydides « قد يكون من مصلحتكم أن تكونوا سادتنا . ولكن كيف يمكن أن يكون من مصلحتنا أن نكون لكم عبيداً ؟ »^(٢)

لذلك يجب ألا يغرب عن أذهاننا أن هذه القارة التى ولدنا على أرضها ونعيش فيها هى منبع خير عظيم أثار جشع أقوى دول العالم . فمصر هى ثالث دولة فى العالم تنتج القطن . وقطنها هو أجود أنواع القطن والترنسفال هى أكبر دولة فى العالم تنتج الذهب ورغم أنه لم يكتشف فى مقاطعة Rand إلا عام ١٨٨٥ إلا أنها أصبحت تصدر ٢٥ فى المائة من ذهب العالم^(٣)

(١) Macmillan : Africa Emergent, P. 183

(٢) Thucydides : Histoire de la guerre du Péloponèse T. 4

(٣) يذكر الدكتور حسن كمال فى بحثه عن « مصر والسودان » مجلة « المقتطف » عدد ابريل ١٩٣٦ أن قدماء المصريين هم أول من عرفوا فضل الذهب وبذلوا غاية جهدهم فى استخراجها مهما بدت مناجه عنهم وأن ديودورس الصقلى وصف =

ومناجم كمبرلى Kimberly بجنوب أفريقيا تنتج ٨٠ في المائة من ماس العالم . ومراكش والجزائر تصدر الحديد . وسائر أقطار أفريقيا تنتج قدراً عظيماً من المواد الأولية التي لا غنى للعالم عنها . فعلى الأفريقين أن يؤمنوا بعدالة قضيتهم . وبأن أول مدنية شع ضموؤها على العالم نشأت على أرضهم في مصر . وأن العالم ظل يتخبط في ظلمات الجهل قروناً عديدة بينما كانوا هم — كما تشهد آثارهم — يكتبون أول صفحات المجد في تاريخ الحضارة . وأن يعتمدوا على أنفسهم في تحقيق آمالهم البديهة المشروعة لأن « الجواد يحمل الانسان الى حيث لا يستطيع قدماه أن تحمله . والسيارة تحمله إلى أبعد مما يستطيع الجواد أن يحمله ، ولكن أية سيارة ليست أفضل من قلب الانسان الذي يقوده » (١)

فاذا امتلأت قلوب الأفريقين إيماناً بعدالة قضيتهم فإن أية قوة في الوجود لا تستطيع أن تثنيهم عن تحقيق مطالبهم لأن الضمير العالمي أصبح يوقن معهم بأنه « لن يكون هناك سلم دائم ولا أى احتمال بتحقيق سلم عادل مادامت الشعوب المحكومة والمستغلة بواسطة أية حكومة غريبة عنها ضد إرادتها لم تسترد حريتها » (٢)

== مقبرة يقلب أنها لرمسيس الثانى تمثل الملك يقدم للآلهة مقادير من الذهب تقدر بنحو ثمانين مليوناً من الجنيهات .

(١) Ernest Hemingway : Men at War

(٢) Ernest Hemingway : For whom the bell tolls

اِسْتِعْمَارِ مِصْرٍ بِوَاسِطَةِ الْمِصْرِيِّينَ

المراجع الأجنبية

- Wendell Cleland* : A Population Plan for Egypt.
Henry Habib Ayrout : Fellahs.
Schrumpf-Pierron : La teneur en minéraux de la nourriture dufellah.
Seligman : Progressive Taxation in theory and practice.
H. Lowy : Sur les Equatations fondamentales de l'Hydrologie électrodynamique.
W. F. Hume : Geology of Egypt.
H. Lowy : Iso-dielectric Lines and geologic structure.
E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine marshes and Libya.
H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des deserts.
F. Fowrean : Documents scientifiques de la Mission Sahrienne d'Alger au Congo par le Tchad.
William Willcocks : The Restoration of the ancient Irrigation of Bengal.
E. F. Gautier : Le Sahara.
Jean Mazuel : Le Wadi Rayan, le lac Moeris de l'antiquité.
Hafez Afifi : La Cooperation des égyptiens et des étrangers
Ferdinand De Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez.
J. Charles Roux : L' Isthme et le canal de Suez.
Charles Lessage : L' Achat des Actions de Suez.
Leiden : L'Egypte et L'Europe, par un ancien juge mixte
Abbas Hilmi : A few words on the Anglo Egyptian Settlement

المراجع العربية

- | | | |
|---------------------------|---|--|
| الدكتور السيد صبرى | : | تحليل نتائج التعداد في مصر |
| محمود كامل | : | مصر الغد تحت حكم الشباب |
| عبد الغنى غنام | : | الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب |
| الدكتور حسن كمال | : | غذاء الجماعة |
| الدكتور عبد الواحد الوكيل | : | الصورة القائمة لحالة مصر الصحية |
| الدكتور زكى عبد المتعال | : | أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى |
| أحمد ممدوح مرسى | : | الضريبة على الايرادات علما وعملا |
| الدكتور محمود سامى جنيته | : | القانون الدولى العام |
| أحمد رشدى صالح | : | قناة السويس |
| محمد عرفان | : | مدينة بور فؤاد |

١ — تبلغ مساحة مصر مائتين وأربعين مليوناً من الأفدنة . لم يدخل منها — إلى الآن — فى « الزمام » أى الأراضى المزروعة أو الصالحة للزراعة وإن لم تزرع فعلاً إلا ١٢١ ر ٣٦٢ ر ٨ فداناً ، منها ٧٤٢ ر ٣٥٣ ر ٥ فداناً مزروعة فعلاً والباقى وقدره ٣٧٩ ر ٨٠٠ ر ٣ لم تزرع بعد ^(١) ويبلغ مجموع الايراد الأهللى لعام ١٩٣٥ — طبقاً للتقرير الذى نشرته اللجنة التى ألفت لدراسة الفاقة فى يوليو عام ١٩٣٨ — مائة وخمسة وثمانين مليوناً من الجنيهات إذا وزعت على عدد السكان عامئذ وهو خمسة عشر مليون ونصف المليون نسمة لخص كل فرد إثنى عشر جنيهاً مصرياً فى السنة . وهذا المبلغ من التفاهة بحيث يثير الدهشة إذا قورن بمتوسط ما يخصص كل فرد فى الدول الأخرى . فمستوى الايراد فى السويد ستون جنيهاً للفرد الواحد عام ١٩٣٥ مستوى الايراد فى الولايات المتحدة الأمريكية ثمانون جنيهاً عام ١٩٣٤ وليست تفاهة مستوى إيراد الفرد هى أسوأ ما يعانى به المصرى العادى فلو استطاع كل مصرى أن يفوز بجنيه شهرياً لما ترتبت النتائج الاجتماعية والصحية والعلمية والسياسية الوخيمة التى تثير ذعر الجيل الجديد من المصلحين المصريين . رغم أن ذلك « الجنيه » الواحد لا يمكن أن يفي بالحاجات الضرورية شهراً بأكمله لآدمى يعيش فى القرن العشرين ، ولكن الذى يلفت النظر فى هذا الأمر الخطير أن الايراد الأهللى موزع توزيعاً ظالماً ، فقد بلغ عدد ملاك الأراضى الزراعية عام ١٩٣٥ — وهو العام الذى اتخذته اللجنة التى أشرفت اليها فى صدر هذا الباب مقياساً لعملها — ٦٠٤ ر ٣٦٥ ر ٢ يملكون ٩٥٩ ر ٨٣٦ ر ٥ فداناً . وكانت نسبة الذين يملكون أقل

(١) الاحصاء السنوى العام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ص ٣٤١

من خمسة أفدنة ٩٣ في المائة من مجموع الملاك وبلغت نسبة ما يملكونه ٣١ في المائة من مجموع الأراضي ، أما عدد الملاك الذين كانوا يملكون أكثر من عشرين فدانا فكانت نسبتهم ١٥ في المائة من مجموع الملاك وكانوا يملكون أكثر من نصف مجموع أراضي القطر . وعلى هذا الأساس استولى واحد ونصف في المائة فقط من المصريين على نصف الإيراد الأهلي الذي غلته جميع موارد القطر عام ١٩٣٥ ، وهذا يعنى أن ٢٣٢.٠٠٠ مصرى نال كل منهم أربعمئة وعشرين جنيها بينما لم ينل باقى المصريين إلا ستة جنيها وأربعمئة مليم لكل فرد . وإذا قسمنا ٣١ في المائة من مجموع الأراضي — وبالتالى ٣١ في المائة من الإيراد الأهلي — على سواد الشعب الذى يكون ٩٣ في المائة من السكان فإن ما يخص الفرد الواحد لا يزيد عن أربعة جنيها . وهذه الأرقام معناها أن الأسرة المصرية العادية التى تتكون من خمسة أفراد يجب أن تعيش بميزانية سنوية تتراوح بين عشرين واثنين وثلاثين جنيهاً ^(١) .

٢ — وليست هذه الأراضي المزروعة كلها — مع ذلك — ملكا خالصاً للمصريين فإن آخر إحصاء — وهو إحصاء عام ١٩٤٠ — يدل على أن الأجانب يملكون ٦٨٣ و ٤٠٨ فدانا أى نحو عشر مجموع الأراضي المزروعة . وهى نسبة مرتفعة جداً لا يطيقها الاقتصاد الأهلى لدولة لا تزال تعتمد فى مواردها على الزراعة .

وقد لوحظ — فى الأعوام الأخيرة — انصراف الأجانب عن تملك الأراضي الزراعية . فإن إحصاء ١٩٣٦ يدل على أن مساحة الأراضي التى

We Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte (١)
Contemporaine, No. 185, p.467

يملكها الأجانب كانت ٢٨.٠٩٧ فداناً وإحصاء ١٩٣٨ يدل على أن مساحة تلك الاراضى التى يملكها الاجانب كانت ٢٢.٠٢٨ فداناً . إلا ان متوسط ما يملكه الفرد الواحد من المصريين من أرض بلاده لا يزال أخط بكثير من متوسط ما يملكه الفرد الواحد من الاجانب فإن إحصاء ١٩٤٠ يدل على أن متوسط ما يملكه المالك الزراعى المصرى هو ٩٣ر١ فداناً بينما متوسط ما يملكه الأجنبى هو ٥٣ر٧٧ فداناً ويبدو جلياً الفرق الهائل بين المتوسطين . ورغم انصراف الاجانب عن تملك الاراضى الزراعية ، لا يزال متوسط ما يملكه الواحد منهم فى ارتفاع . أى ان الذين لا يزالون يتشبثون بتملك تلك الاراضى منهم يتوسعون فى ملكياتهم الزراعية عن طريق الشراء . ففى إحصاء سنة ١٩٣٨ عند ما كانت مساحة ما يملكه الأجانب ٢٢,٠٢٨ فداناً كان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٣٢ر٧٣ فداناً فلما هبطت مساحة ما يملكونه فى عام ١٩٤٠ إلى ٦٨٣ر٤٠٨ فداناً ارتفع متوسط ما يملكه الواحد منهم إلى ٥٣ر٧٧ فداناً . وتبدو خطورة هذا المتوسط فى الملكيات الواسعة . فان متوسط ما يملكه الفرد الواحد من الأجانب الذين يملكون أكثر من ألفى فدان هو ٣٨ر٥٥٣٨ فداناً بينما متوسط ما يملكه الفرد من المصريين الذين يملكون أكثر من ألفى فدان هو ٩٠ر٣٩٢٧ فرغم ما هو معروف عن بعض الأسر المصرية الكبيرة التى توارثت مساحات واسعة من الاراضى الزراعية جيلاً بعد آخر من الرغبة الغريزية فى التوسع إلا أن الأجانب — حتى فى تلك الملكيات الواسعة — لا يزال متوسط ما يملكه الواحد منهم أعلى بكثير من متوسط ما يملكه المصرى .

وهذا المتوسط الذى يخص الفرد فى مصر من أرض بلاده أقل بكثير مما يخص الفرد فى الدول الزراعية الأخرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا

والهند إذ أن متوسط ما يخص الفرد هناك يتراوح بين فدانين ونصف واثني عشر فداناً ولا يعترض على ذلك بأن عمل الفلاح المصرى أكثر لأن أغلب الأراضى تزرع أكثر من زرعة واحدة فى السنة لأن الزارع فى البلاد الأخرى وإن خصته مساحة أكبر إلا أنه لا يزرعها كلها مما يبعد الدورة الزراعية ويخصب الأرض فيزيد المحصول مع قلة المصروف أو بعبارة أخرى أن الزراعة فى مصر Intensive بينما هى فى أغلب الدول الزراعية الأخرى Extensive^(١).

ومما يدخل فى حكم الاراضى التى ليست ملكاً خالصاً للمصريين الاراضى المرهونة للبنوك العقارية الاجنبية فقد بلغت مساحة الاراضى المرهونة للبنك العقارى المصرى وحده فى السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٠ ما يقرب من مساحة الاراضى التى يملكها الاجانب فان تلك الاراضى المرهونة قد بلغت مساحتها على وجه التحديد ٥٥٢ ر ٣٧٨ فداناً ويبلغ مجموع مساحة الاراضى المرهونة مليون فدان^(٢). ومن الحكمة ألا تدخل هذه المساحة — وغيرها من المساحات المرهونة للبنوك الاجنبية المرتهنة — جزافاً فى نطاق الاراضى التى تقرر الإحصائيات الرسمية أن المصريين يملكونها. أى يجب خصمها من الـ ٦٢٨ ر ٧٦٩ فداناً التى يقرر كتاب الإحصاء أن المصريين يملكونها. أو على الأقل يجب إرجاء احتسابها من تلك المساحة حتى يتحدد موقف ملاكها الراهنين لما ثبت من تراكم القوائد عليهم وعجزهم عن السداد عجزاً جعل تلك المساحات المرهونة لا تساهم بكل غلتها فى الإيراد الأهلى العام لما يقتطع من تلك الغلة لحساب البنوك المرتهنة.

(١) الدكتور السيد صبرى : « تحليل نتائج التعداد فى مصر » ص ١٢٥.

(٢) Henry Habib Ayrout: Fellahs p. 34.

ومما يدخل أيضاً في حكم الاراضى التى ليست ملكاً خالصاً للمصريين الاراضى الموقوفة التى بلغت مساحتها فى عام ١٩٤٠ : ٧٠٠ ر ٦٦٢ فداناً فهذه المساحة الواسعة مثقلة بقيود تعجزها هى الاخرى عن المساهمة بكل غلتها فى الإيراد الاهلى العام .

٣ — وعلى أى وجه قلبت الاحصائيات الرسمية عن الزراعة فى مصر يتضح منها أن متوسط ما يخص الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة فى مصر لا يزيد إطلاقاً عن نصف فدان ! فان عدد المشتغلين بالزراعة طبقاً لاحصاء ١٩٤٠ يبلغ ٢٠١ ر ٣٠٨ من الذكور والإناث ، فإذا فرضنا أن لكل منهم فرداً واحداً يعوله ، كزوجة أو زوج أو طفل — وهو فرض مسرف فى التواضع — لوجدنا أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة يبلغ نحو التسعة ملايين من المصريين ولا يتضح أن ما يخص الفرد الواحد لا يزيد عن نصف فدان .

كما أن الملاك الذين يملكون فداناً فأقل — وهم الغالبية العظمى من الملاك المصريين لأن عددهم يبلغ فى إحصاء ١٩٤٠ : ٧٧٣ ر ١٧٦٠ من مجموع الملاك المصريين وعددهم ١٣٦ ر ٤٧٣ ر ٢ — لا يزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن ٤١ فى المائة من الفدان أى أقل من نصف الفدان وهم يمثلون المتوسط الحقيقى للملكية الزراعية فى مصر لأنهم كما رأينا السواد الأعظم من ملاك الأراضى لأنهم أكثر من ثلثى عدد الملاك .

وأصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة — وخاصة التى تقل عن فدان — هم الذين يشتغلون بالزراعة فى أراضيمهم بأنفسهم وهم مع الزراع المستأجرين والزراع الذين يساعدون ذويهم والزراع بالأجرة والفعلة والبستانيون الذين يقصد بهم الاحصائيون « المزارعين » Cultivators

وعدهم — طبقاً لإحصاء ١٩٢٧ — وهو آخر إحصاء حُصل طبيعة كل طائفة من تلك الطوائف — كالآتي :

زراع بأرضهم	٧٢٤٨٧٧
« مستأجرون	٢٣٨٣٥٦
« يساعدون ذويهم	٩١٣٥٧٣
« بالأجرة وفعلة	١٤٥٥٧٣٦
بستانيون	٨٥٩٥
الجملة	٣٣٤١٣٧

وقد لاحظ الإحصائيون المصريون أن « الأرض ليست مورد رزق المشتغلين بالأعمال الزراعية فقط بل هم ونساؤهم وأطفالهم ومن يعولون غير هؤلاء ممن يقدرون بحوالى تسعة ملايين من الأنفس فإن الفرد الواحد فى الريف يعيش على أقل من الفدان بكثير لأن الزمام المزروع يبلغ حوالى الخمسة ملايين فدان ونصف »^(١) ولو أنهم فطنوا إلى أن الزمام المزروع لا يملكه — جميعه — المصريون وحدهم وإنما يملك الأجانب نحو عشرة وهم لا يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المصريون، لانهوا معنا إلى أن المشتغل بالزراعة من المصريون لا يعيش على أكثر من نصف فدان . وهذه الملايين التسعة أو العشرة من المصريين الذين يعيشون فعلا على الزراعة سواء عن طريق الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان أو عن طريق الاشتغال بالأجر لدى الغير تعاني أهوال مستوى منحط للمعيشة جدير بأن يخزى جميع الأحزاب التى تعاقبت على حكم مصر منذ عام ١٩٢٢ زاعمة أنها تستند فى توليها الحكم إلى ثقة الملايين من الناحبين الذين غالبيتهم العظمى

(١) الدكتور السيد صبرى — المرجع السابق — ص ١٢٣ .

من أولئك المزارعين وأنها تحكم مصر حكماً ديموقراطياً لمصلحة الشعب! فالعامل الزراعى فى مصر فى الأوقات العادية — أى التى لا أثر لاعتبارات الحرب والتضخم المالى فيها — يتقاضى أجراً يومياً يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم . كما أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعولهم يتراوح من شخصين الى ثلاثة أشخاص بين زوجة وأولاد يوزع عليهم ذلك الأجر الحقيقى فلا يكاد يصيب الواحد منهم فى اليوم قرش واحد . أى أن هناك نحو تسعة ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليمات فى اليوم وهو مستوى منخفض لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين إلى أقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر . . . !

وليس فى هذا أقل مغالاة فإن مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشى الفلاح الفقير فى العام لا يقل عن سبعة جنيهات يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

قرش

٣٥٠	إجارة نصف فدان برسيم .
٦٧,٥	» ثلث » (بين زراعة الأذرة والقطن)
١٠٠	ثمان خمسة أحمال تين أبيض .
١٥٠	ثمان أردب فول عليق .
١٢٠	قيمة دراوة أو عفش زراعة فدان أذرة .
٧٨٧,٥	مجموع تكاليف الماشية الواحدة .
أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه	

وتسعة ملايين مصري يعيشون من العمل في الزراعة ^(١). فقد تبين لنا أن أن الفلاح المصري لا يكسب في العام أكثر من ستة جنيهات على أساس عمله مائتي يوم بأجر يومي قدره ثلاثة قروش وأن ذلك الفلاح يعول — على الأقل — زوجة وطفلاً أو طفلة أقل من خمسة أعوام أي أقل من السن التي يبدأ فيها الطفل في الارتزاق فلا ينال الواحد أكثر من مائتي قرش في العام وقد يعترض على هذا الكلام بأن الفلاح المصري يستفيد من ابن ماشيته ومن نتاجها ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية فإن لبن البقرة المصرية يستنفده ابنها الرضيع الذي إذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته أي عند انقطاع اللبن فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات ، كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيدة الفلاح المصري من جاموسه أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمان لا يمكن أن يتجاوز جنيهين وأن ينتفع بلبنها في تحويله إلى مسلي لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما أربعة جنيهات وإلى ملء « بلاصين » من الجبن لا يتجاوز ثمنهما جنيهاً واحداً !

ومن ذلك يتضح أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله آدمي العامل في أرض مصر ^(٢) فلا يمكن إدخال إيراد هذه الماشية السعيدة في حساب رزق هذا الفلاح .

بل هناك أكثر من ذلك ... هناك البهائم التي لا تعطى للفلاح المصري لالبناً ولا مسلياً ولا جبناً ، ولا « مشاً » ومع ذلك فهي تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس ذلك الفلاح ، هناك الحمير التي لا تسكاد تفيد

(١) محمود كامل : كتاب « مصر الغد تحت حكم الشباب » ص ٢٦

(٢) عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٢٢٣

مالكها الفلاح إلا في نقل الأتربة أو اتخاذها كمطية لمسافات قريبة فمتوسط تكاليف الحمار عند الفلاح المصري الفقير في العام لا يقل عن ثلاثة جنيهات. يمكن توزيعها على الشكل الآتي :

- ١٤٠ اجارة خمس فدان برسيم
٣٠ ثمن حمل ونصف حمل تبين
١٥٠ ثمن أردب فول
٢٠ أربعة قراريط عفش زراعة أذرة.

٣٤٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد في العام

وإذا استبعدنا الجانب «الانسانى» الذى ينفر من وضع عشرة ملايين مواطن في مستوى أدنى من مستوى المواشى والبهائم في نفس الوطن الواحد. فان للطبيعة البشرية حقاً في حد أدنى لكمية الغذاء ونوعه مما لا يمكن أن ينالها عشرة ملايين مصرى وهم في ذلك المستوى المنحط من الحياة .
فقد قرر الاخصائيون في علم غذاء الجماعات أن الوحدة الغذائية اليومية للرجل البالغ ، في الطبقات الفقيرة ، كالعمال ، تتكون من ٦٠٠ جرام من الخبز البلدى و ١٥٠ جراماً من اللحم البقرى و ٢٠٠ جراماً من اللبن و ١٥٠ جراماً من الخضار بما فيه البصل و ٧٥ جراماً من الأرز و ٧٥ جراماً من العدس أو الفول و ٧٥ جراماً من المسلى و ٣٠ جراماً من السكر و ٢٠ جراماً من الملح و ٢٥ جراماً من الفلفل وهذا الغذاء يحتوى على حوالى ٣٠٠٠ كالورى ونفقته حوالى ٣٨ ملياً^(١) .

(١) الدكتور حسن كمال : بحث عن « غذاء الجماعة » — مجلة « المقتطف ».

وهذا التقدير قد بنى على أساس ارتفاع الأسعار فى أوائل الحرب الأخيرة ولذلك فهو لا يتناقض مع تقدير إحصائى آخر قرر أن أقل مبلغ لازم لغذاء شخص بالغ يعيش فى أسرة هو ١٩ ملياً فى اليوم أى ٦٩٣ قرشاً فى السنة . وقد رأينا أن هذا المبلغ هو إيراد أسرة كاملة تتسكون من ثلاثة أشخاص على الأقل^(١) .

وهذه الاحصائيات التى ذكرناها عن موارد الفلاح المصرى قد روى فيها التوسع ومع ذلك فهى لا تكفى — كما رأينا — لما تحتمه الضرورة القصوى من غذائه وغذاء أسرته . أما الاحصائيات الأخرى التى لا تكفى باعطائه الحد الأدنى من الغذاء الضرورى فإنها لا تكفى بالجنيهات الستة التى تسكون كل موارد ثلاثة ملايين ونحو ربع مليون أسرة من أسر الفلاحين المصريين التى تتسكون كل أسرة منها من ثلاثة أشخاص على الأقل بل تحدد عشرة جنيهات سنوياً كأقل ما يكفى لحياة أسرة الفلاح وتوزعها على الأوجه الضرورية الآتية :

- ٢٠٠ ثمن زيت للطبخ وبعض خضروات تكميلية غير الخضروات التى يحصل عليها من الحقل ولحم — أحياناً — وسكر وشاى .
١٠٠ ثمن غاز للمصباح وتكاليف التجديد فى الأدوات المنزلية كالقلل والصحاف أو ما تحتاج إليه البجاموسة أو ما يحتاج إليه الحمار من عليق اثناء الصيف
١٥٠ ثمن ملابس جديدة كجلابية للفلاح أو ثوب لزوجته أو ابنته بمناسبة العيد .

(١) Wendell Cleland — البحث السابق — مشيراً الى تقدير الدكتور —

William Wilson ص ٤٦٧ .

٥٠ مصاريف بسبب المرض او سداد الغرامات التي يحكم بها .
٥٠٠ مصاريف استثنائية — وهذا البند الأخير ، وهو الوحيد
الذى يمكن ان يقتصد منه — يتضمن نفقات الختان أو الجنازات بسبب
وفاة احد افراد الأسرة أو الزواج أو المهر أو البدل العسكرى للاعفاء من
الجنديّة وأحيانا لاتكفى موارد الأسرة لتغطية هذه المصاريف ^(١)

ومن العجيب — رغم هذه الاحصائيات المفحمة — أن بعض الباحثين
الأجانب الذين تعرضوا لهذا الموضوع قد زعموا ان الفلاح المصرى لا يعوزه
الغذاء وان غذاءه العادى بل حتى الماء الذى يشربه فيه مايكفى حاجته من
المواد المعدنية الطبيعية وأن عمله وصحته ومناعته الجسدية تؤيد هذا
الرأى ^(٢) ويكفى للرد على هذا ودحضه أن نعلم أن الذين لا يمكن تجنيدهم —
وتبلغ نسبتهم نحو ثمانين فى المائة من مجموع الذين فى سن الاقتراع —
إنما يشكون من سوء التغذية . كما ان انتشار مرض « البلاجرا » الذى يدل
على سوء التغذية — ووصول عدد الوفيات بسببه فى احصاء عام ١٩٣٩
إلى ٦٣٩ من مجموع المصابين وعددهم ١٢٠٠٠٠ ر ١٢٠٠٠٠ يقطع بأن الفلاح
المصرى لا يجد القوت الضرورى الذى يكفيه .

ومع ذلك فان الفلاحين الذين يعملون بأجر فى أراضى غيرهم ليسوا
أسوأ المصريين حالا . فان هناك طبقة أتعس منهم هى طبقة الذين يملكون
فداناً فأقل الذين يبلغ عددهم — كما رأينا — فى احصاء ١٩٤٠ :

(١) Henri Habib Ayrout: Fellahs, p. 72

(٢) Schrumpf-Pierron : La teneur en minéraux de la nourriture
du fellah, Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1932, P. 153 et suiv.

٧٧٣ر ١٧٦٠ر ولا يزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن ٤١ في المائة من الفدان . فان العامل الزراعى يشتغل فى العام مائتى يوم يتقاضى عنها ستة جنيهات بمعدل ثلاثة قروش فى اليوم الواحد بينما المزارع الذى يملك نصف فدان لا يمكن أن تغل له هذه القطعة من الأرض فى أحسن الظروف أكثر من خمس جنيهات فى العام بعد استبعاد التكاليف الزراعية كالأموال الأميرية ورسوم مجلس المديرية وثمانى تقاوى . هذا مع العلم بأن هذا المزارع المالك يشتغل فى أرضه بلا مقابل أى بلا حساب لأجره^(١) .

٤ — ولقد ترتب على هذا المستوى المنحط من المعيشة .

« أولاً — أن الأحوال الصحية فى القطر للصرى عامة تعتبر أسوأ الأحوال بالقياس الى كافة الأمم المتقدمة فى القارات الخمس حتى تلك التى تشبهها أو دونها فى نسبة المتعلمين .

ثانياً — ان الأحوال الصحية فى الريف الذى تسكنه أغلبية المصريين ليست سيئة فحسب بل انها تسير من سىء الى أسوأ »^(٢)

وقد دلت الإحصائيات الصحية على ظاهرة خطيرة يتخذها الإخصائيون فى علم الصحة عادة دليلاً على تقدم الحالة الصحية فى دولة ما أو على تدهورها . وهذه الظاهرة هى الزيادة الخفيفة فى نسبة وفيات الأطفال الى المواليد الأحياء . فقد كانت النسبة فى وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة فى إحصاء ١٩٢٨ إلى المواليد أحياء ١٥١ فى الألف وارتفعت فى إحصاء ١٩٢٣ إلى ١٦٢ فى الألف وهذه النسبة وان هبطت هبوطاً تافهاً

(١) محمود كامل : « مصر الفد تحت حكم الشباب » ص ٣٠ .

(٢) الدكتور عبد الواحد الوكيل — من بحث عن « الصورة القائمة لحالة

مصر الصحية » مجلة « المقتطف » عدد مايو ١٩٤٠ .

في احصائي ١٩٤٠ و ١٩٤١ الى ١٦١ في الألف ^(١) إلا أنها لاتزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مشيناً بحالة مصر الصحية . لأن المتوفين في تلك السن من الأطفال في إحصاء ١٩٣٧ بلغوا ٨٥٦ ر ١١٤ من مجموع الوفيات التي بلغ عددها ٢٠٨ ر ٤٣٤ أى بنسبة ٢٦ ر ٤ في المائة من ذلك المجموع . كما أن المتوفين من الاطفال الذين يتراوح سنهم بين سنة وخمس سنوات في تلك السنة بلغوا ٨٩٢ ر ١٢٧ أى بنسبة ٢٩ ر ٤ في المائة من مجموع الوفيات أى أن نسبة الاطفال الذين اختطفهم الموت في تلك السنة إلى مجموع الوفيات بلغت ٥٥ ر ٨ في المائة بينما هذه النسبة في إنجلترا لاتبلغ أكثر من العشر .

وتدل الاحصائيات الرسمية عن « الامراض الاجتماعية » كما يسميها علماء الصحة على تدهور يقطع بأن الاحزاب المصرية — بأجمعها — التي تقالت على حكم مصر منذ تصريح ٢٧ فبراير عام ١٩٢٢ كانت من الغفلة بحيث تركت تسعين في المائة من المواطنين يعانون أهوال المرض . وأسباب هذه الامراض « توجد عادة متغلغلة في تلافيف الفقر والجهل والعادات السيئة وكذلك في نوع العمل الذي يرتزق منه الانسان والوسط الذي يعيش فيه » ^(٢) فقد بلغ عدد المرضى بالرمم الحبيبي ١٤ مليون ونصف مليون مصرى أى تسعين في المائة من المصريين وبالانكلستوما ثمانية ملايين أى نصف المصريين وبالديدان المعوية الأخرى ثمانية ملايين أى نصف المصريين عدا الأمراض الأخرى التناسلية والرثوية والعقلية وهذه المجموعة المخيفة من الأمراض التي تدمغ برامج الأحزاب المصرية بالخرى

(١) كتاب الاحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٤١ ص ٩٣ .

(٢) الدكتور عبد الواحد الوكيل — المرجع السابق

والعار هي التي جعلت الإحصائيين يقررون أننا « إذا جمعناها بعضها الى بعض مرضاً مرضاً وجدنا جملة زهاء ٥٠ مليوناً أى أنها تكفى لإصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد . وإذا اتبعنا ما يفعله الإحصائيون الأميركيون وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنهيات التى تخسرنا الأمة فى المجهود القومى بسبب هذه الأمراض وقدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم فى السنة يساوى ١٢ جنهيا وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط إنتاجه الى النصف وهو تقدير كثير التواضع لرأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هذه الأمراض هو زهاء مائة مليون جنهيه فى كل عام. »^(١)

أما الأمراض الأخرى أى الأمراض غير الاجتماعية فان نسبة المصابين بها الى مجموع السكان لاتزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . كما ان مقارنة هذه النسبة بنسبة المصابين بها فى الدول الأخرى تقطع بأن طرائق الحكم التى اتبعتها الأحزاب المصرية بأجمعها عبث بأول الواجبات البديهية المفروضة على تلك الأحزاب نحو سواد الشعب . وإنتى لاكتفى هنا بأن أذكر — على سبيل المثال — عاهة واحدة هي العمى . فقد كان عدد العمى فى إحصاء عام ١٩١٧ يبلغ ١٥٥٠١١ أى بنسبة ١٢٢٣ فى كل مائة ألف من مجموع السكان وبلغ عددهم فى إحصاء عام ١٩٢٧ : ١٠٩٩٣٤ أى بنسبة ٧٧٥ فى كل مائة ألف . وان كان قد حدث تحسن يسير فى إحصاء عام ١٩٣٧ إذ هبط عددهم الى ٨٦٠٢١٨ إلا أن نسبتهم الى مجموع

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل — المرجع السابق .

السكان لاتزال مشينة لمصر إذ أن نسبة العمى فى إنجلترا وويلز ٧٣ فى كل مائة ألف وفى ألمانيا ٥٦ فى كل مائة ألف بل إنها حتى فى الهند لم تزد فى احصاء عام ١٩٢١ عن ١٥٢ فى المائة ألف . وقد لاحظ الاخصائيون فى الاحصاء بمصر أن « اصابات العمى والعمور تزيدان بعد الطفولة بنسبة واضحة ولانزاع فى أن هناك بعض العوامل التى تساعد على ارتفاع نسبة هاتين العاهتين فكثرة الذباب لعدم العناية بوسائل النظافة تسبب انتشار الرمد الصديدى والجو المشبع بالأتربة يؤذى العيون السليمة بسرعة عظيمة ويأتى بعد ذلك إهمال العلاج حتى يصل المرض إلى حد العاهة » (١).

ولا تزال نسبة ذوى العاهات على العموم بين عمى وعمور وصم وبكم وضعفاء القوى العقلية مرتفعة ارتفاعاً يستلفت النظر وإن بدا تحسن بسيط فى الاحصائيات الأخيرة إذ بلغ مجموع عدد ذوى العاهات فى إحصاء عام ١٩١٧ : ٥٨٧,٧١٧ وهبط فى إحصاء عام ١٩٢٧ إلى ٤٠٦,١٢٣ ثم هبط بالتالى فى إحصاء عام ١٩٣٧ إلى ٢٦٩,٣٣٩ ورغم هذا التحسن فلا يزال نحو ثلث مليون مصرى مصاباً بعاهة كان يمكن تلافيها — ولاشك — لو نفذ برنامج صحى بطرق عمرية فى القرية المصرية .

٥ — ولقد ترتب على إهمال الحكومات المتتالية أمر تدبير موارد جديدة لميزانية الدولة والخضوع لخرافة أن مصر قطر زراعى يعيش على الزراعة وحدها كأهم مورد من موارد الأيراد الأهلى . والسماح للسياسة الاستعمارية بصرف السواد الأعظم من المضربين عن أبواب المدارس

(١) الدكتور السيد صبرى — المرجع السابق ص ١٩٣

وتركهم يعيشون عيشة أخط من مستوى البهائم كما رأينا —
ترتب على ذلك كله أن نسبة المتعلمين بين المصريين — رغم النهضة
العلمية التي بدت آثارها منذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢
واستئثار المصريين بأمر التعليم العام الذي ظل يتحكم فيه الأجانب عشرات
الأعوام — لا تزال أقل بمراحل من نسبة المتعلمين من الأجانب المقيمين
في مصر فقد ثبت من تحليل إحصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الملمين بالقراءة
والكتابة بين رعايا الحكومة المحلية لا تتعدى ١٢٦ في الألف بينما هذه
النسبة تصل بين الأجانب المقيمين بمصر إلى ٧٩٩ في الألف من مجموع
هؤلاء الأجانب . ولا يخطر ببال القارئ أن المقصود بالأجانب في هذا
التحليل هم الأوروبيون بل أن وصف الأجنبي ينصرف إلى كل من ليس
مصرياً فنسبة الملمين بالقراءة والكتابة مثلاً بين السوريين والفلسطينيين
تبلغ ٧٠١ في الألف من مجموع أفراد هذه الجالية الشقيقة أى نحو ستة
أضعاف النسبة الخاصة بالمصريين .

وبسبب هذا الوضع الذي جرد المصريين من السلاح العلمي
الذي يمكنهم من الكفاح في سبيل الحياة الحرة الكريمة ارتضت غالبية
الشبان المصريين من حملة الشهادات قبول الحياة داخل مكاتب الوزارات
والمصالح الحكومية في مقابل مرتب ثابت تافه وهى حياة ذليلة راكدة
تقتل روح الابتكار في الشاب ويكفى أن يعلم القارئ أن نسبة الذين
يشغلون هذه الوظائف الحكومية الى مجموع حملة الشهادات على اختلاف
أنواعها بين ابتدائية و ثانوية وعالية قد بلغت ٣٨٤ في الألف فإذا إستبعدنا
الحامين والأطباء الذين لا يعملون فى الحكومة من حملة الشهادات لوجدنا
أن الأغلبية الساحقة منهم تطرق باب الوظائف الحكومية وتغلق بمجرد

دخولها عقولها عن كل تفكير في كفاح أشرف ، و حياة أرفع ، ورزق أرغد .

وامتغل الأجانب المقيمون في مصر هذا النقص الرئيسي في تكوين سواد الشعب فزاولوا الأعمال التي تدر الربح الوفير . ولذلك تجد أن نسبة المشتغلين بالتجارة بين المصريين لاتعدو ٣٦ في الألف لمجموع المصريين بينما هي بين الأجانب تصل إلى ١٥٥ في الألف لمجموع الأجانب أي أكثر من أربعة أضعاف نسبة المصريين وقد بلغ عدد العاطلين من المصريين الذين يعملون في مختلف الصناعات ١١٩ ر ٥٩١ أي أكثر من نصف المليون بينما بلغ عدد غير المشتغلين أي الذين لا يساهمون بجهد إيجابي في الإنتاج القومي العام ٢٥ ر ١٠٥٧ ويبلغ غير المشتغلين من حملة الشهادات ٨,٣٩٦ أي بنسبة ١١٩ في الألف إلى مجموع حملة الشهادات وهي نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . . . ومن المؤلم أن نجد حملة الشهادات من المصريين منصرفين عن الأعمال التي تدر ربحاً وفيراً على الأجانب ففي صناعة استخراج المعادن مثلاً لا نجد — في إحصاء ١٩٢٧ — واحداً من حملة الشهادات العالية المصرية يعمل بها ! وفي الزراعة — وهي إلى اليوم أساس حياتنا الاقتصادية — لا نجد من المشتغلين بها من حملة الشهادات إلا ٤٩ في الألف . وفي « الصناعات التحويلية » — وهو التعبير الذي يطلقه الإحصائيون في الإحصاء على نحو ثمانية عشر صناعة مختلفة كصناعة الأطعمة النباتية والحيوانية والسجائر والصناعات الكيماوية وتجهيز مواد البناء وتشديد المباني ووسائل النقل وتوليد النور والحرارة والمياه وتجهيز المعادن والأشغال الخشبية والأثاث والجلود والنسيج والملابس والورق والطبع وتهئية المجوهرات والنقائس — وهي جميعها صناعات كان

يزاولها المصريون بنجاح عظيم قبل الاحتلال الانجليزى كما رأينا فى مقدمة « أهداف العمل لمصر » عند الإشارة إلى تقرير لورد كرومر — نجد أن نسبة المشتغلين بها بين المصريين قد هبطت إلى ٤٤ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل إلى ١٠٥ فى الألف . أى إلى أكثر من ضعف النسبة بين المصريين .

وعلى العموم نجد أن نسبة المشتغلين بمختلف الصناعات — بما فيها الزراعة — بين الأجانب تبلغ ٦١٥ فى الألف لمجموع الأجانب بينما هى لابتزيد بين المصريين عن ٤٧٩ فى الألف لمجموع المصريين .

٦ — ومن النتائج المترتبة على انحطاط مستوى المعيشة . والحرمان . والجهل تفشى الإجرام . وخاصة ذلك النوع من الإجرام الذى يصدر عن العوز . فقد بلغ عدد الجنايات التى ارتكبت فى مصر فى السنة القضائية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ : ٨٣٠٢ جناية وعدد الجنح ٣٧٧,٢٩٢ جنحة وبلغ عدد الجنايات والجنح التى حكم فيها بالسجن والحبس فى تلك السنة ١٢٦,٥١١ ، ولكن المشاهد أن جنایات السرقة والرشوة والاختلاس — وهى التى تصدر غالباً عن العوز — قد بلغت فى تلك السنة ١٤٨٠ جناية كما أن جنح السرقة وخيانة الأمانة والتشرد والرشوة — وهى التى تصدر عن نفس الوازع — قد بلغت سنتئذ ١٥١,٣٠٦ ، فإذا لاحظنا أن إحصاء تلك السنة يدل على أن عدد الطلبة المصريين — بنين وبنات — الذين يتلقون العلم فى مختلف المعاهد قد بلغ ١,٥٢٧,٨٦٦ لا تضح لنا أننا فى مقابل كل عشرة مصريين نرسلهم لتلقى العلم فى المدرسة نرج بمصرى إلى السجن لقضاء عقوبة مقيدة للحرية حكم عليه بها وهى نسبة مخيفة تدل على إهمال الذين تولوا أمر الإصلاح الاجتماعى فى جميع العهود التى تتالت على مصر

منذ نهضتها الأخيرة عقب الحرب العالمية الأولى . وليست هذه النسبة بين الذين يتلقون العلم ويدخلون السجون وليدة المقارنة بين عدد الطلبة وعدد الذين حكم عليهم بالسجن أو الحبس في تلك السنة وإنما تؤيد هذه النسبة نفس ميزانية الدولة عن نفس السنة فقد بلغت ميزانية مصلحة السجون ٤٤١,٧٤٢ جنيهاً وبلغت ميزانية وزارة المعارف ٧٥٠:٤١٤,٤١٤ جنيهاً أى عشرة أضعاف مصلحة السجون !

هذا عرض موجز للحياة الشقية الذليلة التى يحياها أكثر من تسعة أعشار الشعب المصرى الذى نحن منه . والذى لا تنفك نزهو بالانتساب إليه وهى حياة يرتعد الجيل الجديد من المصلحين الشبان لهولها ويؤمن بأن الأبقاء عليها جريمة وطنية لا تغتفر . وأن تاريخ هذا الشعب المجيد الذى نقل العالم من عصور الهمجية إلى التمدن عند ما يكتب يجب أن يلمح بالعارجباء الأحزاب المصرية التى تتالت على حكم مصر بدون أن يكون أساس عملها برنامجاً لتحقيق حياة أكرم لهذه الملايين من المواطنين الأعزاء الذين لا يمكن بدون توفير هذه الحياة الكريمة لهم بعث الدولة المصرية وإحياء مجدها .

وسنعرض فى هذا الفصل تفاصيل موجزة عن البرنامج الذى يحقق - إلى أبعد حد - هذه الحياة المنشودة لغالبية المصريين العظمى .

أولاً - البرء بتدبير موارد جديدة لميزانية الدولة لتمكينها من مواجهة بعض الالتزامات التى يفرضها عليها تحقيق هذا البرنامج القومى الضخم . وأول ما يلاحظ أن فرض ضريبة الأطيان وعوائد الأملاك المبنية والضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العبل لا يزال متأثراً بالأوضاع

العتيقة التي لاتقيم وزنا للعدالة الاجتماعية ولاتعبأ بتمكين الدولة من رفع مستوى الفقير على حساب الغنى . فالقانون الخاص بفرض ضريبة الاطيان رقم ١١٣ الصادر في ١٠ أكتوبر عام ١٩٣٩ ينص في المادة الثالثة منه على أنه « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٩ تكون الضريبة بنسبة ١٦ في المائة من الاجار السنوى للأراضى على ألا تزيد على ١٦٤ قرشاً عن الفدان الواحد » والأمر العالى الخاص بعوائد الأملاك المبنية الصادر في ١٣ مارس عام ١٨٨٤ ينص في المادة الأولى منه على انه « يبتدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤ بأخذ عوائد باعتبار جزء من اثنى عشر من قيمة الأجرة عن بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والأملاك ذات الايراد وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصرى والجنائن التابعة لها سواء أ كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم باجرة أو بدون أجرة » والقانون رقم ١٤ الصادر في ٢٣ يناير عام ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ١٩ الصادر في ٨ يونيو عام ١٩٤٢ قد حدد في المادة السابعة سعر الضريبة بعشرة في المائة ثم رفعها الى ١٢ في المائة .

وقد رأينا في صدر هذا الفصل أن مجموع الايراد الاهلى قد قدر في عام ١٩٣٥ بمائة وخمسة وثمانين مليوناً من الجنيهاً ومع ذلك فان جملة ما جبته الدولة في السنة المالية التالية لهذا التقدير أى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ من جميع الضرائب المباشرة على الدخل الثابت وغير الثابت وغير المباشرة والضرائب الجمركية لم يتجاوز ٧٤٧ر٩٦٧ر٢٤ جنيهاً أى نحو ثمن مجموع

الإيراد الأهلـى . وهى نسبة تافهة لاتكفى إطلاقا لمواجهة الالتزامات الضخمة التى على عاتق الدولة .

قد يعترض بان ماتجيبه الدولة قدزاد بتطبيق قوانين الضرائب الجديدة فوصل المجموع فى السنة المالية ١٩٤٠-١٩٤١ إلى ٢٧٠٠ر٦٨٧ر٢٧ جنيتها ثم وصل فى السنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٥ إلى نحو أربعة وأربعين مليوناً من الجنيهاً . ولكن يجب ألا يعرب عن أذهاننا أن حالة التضخم المالى التى نشأت فى مصر بسبب اعتبارات الحرب الأخيرة لها أثر كبير فى زيادة موارد الدولة . وان السياسة المالية الحكيمة تقضى بتدبير موارد ثابتة تقوى على مسaire أيام السلم بعد زوال اعتبارات الحرب وأول ما يلاحظ على قوانين الضرائب المصرية - على اختلاف أنواعها - أنها تأخذ بنظرية الضريبة النسبية *impot proportionnel* مع أن جميع الدول الديموقراطية قد أخذت بنظرية الضريبة التصاعدية . أو التدريجية *impot progressif* التى ترفع قيمة الضريبة كلما ارتفع إيراد الممول فهى تنكر المساواة بين الممول الفقير والممول الغنى . « إذ لا يمكن اعتبار ثروة الممول نتيجة نشاطه الفردى فحسب بل للنشاط الجمعى أثر بالغ فيها ولا يمكن لشخص بمفرده أن يتولى كفاية جميع حاجاته بل لابد من معاونة الآخرين فاذا كان من المحقق عدم تمكن الفرد فى جماعة ذات ظواهر اقتصادية كثيرة محكمة الاتصال أن يرفقه عن نفسه بمجهوده الشخصى فمن الطبيعى أن تشترك الجماعة بأكملها بنظام التصاعد فى الضريبة فى ازدياد الإيرادات الخاصة »^(١) .

(١) الدكتور زكى عبدالمتعال : « أصول علم المالية العامة والتعريب المالى المصرى » ص ٢١٢ ، الطبعة الأولى .

وقد ذهب آخرون من الاقتصاديين في تبرير هذه الضريبة التصاعدية إلى أن «المقدرة تتكون من عنصرين الأول المقدرة على امتلاك الأشياء وعلى الإنتاج والثاني المقدرة على الصرف والاستهلاك فمما لا شك فيه أن الأموال الطائلة أو الإيرادات الطائلة تجعل في مقدور مالكيها أن يزيد هذه الأموال والإيرادات بسهولة فالمقدرة على زيادة الإنتاج تزداد بازدياد رموس الأموال بنسبة تفوق النسبة الحسابية ويمكن أن يقال إن الأغنياء في ازدياد ثروتهم خاضعون لقانون الغلة المتزايدة فكما كثرت أموالهم عظمت مقدرتهم على زيادة ثروتهم فكسب الريال الأول أشق من كسب المليون الثاني فبينما تبقى المقدرة الطبيعية على الاقتناء واحدة عند الجميع تزداد المقدرة المكتسبة على الاقتناء لدرجة كبرى وبناء عليه يمكن القول بأن المقدرة تتزايد بأسرع من تزايد رأس المال أو الإيراد فيجب إخضاع هذه المقدرة المتزايدة لضريبة متصاعدة .^(١)»

وهذه الضريبة التصاعدية يجب ألا يفلت منها ممول مصرى أو أجنبي بسبب انتمائه إلى طائفة وضعت الظروف سلطة التشريع بين يديها . فالمحامون هم أول من يتحتم أن تتقاضى الدولة منهم هذه الضريبة التصاعدية لأن التفرقة بين كسب العمل من المهن الحرة وبين الأرباح الصناعية والتجارية تفرقة ظالمة لا يوجد ما يبررها ولا تعترف بها التشريعات المالية العصرية في جميع الدول المتعدينة . وتميز المحامين — وهم غالبية أعضاء السلطة التشريعية في مصر — قد ترتب عليه تمييز طوائف عديدة أخرى يكسب أفرادها أرباحا طائلة لا تخضع إلا لضريبة تافهة كالأطباء

(١) Seligman : Progressive Taxation in theory and Practice. وأحمد

ممدوح مرسى : « الضريبة على الإيرادات علما وعملا » ، صفحة ٦٩

والموسيقيين والمهندسين والصحفيين وغيرهم . مع أن مواجهة الالتزامات الضخمة التي يفرضها برنامج « العمل لمصر » تستدعى مساهمة كل مواطن بأكبر قدر من ماله في تنفيذ هذا البرنامج القومي الذي يحقق المجد النشود للوطن الباقي على ممر الزمن الأولاد والاحفاد .

والذي يلاحظه الجيل الجديد من المصالحين المصريين الشبان رفق المشرع المالى بالممولين رفقا يصل إلى حد التفريط في حق الدولة فالمادة ٦٣ مثلا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تحدد سعر الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات تنص على تحديدها على الوجه الآتى :

٢ فى المائة عن ال ١٢٠ جنيها الأولى

٣ » » » ١٨٠ » التالية

٤ » » » ٢٠٠ » »

٥ » » » ٣٠٠ » »

٦ » » » ٤٠٠ » »

٧ » عما زاد عن ذلك

وهذه المادة هى التى أراد المشرع المصرى أن تسرى على المحامين ومن اليهم عند ما خطرت له فكرة فرض ضريبة على أصحاب المهن الحرة ^(١) .

(١) قدمت الحكومة المصرية الى مجلس النواب المصرى مرسوما بمشروع قانون فى شهر يوليو عام ١٩٤٤ نص على إلغاء الباب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والاستعاضة عنه بالنصوص الآتية :

» مادة ٧٢ — تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب وطبيب الأشعة والطبيب البسكرىولوجى وطبيب الأسنان والطبيب البيطرى والداية والقابلة

كما أن مجلس النواب المصرى فى عام ١٩٤٤ كان قد أخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية عند ما فرض ضريبة إضافية على رؤوس الأموال المنقولة فلما عرض المشروع على لجنة المالية بمجلس الشيوخ رأت الموافقة على « أن تكون الضريبة الإضافية بنسبة ١٠ فى المائة من الضريبة المفروضة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وقد كانت فى السنة الماضية ٥ فى المائة كما وافقت على بقاء نسبة الضريبة ٥ فى المائة من الضريبة المفروضة على كسب العمل »^(١).

وهذه النسب — كما هو واضح — تقل بمراحل عن النسب المفروضة على أمثال هؤلاء الممولين فى الدول التى تواجه التزامات قومية عليا كالتزامات التى يفرضها برنامج « العمل لمصر » كما أن ميل لجنة الشيوخ إلى أنقاص الضريبة التى فرضها مجلس النواب دليل على أن المشرعين المصريين لم ينسجموا بعد مع الروح الصحيحة التى توحى بفرض الأعباء

== والحكمة والمولادة والمهندس والمهندس المعماري والمحاسب والخير والمؤلف والمترجم والمقرئ والرسام والخطاط والصور والمثال والموسيقى والملحن والعاظ والغنى والممثل وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بمرسوم بشرط أن يكون العنصر الأساسى فيها العمل وأن تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم أو الفنون » (١) رأت هذه اللجنة تعديل الضريبة الإضافية التصاعدية المقررة على الأطياف على الوجه الآتى :

- ٨ » فى المائة على ال ٢٠ جنيها الأولى من الضريبة
- ١٠ . فى المائة على ال ٣٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٢٠ فى المائة على ال ١٥٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٣٠ فى المائة على ال ٤٠٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٥٠ فى المائة على ما يزيد على ١٠٠٠ جنيها من الضريبة «

المالية . وهي روح التضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل المصلحة الوطنية العامة .

ثانياً : استغلال الصحارى المصرية الثامنة

وهذا الجزء من برنامج « العمل لمصر » يواجه ثلاث التزامات قومية
١ — تدير موارد جديدة لميزانية الدولة . وهو الذى تكلمنا عنه
في البند السابق .

ب — تدير مرافق جديدة للمصريين الذين يتزايدون زيادة مضطردة
فلاحصائيات تدل منذ عام ١٩٠٧ على أنه وأن انخفضت نسبة الاطفال
الذين دون العاشرة من ٢٩٨٨٦ فى الألف إلى ٢٧٤٢ فى الألف إلا أن
عدد الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والاربعين قد زادوا من
٤٨٠ ر ٣ فى الألف إلى ٥٠٧,٩ فى الألف وهذا من شأنه أن يزيد فى
عدد المصريين المنتجين من الناحية التناسلية . أى الذين تتراوح أعمارهم
بين الخامسة عشر والتاسعة والاربعين . والمتوقع إذا استمرت الزيادة فى
عدد المواليد بالنسب التى أثبتتها الاحصائيات الرسمية فان عدد المصريين
سيتضاعف فى مدى خمسين عاماً . أى أن مصر فى عام ١٩٩٠ ستضم نحو
أربعين مليوناً من المصريين . فاذا لاحظنا إلى جانب ذلك أن الأراضى
المزروعة أو الصالحة للزراعة وإن لم تزرع فعلا لا تتجاوز مساحتها ٨٠٣٦٢ ر ١٢١
فدانا — كما رأينا فى صدر هذا الباب — وأن المزروع منها فعلا لا تتجاوز
مساحته ٧٤٢ ر ٣٥٣ فداناً . وأن ازدحام السكان فى الأراضى المزروعة
يبلغ ١١٧٥ لكل ميل مربع وأن هذه النسبة هى أعلى نسبة فى العالم لأنها
ضعف نسبة الازدحام فى بلجيكا التى تعد أشد الدول الأوروبية ازدحاماً

بالسكان^(١). إذا لاحظنا ذلك كله وجب علينا أن نضع البرنامج الكفيل بمضاعفة الأراضي المزروعة إلى أربعة أضعاف مساحتها الحالية . أى إلى عشرين مليوناً من الأفدنة لتدير موارد جديدة لميزانية الدولة وتخلق مرافق عمل جديدة للمصريين المتزايدين ولتحقيق الفقرة التالية من البرنامج وهى .

ج — رفع مستوى الغالبية العظمى من المصريين . وهم صغار الملاك الزراعيين والعمال الزراعيين . الذين رأينا فى هذا الباب أنهم يعيشون حياة أخط من حياة البهائم التى تعينهم على الانتاج الزراعى . والذين لا سبيل الى رفع مستوى حياتهم إلا بتخفيف الضغط عن الأراضي المحتشدة بالسكان وتوزيع هؤلاء السكان على الأراضي المصرية الواسعة . بعد إصلاحها وإعدادها لوسائل الاستغلال — توزيعاً يوفر لهم الموارد التى لا يمكن توفرها الآن على ضوء التوزيع الحالى .

ومما لا شك فيه أنه يجب الانتهاء فوراً من إصلاح الأراضي الداخلة فى الزمام والتى لم تزرع بعد وهى التى تقدر مساحتها بثلاثة ملايين من الأفدنة وواجب الدولة الأول بالنسبة لهذه الأجزاء من أرض الوطن هو إعداد مشاريع الري والصرف الخاصة بها وتنفيذها . فإن النيل يمنح مصر فى كل عام كمية من الماء العذب تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة ، وهى تكفى لرى جميع الأراضي الداخلة فى الزمام أما الخطوة الثانية فى إعداد هذه الأراضي لوسائل الاستغلال . أى تحويل الأراضي

(١) هذه النسبة خاصة بالأراضي المزروعة بصفة عامة ولكن بنادر المديرية يشتد فيها الازدحام الى أضعاف هذه النسبة ولتأخذ مثلاً إحصاء عام ١٩٢٧ فقد بلغ فيه الازدحام ببندر دمنهور فى الكيلو متر المربع ١٨٤١٧ وبلغ فى بندر الجيزة ٢٦٩٢١

البور إلى أراض صالحة للزراعة فقد يكون من واجب الأفراد لامن واجب الدولة . وهذه النقطة وإن كانت من النقط التفصيلية في البرنامج إلا أنني لا أجد ما يمنع من الدعوة إلى وجوب اشتراك الدولة في إصلاح هذه الملايين الثلاثة من الأفدنة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي تتألف للقيام بهذا الإصلاح أو إعفاء هذه الشركات من الضرائب لمدة معينة أو ضمان الدولة لقرض وطني يرصد للانفاق على هذا الإصلاح .
والتقدير الفنى لتكاليف الإصلاح يذهب إلى أن الفدان الواحد يجب أن يصرف عليه في الأعوام الثلاثة الأول على التوالى ما يأتى :

م	جنيه	
٧١٦	١٩	جملة مصاريف السنة الأولى قبل أن تغل الأرض أى إيراد
٣١٢	٣	» » » الثانية بعد خصم الإيراد
٤٢٧	٢	» » » الثالثة » » »
٥٥٥	٢٥	جملة المصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة ^(١) .

وبذلك يكون مجموع المال اللازم لإصلاح الملايين الثلاث من الأفدنة — عدا مشاريع الري والصرف — خمسة وسبعين مليوناً من الجنيحات ، وهو مبلغ لا يصعب الحصول عليه عن طريق تأليف شركات المساهمة التي تبين — إزاء حالة التضخم المالى الموجودة فى مصر الآن — أن اكتتاباتها تغطى ثلاثين وأربعين مرة قبل أن تصدر المراسيم الملكية بتأليفها . وقبل أن « تسعّر » أسهمها فى بورصة الأوراق المالية ودون أى ضمان من الدولة لقيمة أسهمها أو أية رعاية حكومية لها . ولا شك أن هذا الضمان لن يعرض الدولة لأى خطر . لأن « الأموال المقررة » التي ستجيبها الدولة سنوياً من

(١) عبد الفنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٤٤٤

هذه الأراضي بعد إصلاحها سيكون أكبر غطاء لهذا الضمان فهذه الأموال ستصل إلى نحو خمسة ملايين من الجنيهات سنوياً عدا « عوائد الأملاك » التي ستفرض على المباني التي ستقام في المدن التي يدعو التطور الطبيعي إلى إقامتها . ولكن الزيادة المضطردة في عدد المصريين تحتم التفكير العاجل في فتح آفاق جديدة للعمل الثمر . ولذلك جعلت من أسس برنامج « العمل لمصر » زيادة الأراضي المزروعة في مصر إلى عشرين مليوناً من الأفدنة في خلال عشرة أعوام . ولا سبيل إلى تحقيق هذا الشرط من البرنامج إلا بالعمل على استغلال الصحارى المصرية الواسعة .

ولا شك أن الصعوبة الأولى في استغلال الأراضي الصحراوية هي المياه . وقد أثبتت التجارب العملية أن في الامكان تحويل الصحراء إلى مزارع مثمرة ويكفي أن أشير إلى تجربة « بساتين بركات » وأراضي « المنصورية » التي تقع في الجزء الصحراوي من مركز امبابة . وقد أهملت الحكومات المتعاقبة إهمالاً مشيناً في الاستعانة بآخر التطورات العلمية للبحث عن المناطق الصحراوية التي يغزر وجود المياه تحت سطح الأرض فيها . مع إن استعمال الكهرباء المتحركة في اكتشاف المياه hydrologie électrodynamique قد أصبح من الطرق العلمية المسلّم بها . وهو لا يعدو الاستعانة بمقاييس كهربائية توضع على سطح الأرض لتحديد كمية المياه الموجودة في أعماق الأرض المختلفة^(١) .

ومن الثابت أن الكشبان الرملية بالمناطق الصحراوية في شمال مصر وتبته جزيرة سيناء وشاطئ البحر الأبيض المتوسط هي الخزانات الوحيدة

H. Lowy : Sur les Equations fondamentales de l'Hydrologie (١) électrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22)

للماء العذب^(١) وتجمع الماء تحت الكشبان الرملية له قيمة عملية كما يتضح من الجهات المزروعة في شبه جزيرة سيناء وفي واحات « صوف » بالجزائر، وهي الواحات التي تزدهر بالزراعة وسط محيط من الرمال . وفي خلال حرب ١٩١٤-١٩١٨ غدت عيون المياه التي تحت تلك الكشبان الحملة للمصرية بالماء الذي كانت في حاجة اليه^(٢) وقد أصبح في الإمكان إنشاء خطوط من عيون الماء بعد قياس كمية الماء المنتشرة في الأعماق المختلفة بالطريقة الكهربائية في عدة نقط من سطح الأرض . والمشاهد أن اتجاه الماء تحت الكشبان الرملية يكون عكسيا فيما ترتفع الكشبان عن مستوى سطح الأرض تنخفض عيون الماء عن مستوى خط الماء الجارى تحت سطح الأرض^(٣) .

وقد اتضح بعد تجربة من أحدث تجارب الاستغلال الزراعى للصحارى وهي تجربة الاستعمار الايطالى لطرابلس أن مساحة الاراضى التى كان الطرابلسيون يستغلونها قبل إحتلال إيطاليا لوطنهم لا تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ هكتاراً فلما بدأ استغلال الصحراء أصبحت تلك المساحة ٣٥٠.٠٠٠ هكتاراً وأن كميات غزيرة من الماء تمتد إلى أبعاد طويلة توجد على عمق بضع مئات من الامتار . وإن كان بعض العلماء قد تساءلوا « إلى متى ستكفى هذه الكميات من الماء الجارى تحت سطح الأرض إذا طال استغلال تلك الأراضى ؟ »^(٤)

(١) W. F. Hume : Geology of Egypt (1925)

(٢) المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥

(٣) H. Lowy : Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical Magazine, January 1940) .

(٤) E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal, October 1939)

ولمعرفة كمية الماء التي يمكن أخذها من العيون الجوفية في مدة ما يجب معرفة كمية الماء التي ترد إلى تلك العيون في نفس المدة من طبقات الأرض القريبة وقد أثبت استخدام الكهرباء في البحث عن المياه أن كمية الماء المتسلة في الأرض لا تعدو كونها عملية إفراز *porosité* للأرض العازلة للكهرباء كإفراز مسام الجلد . ولذلك يمكن بسهولة تحديد كمية الماء المنتشرة في الأرض بعد معرفة قوة مرور المياه من مسام تلك المنطقة من الأرض . أى إفرازها وبتكرار هذا المقياس في فترات مختلفة يمكن تحديد التغيرات الزمنية لكميات الماء المنتشرة تحت سطح الأرض .^(١)

وكان العلماء الجيولوجيون قد تساءلوا في أوائل القرن الذي نعيش فيه عما إذا كان من المقبول أن يفقد الناس شجاعتهم ويتركوا تلك المساحات الواسعة من أراضي الصحراوات قاحلة جرداء مقفرة لا يسكنها أحد ؟ ودعوا إلى استغلال تلك الصحارى والتنقيب في باطنها وإجراء الأبحاث العلمية عليها . وأشاروا إلى أن خير وسيلة لذلك الاستغلال هي وصل تلك المناطق الغنية — إذ ذاك — الآلهة بالسكان ، والتي لا يعلم أحد إلى متى سيدوم غناها ، بتلك الصحارى المقفرة بأية وسيلة من وسائل المواصلات . كالسكة الحديدية مثلاً واقترحوا لاستغلال الصحارى .

(١) إجراء أبحاث منظمة عن المعادن .

(ب) إنشاء خط سكة حديدية أو أية وسيلة أخرى سريعة ومريحة من وسائل المواصلات^(٢) .

(١) H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (l'Egypte Contemporaine. 1940 p. 303)
(٢) F. Foureau : Documents scientifiques de la Mission saharienne d'Alegr au Congo par le Tchad (1903-1905)

وقد زاد الاهتمام باستغلال الصحارى إلى حد أن أكاديمية العلوم الاستعمارية فى باريس قد أنشأت عام ١٩٢٥ جائزة لمن يكتب بحثاً عن الموضوع الآتى : « بحث عن سياسة عامة لإصلاح الصحراء » وقد ساعدت قواعد علم طبيعة الأرض التطبيقية *géophysique appliquée* وهو علم حديث بدأت قواعده تستقر ويعترف بها عام ١٩١٠ ومن هذه القواعد أن سطح الأرض فى الصحارى يتميز بنوافذ *fenêtres* شفافة للموجات الكهربية وهى تسمح ، بمساعدة تلك الموجات ، برؤية ما بداخل الأرض . وقد استفادت روسيا الحديثة من هذا العلم فوائد عظيمة فأنشأت معهداً له ، *Institut de Géophysique appliquée* يتبع أكاديمية العلوم بليزنجراد والغرض منه ترقية وسائل الاستعانة بالكهرباء فى استغلال الصحارى وقد نشر الأستاذ بتروفسكى *A. Petrowsky* مدير هذا المعهد فى عام ١٩٣٢ تقريراً عن الأبحاث الكهربية التى أجريت تحت إدارته فى المناطق الصحراوية من روسيا الآسيوية وقد قرر فيه أن عدم استعمال المقاييس الكهربية بكثرة يعود إلى الظن بقلّة قيمتها العملية . ويجب هنا التفرقة بين طريقة استعمال « التيار » الكهربائى وطريقة استعمال « الموجات » الكهربية فالتيار *courant* يستعمل فى الأرض الرطبة . أما الموجات *ondes* فلا يمكن استعمالها إلا فى الصحارى والمناطق التى تظلها السحب الدائمة فأرض هذه المناطق شفافة بالنسبة لتلك الموجات كما سبق أن ذكرنا (١) .

وقد تقدمت هذه الطرق العلمية فى استغلال الصحارى خلال بضعة الأعوام الأخيرة تقدماً عظيماً ، وأثمرت نتائج باهرة . ظلت مصر — مع عظيم الأسف — بمنأى عنها . ويكفى أن أذكر هنا أنه لما تبين العلماء الذين

استخدموا الكهرباء في البحث عن المياه أن الكشف عنها في صحراء واسعة يستدعى نقل الآلات من مكان إلى آخر بسرعة وفي هذا مافيه من عناء ومشقة انصرفت أفكارهم إلى استخدام الطائرات . وليس هناك خطر من إضطرار تلك الطائرات إلى الهبوط في الصحراء . وفكرة البحث عما في باطن الأرض بواسطة الطيران هي التي تسمى *prospection électro-aéronautique du sous-sol*.

وإذا كان سير ولیم ويلكوكس قد وصف أعمال الملك مينا في وادي النيل بأنها من أعمال الجبابة لأنه تخيل ونفذ تلك الأعمال التي نشرت العمران بين الملايين من أهل وطنه ^(١) مع أن الأراضي التي زرعها القراعنة من الصحراء كانت الأراضي المجاورة لوادي النيل فإن ري الأراضي التي في قلب الصحراء بعيداً عن وديان الأنهر— وإن كان يبدو أشق وأصعب منالاً — إلا أن تقدم العلم في القرن العشرين تقدمه الباهر والعزيمة المتوقدة في صدر الجيل الجديد من المصلحين المصريين الشبان كفيلان باتيان المعجزات في هذا المجال الحيوي الذي يحتم بعد النظر إعطاءه أقصى قدر من الاهتمام . ولا يجب أن يتطرق اليأس إلى قلب هذا الجيل . فان نجاح الزراعة في واحات «صوف» بالجزائر وسط الصحراء الافريقية الكبرى يقطع بان فكرة خلق واحات تزدهر الزراعة فيها وينتشر العمران وسط محيط من الرمال ليست فكرة خرافية وانما هي حقيقة علمية في حيز الامكان ^(٢) .

وقد خطرت فكرة استغلال الصحارى المصرية في بضعة الأعوام الأخيرة لبعض العلماء الأجانب ولكن ظلت جهودهم محصورة في دائرة

Sir William Willcocks : The Restoration of the ancient Irrigation (١)
of Bengal (1928)

E. F. Gautier : Le Sahara, p. 194. (٢)

يخرجها إلى حيز التنفيذ فلاحظ بعضهم مثلاً بعد اكتشاف منخفض القطارة — أى اكتشاف خصائصه «البيئورولوجية» — خلال الحرب العالمية الأولى بواسطة أحد الضباط البريطانيين أن في الإمكان الاستفادة من انخفاض مستوى منطقة القطارة نحو ١٢٠ متراً عن سطح البحر الأبيض المتوسط . وهذا المنخفض تبلغ مساحته ١٩٥٠٠ كيلو متر مربع فاقترحوا وصل هذا المنخفض بالبحر الأبيض المتوسط بقناة^(١) وبذلك تحصل مصر على منجم لا يفنى من الملح وتتحصن بهذا الحاجز الطبيعي ضد كل غزو من الغرب . كما أن أحد وزراء الأشغال المصريين قد خطرت له فكرة الاستعانة بمساقط المياه المتدفقة من البحر الأبيض إلى المنخفض في توليد القوى الكهربائية . ومن الإنصاف أن نعترف للعلماء الأجانب بفضل اكتشاف خصائص ومميزات الصحارى المصرية . ففي أوائل القرن التاسع عشر اكتشف المهندس الفرنسى ده لاموت De la Motte منطقة وادى ريان وقد رسم لمجرى النيل خارطة بين فيها موقع وادى ريان وقد بلغ من دقة هذه الخارطة أن الجيش الانجليزى استخدمها فى حملة استرجاع السودان . وأشار «ده لاموت» إلى إمكان الانتفاع بوادى ريان لخزن مياه النيل وبعد ذلك ببضعة أعوام اهتم بالأمر الرحالة الأمريكى «كوب هوايتهاوس» Cope Whitehouse وهو الذى قرر أن ذلك الوادى هو مكان بحيرة «موريس» القديمة وهو أمر لم يثبت بطريقة تاريخية علمية صحيحة . وكان مشروع كوب هوايتهاوس يهدف إلى ثلاثة أغراض :

١ — الحد من سرعة مياه الفيضان والتخفيف بقدر الإمكان من

ضخبط المياه على السدود المقامة على النيل في الوجه البحري مما يزيل إلى حد كبير المخاوف المترتبة على ارتفاع مياه الفيضان .

ب — إقامة خزان واسع يستطيع — رغم ما ينتظر من تبخر جزء من مياهه واستعمال جزء آخر في ري الأراضي المحيطة به — مد وادي النيل بكمية وافرة من الماء وتغذية الترع المتفرعة من النيل .

ج — تهيئة أراض جديدة للزراعة بتغذيتها بطمي ماء النيل .
وتبلغ مساحة الخزان المقترح إنشاءه ١٣٠,٠٠٠ فداناً على عمق ٢٠ متراً و ١٧٠,٠٠٠ فداناً على عمق ٣٠ متراً . وقدّر كمية الماء التي يمكن تخزينها على الدوام به من أربعة إلى خمسة ملايين من الأمتار المكعبة (١) .

وانصرف التفكير بعد ذلك إلى الاستفادة من الصحراء المصرية في تخزين مياه النيل . ففي عام ١٨٩٤ تألّفت لجنة لدراسة هذه الفكرة والانتفاع بوادي ريان في خزن تلك المياه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سير ولیم ويلسكوكس مدير عام مصلحة الري وسير كريج Craig أحد مديري مصلحة المساحة المصرية إذ ذاك فذكرت في تقريرها أنه لا يوجد على مقربة من وادي النيل من حلّفا إلى القاهرة منخفض يصلح لخزن مياه النيل إلا وادي ريان وأشار التقرير إلى أن مساحة وادي ريان تبلغ ٦٧٣ كيلومتر مربع وأن كمية المياه الممكن تخزينها فيه تبلغ ثمانية عشر ملياراً وسبعمائة وثلاثة وأربعين مليوناً من الأمتار المكعبة . ويلاحظ الفرق الكبير بين كمية المياه الممكن تخزينها في تقدير «هوايتهاوس» وتقدير هذه اللجنة . ويبعد هذا المنخفض عن وادي النيل بثلاثين كيلو متراً وهو على

بعد ثلاثين كيلو متراً جنوب الفيوم ومائة وعشرين كيلو متراً جنوب غرب القاهرة وهو أيضاً على مقربة من منخفض آخر اكتشفه ليومور بك Liemur عام ١٨٨٧ ولا يزيد عرض وادي النيل عند أقرب نقطة من المنخفض عن عشرين كيلو متراً ، وقد اقترح سير وليم ويلكوكس حفر قناة تصل النيل بوادي ريان واتجهت الفكرة الى حفر تلك القناة عند مركز بيا لا عند بني سويف كما ظن أولاً . وهذا التصميم يجعل في الإمكان مضاعفة عرض القناة التي تنقل ماء الفيضان إلى الوادي الذي يصبح بمثابة خزان ثم إعادتها إلى النيل بعد انتهاء الفيضان . وكانت تكاليف المشروع قد قدرت عام ١٨٩٤ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهًا ولكن هذا المشروع دُفِن لأن مستوى هذا الوادي أقل من مستوى البحر بخمسين متراً ومن مستوى مديرية الفيوم ثمانين متراً . ولا يفصل مديرية الفيوم عن الوادي إلا مسافة ضيقة من الأرض ولذلك خشي أن يرتفع مستوى الماء في بحيرة قارون وأن يغمر أرض المديرية . إلا أن الأبحاث التي أجريت بعد عام ١٨٩٤ قد أثبتت أن تلك المخاوف لا أساس لها . وأن فكرة خزن المياه بذلك الوادي هي نوع من صمام الأمان soupape في وقت الفيضان (١).

وفي ٣٠ مارس عام ١٩٤٢ تضمن خطاب العرش المصري إشارة إلى هذا المشروع وإلى تعهد الحكومة بإتمام دراسته ..

ولكن المشروع لا يزال حيث هو منذ عام ١٨٩٤ ! مع أنه يحقق — إلى جانب الاستفادة منه في خزن المياه — تحويل مساحات واسعة من أرض الصحراء المصرية الغربية إلى أراضٍ صالحة للزراعة

وانصرف التفكير أيضاً الى زراعة الشعير في صحراء شبه جزيرة سيناء وقدّم همرسلي باشا Hammersley محافظ سيناء فعلاً تقريراً الى الحكومة المصرية اقترح فيه إنشاء خزان تتجمع فيه مياه السيول التي تصب في البحر هدرًا ليستفاد منها في زراعة عشرات الآلاف من الأفدنة ولزراعة أشجار الغابات الخشبية التي لاشك في حاجة مصر الشديدة اليها (١)

ومما يدعو الى الدهشة أن العقلية الحكومية في مصر لاتزال تنظر الى الصحارى على أنها مورد عاجل من موارد الميزانية . لاعلى أنها حقل من حقول الاقتصاد الأهلي من حقه أن تضع الدولة له سياسة مدروسة وبرنامجاً واسع الأفق لأجل طويل مهما تكلفت في سبيل ذلك من تضحيات . فقد صرح أحد كبار موظفي مصلحة المناجم والحاجر — في معرض التدليل على نشاط مصلحته — أن الرسوم التي حصلت بها تلك المصلحة عام ١٩٣١ كانت لاتعدو ثمانين ألفاً من الجنيهات ولكنها ارتفعت في عام ١٩٤٢ الى ستمائة وستة وستين ألفاً ! (٢) مع أن واجب هذه المصلحة الأول هو العمل على تشجيع استخراج الثروات الطائلة التي لاتزال مختبئة في جوف الصحارى المصرية .

فمن الثابت أن كمية المستخرج من البترول في مصر منه و يبقى منها فائض للتصدير . وهذه الكمية في زيادة مستمرة فقد بلغ المستخرج منه محلياً عام ١٩٣٨ — ٢٠١ ر٩٥ طناً فزاد في عام ١٩٣٩ الى ٨٣٥ ر١٠٤ طناً وزاد في عام ١٩٤٠ الى ٩١١ و ١٢٩ طناً . وكانت كمية المستخرج من

(١) Le Progrès Egyptien, 9 Avril 1945

(٢) Le Progrès Egyptien , Le Sous-Sol Egyptien renferme d'inépuisables richesses, 6 Mai 1943

الكبروسين في عام ١٩٣٨ - ١٧٦٣٦ طنًا فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٥٢٢١٢ طنًا وزادت في عام ١٩٤٠ إلى ٦٧٦ ر ٧٠ طنًا . كما أن كمية المستخرج من المازوت وزيت السولار والديزل كانت في عام ١٩٣٨ - ١٦٧٧٣٣ طنًا فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٣٨٧١١٦ طنًا ثم زادت في ١٩٤٠ إلى ٥١٩٤٧٠ طنًا .

وهناك معادن عديدة أخرى ثبت أن جوف الصحارى المصرية غني بها فالفوسفات زادت كمية المستخرج منه من القصير وسفاجا وبدأ استخراجها من منطقة في شمال أدفو وكان المستخرج منه في عام ١٩٣٨ ٤٠٤ ر ٥٨ طنًا فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٥٣٧ ر ٥٤٧ طنًا . والمنجنيز في سيناء كان المستخرج منه في عام ١٩٣٦ - ٩٧٢ ر ١٣٤ طنًا فزاد في عام ١٩٣٧ إلى ١٨٦٣٢٠ طنًا ولكنه هبط على التوالي بعد ذلك .

والذهب كان المستخرج منه من منجم السكرى في عام ١٩٣٧ ٣٨١ كيلو جرامًا فزاد في عام ١٩٣٨ إلى ٦٧٢ و ٦٧ كيلو جرامًا وفي عام ١٩٣٩ إلى ١٢٠٦ ر ١٢ كيلو جرامًا وفي عام ١٩٤٠ إلى ٢٢٨ ر ٢٢ كيلو جرامًا .

وقد اتضح أيضاً أن معادن الكروم والقصدير والاميات موجودة في الصحارى المصرية . فالكروم اكتشف عام ١٩٣٦ في أبي دهر ولكن لم يبدأ استخراجه إلا في عام ١٩٤١ . والقصدير اكتشف في عام ١٩٣٦ في « جبل المولاح » وتتولى الحكومة المصرية تكريره في « العجلة » . والكمية المستخرجة منه في تزايد مستمر . والاميات اكتشف في عام ١٩٤١ على مقربة من السكرى بجبل نجرس والنوع المكتشف من النوع الممتاز كما أنه وجد أيضاً في جهات أخرى .

أما الحديد فقد ثبت بطريقة علمية قاطعة أن الموجود منه بأسوان

يمكن استغلاله لمنفعة الاقتصاد المصرى سواء تمت كهربة خزان أسوان أو لم تتم (١).

وبرنامج استغلال الصحارى المصرية يستدعى أن يكون المصريون عاملين مع أنفسهم ومع مصالحهم. فقد اعترض بعض ضيق الأفق على إعطاء تصاريحات للتنقيب عن الثروات المدفونة في جوف تلك الصحارى فلما منهم أن ذلك الاعتراض لون من ألوان الوطنية ولعل خير رد عليهم هو ما ذكر في مجلس الشيوخ المصرى من « أن البحث عن البترول — مثلاً — يتطلب مجهودات جسيمة شاقة ورؤوس أموال طائلة وخبرة فنية خاصة وهذه كلها لم تتوفر بأكلها حتى الآن إلا لدى شركات البترول العالمية وحدها وقد سبق أن عمدت الحكومة قديماً في فترات متقطعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٢٣ للقيام بعمليات بحث من هذا القبيل لحسابها الخاص واستخدمت فريقاً من الفنيين الأجانب لهذا الغرض وتسكبت في هذا السبيل مبالغ طائلة ولكنها عدلت في النهاية عن هذه السياسة لضعف النتائج وعدم تناسبها مع المجهودات والنفقات » (٢).

كما ثبت أيضاً بالنسبة للبترول وحده أن عدد الشركات التي قامت بالبحث عنه في الصحارى المصرية قد زادت على الخمسة والعشرين شركة ولم تنجح بينها إلا شركة واحدة هي الـ Anglo Egyptian Oil Fields « ولا شك أن هذه الشركة كسبت من وراء هذا التوفيق والنجاح مكاسب

(١) المرجع السابق

(٢) رد وزير التجارة والصناعة على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم محمد هبة الحميد العبد عن منع تصاريحات لشركات أجنبية للبحث عن البترول بالأراضي المصرية — مضبطة مجلس الشيوخ — جلسة ١٨ يونيو ١٩٤٥

مفقولة والذي يهمننا في الموضوع — فيما يختص بالاستغلال — أن هذه عملية فيها صرف وفيها إيراد ففيما يتصل بالصرف لا مانع عندنا من أن تصرف الشركات كما تشاء وأما فيما يتعلق بالإيراد فالذي يهمننا من أمره أن الحكومة — وهى صاحبة الثروة الموجودة فى الأراضى المصرية — يجب أن تحصل من وراء هذا الاستغلال على نصيبها العادل منه وليس فى ذلك أى خطر على استقلالنا لأننا لسنا أكثر استقلالاً من رومانيا أو الولايات المتحدة أو فنزويلا أو الأرجنتين فى الولايات المتحدة نفسها تقوم شركة شل باستغلال البترول وكذلك الحال فى فنزويلا ولا يرون فى ذلك أى غضاظة أو مساس باستقلالهم»^(١).

وهذا الكتاب لا يتسع — بطبيعة الحال — إلى الإصهاب فى شرح تفاصيل برنامج استغلال الصحارى المصرية ولذلك أكتفى بأن أقترح
١ — إنشاء وزارة للصحارى تظم إليها مصابحتا المساحة والمناجم والمحاجر لتتولى وضع تفاصيل البرنامج الطويل الأجل لاستغلال الصحارى وإرسال البعثات العديدة من الشبان المصريين للتخصص فى الأعمال الفنية المتشعبة التى يستلزمها تنفيذ هذا البرنامج . وإنشاء شبكة من السكك الحديدية تصل بين وادى النيل والمناطق التى يتضح من البحث أنه يمكن استغلالها زراعياً . أو صناعياً . وتنفيذ مشروع وصل النيل بالبحر الأحمر بقناة تحمل الماء العذب إلى مناطق المناجم المصرية . وتنشر العمران على شاطئها^(٢).

(١) حسن صادق باشا مدير مصلحة المناجم والمحاجر ووزير المالية الأسبق — المرجع السابق . اثناء مناقشة نفس الاستحواب
(٢) تحدث طويلاً فى هذا الموضوع الى معالى عثمان محرم باشا الذى تولى منصب وزير الأشغال عدة مرات فكان من رأيه :

ب — تنظيم التعاون بين الدولة المصرية في عهدنا الجديد وبين رؤوس الأموال الأجنبية التي يجب أن تنتفع بها مصر في برنامج استغلال

١ — أن حفر ترعة تصل النيل بالبحر الأحمر يتطلب نفقات باهظة نظراً لطبيعة أرض الصحراء الشرقية الصخرية وهذه النفقات لا تتناسب مع ما ينتظر من النفع الذي يعود من وراء حفرها. وإني — مع احترامي لخبرة هذا المهندس المصري الكبير — ألاحظ أن الفائدة العمرانية هي التي حدثت بالدول الأوروبية إلى شق انفاق طولها عشرات الأميال في جوف الجبال لتسهيل سبل المواصلات . كما أن مشروع شق قناة بناما قد اعترضته صعوبات فنية أشد من صعوبات أرض الصحراء الصخرية فلم تثق أصحاب المشروع عن إتمامه وأخيراً أن هذه الأرض الصخرية لم تثق السلطات الحربية الإنجليزية — في الحرب العالمية الأخيرة — عن إنشاء سكة حديدية بين الأقصر والقصر لما اتضحت الحاجة إليها .

ب — أن في الامكان زراعة جوز الهند على شاطئ البحر الأحمر وريه بماء البحر وأن دائرة المعارف البريطانية تقر إمكان زراعته وريه بهذه الطريقة وأنا أضيف إلى رأي معاليه أن دائرة معارف لاروس عند الكلام على شجرة جوز الهند Cocotier في الجزء الثالث ص ٨٢ تقرأ أن هذه الشجرة لا تشر إلا على مقربة من البحار في المناطق الاستوائية وأن ارتفاعها يصل إلى ٢٥ متراً

ج — في الامكان زراعة القواكه في مساحات واسعة بشبه جزيرة سيناء التي ثبت تاريخياً أن النبي موسى عليه السلام عند ما خرج من مصر قد سكنها نحو خمسين عاماً مع نحو خمسين الفا من أتباعه قبل انتقالهم إلى فلسطين مما يقطع بأنها كانت اذ ذاك صالحة للزراعة وأن معاليه قد تحدث في هذا الشأن مع سيادة الحاخام الأكبر ناحوم افتدى لاضاءة الناحية الهندسية من المشروع بالحقائق التاريخية .

د — أن في الامكان زراعة نحو ثلاثمائة الف فدان في الواحات الخارجة بالصحراء الغربية اذا نظمت طرق الانتفاع بالمياه الجوفية .

ه — أن في الإمكان الإلتفاف بالآبار التي في الصحراء الشرقية على مقربة من شاطئ البحر الأحمر ونقل مياهها في أنابيب إلى مناطق المناجم وإلى ميناء القصر التي لا تزال تعتمد على مياه البحر بعد تكثيفها .

و — أن من الواجب إنشاء هندسات رى ومستعمرات للمهندسين في المناطق الصحراوية التي تصلح للاستغلال الزراعي .

الصحارى كما يجب أن تنتفع بها في غيره من مشاريع الاصلاح . وهو موضوع البحث الثالث في هذا الباب

ثالثاً — تنظيم التعاون بين الدولة المصرية وبين رؤوس

الأموال الأجنبية

قبل أن نشرح برنامج « العمل لمصر » بالنسبة لهذا الموضوع الدقيق يحسن أن يعرف المصريون حقيقة موقف رؤوس الأموال الأجنبية من الاقتصاد الأهلى . فقد قدرت هذه الأموال في عام ١٩٣٧ عند توقيع اتفاق مونثرو الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية في مصر — بمبلغ ٣٥٠ مليوناً من الجنيهات . منها ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات رأس مال شركة قناة السويس والباقي وقدره ١١٠ مليوناً من الجنيهات هو قيمة ما قدرت به رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى المستغلة في مصر . وقد حدث بعد ذلك بسبب حالة التوتر الدولى التى نشأت من تصرفات المانيا النازية بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٩ أن فقدت أسهم الشركات نحو ٣٠ فى المائة من قيمتها فأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية التى تستغل في مصر والتى قدرت عام ١٩٣٧ بمائة مليون وعشرة — عدا قناة السويس — لاتساوى فى عام ١٩٣٩ — عندما تسببت المانيا النازية فى إعلان الحرب العالمية الثانية — أكثر من ٧٥ مليوناً من الجنيهات ^(١) وقد حدث بسبب التضخم المالى الذى نشأ فى مصر عقب هذه الحرب العالمية الأخيرة وتزايد بتوالى سنى الحرب أن ارتفعت قيمة الأسهم ارتفاعاً كبيراً ولذلك قدرت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر فى أوائل عام ١٩٤٤ بمبلغ ٢٢٥ مليوناً من الجنيهات بعد

(١) تقدير مسيو مارسيل فانسينو Marcel Vincenot رئيس مجلس ادارة البنك

المقارى — جريدة La Bourse Egyptienne فى ١٤ مارس ١٩٤٤

أن كانت مقدرة في أواخر عام ١٩٣٩ بخمسة وسبعين مليوناً ، أما شركة قناة السويس وقد كانت مقدرة بمائتين وأربعين مليوناً فقد قدرت في أوائل ١٩٤٤ بضعف تلك القيمة فقط - نظراً للاعتبارات الحربية التي خفضت حركة النقل بالقناة - أي بمبلغ ٤٨٠ مليوناً . وبذلك يكون مجموع رؤوس الأموال الأجنبية بمصر مقدراً بنحو سبعمائة مليون جنيه

فاذا تذكرنا أن مجموع الإيراد الأهلي في مصر قد قدر عام ١٩٣٥ بمبلغ ١٨٥ مليوناً من الجنيهات لتبيننا مبلغ تغفل الأموال الأجنبية في اقتصادياتنا . وقد ذهب البعض من غلاة المتطرفين المصريين الى الزعم بأن المصلحة الوطنية تقضى بوجوب وضع العراقيل في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وإغلاق الباب في وجه الممولين الأجانب الذين يريدون استثمار أموالهم في مصر . ونحن نؤمن بأن هذه الدعوة ليست من الوطنية في شيء . وأنها صرخة أرسلت في الجودون بحث ولا دراسة لاستجداء التصفيق . وأن واجب المصلح في العهد الجديد أن يقترح أسس التعاون بين مصر والأجنبي الوافد اليها بخبرته الفنية أو برأس ماله بحيث يثمر هذا التعاون خير الثمرات لمصر دون أن يعرض كيانها الدولي أو سيادتها لأي خطر .

أوشبهة خطر

ومن الحقائق التي يجب أن يعرفها المصريون « أنهم مسؤولون مسؤولية خطيرة عن أنهم لم يضعوا برامج دراسات تماثل الدراسات التي قام بها أولئك الأجانب وأنهم لم يعقدوا العزم قط على بذل الجهود المرجوة للتحكم في اقتصادهم التجاري والصناعي . وعلى الأخص ان نظم التعليم والدعاية لم تحضر في عقولهم فكرة أن تقلد وظائف الحكومة هي أبعد

الأفكار تعبيراً عن ظموح شعب الى المجد» (١)

وليس هذا البحث مجالاً لشرح أسباب التقصير الذى منيت به برامج التعليم والتي ترتبت عليها الخرافة التي تزعم أن مصر قطر زراعى ولا يمكن أن يكون صناعياً وهل تقع مسؤولية هذا التقصر على المصريين أم على المستعمرين منذ عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢ فقد وفينا هذا الموضوع فى باب « أهداف العمل لمصر » وإنما يجب أن نعترف بأن الحكومات الحزبية التي تتالت على مصر منذ عام ١٩٢٢ لم تفعل شيئاً إيجابياً لخلق مصر الصناعية .

ب — أن مصر مقبلة على مستقبل صناعى وأنها فى حاجة إلى معاونة الفنين والخبراء الأجانب وأننا يجب أن نسمح لهم بالاقامة فى بلادنا وألا نضع العراقيل فى سبيل قدومهم إلينا (٢) .

ح — أن فى مصر عناصر لا تزال تعد أجنبية فى عرف المرسوم بقانون رقم ١٩ بشأن الجنسية المصرية الصادر فى ٢٧ فبراير عام ١٩٢٩ مع أن هذه العناصر ترغب رغبة أكيدة صادقة فى الاندماج اندماجاً تاماً ونهائياً فى القومية المصرية . ومن حقها أن تجاب إلى هذه الرغبة التي تقرها التشريعات المصرية الماثلة . فإذا كان من حق المصرى أن يتال جنسية الولايات المتحدة الأمريكية إذا أقام فيها خمسة أعوام فقط فإن من حق « من ولد لأجنبي فى القطر المصرى وكانت إقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد » أن « يعد مصرياً إذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية » ولكن المادة السابعة من ذلك المرسوم تشترط لذلك أن يكون

(١) Hafez Afifi Pasha : La Cooperation des égyptiens et des étrangers, La Bourse Egyptienne, 3 Novembre 1943.

(٢) حسن نشأت باشا : من محاضرة أقيمت فى شهر مارس عام ١٩٤٤

اختيار الجنسية المصرية « في خلال سنة من بلوغه هذه السن » ولا شك أن الكثيرين ممن ينطبق عليهم هذا النص الى عام ١٩٣٧ — أى في خلال الأعوام الثمانية التالية لنشر المرسوم — كانوا يفضلون الاحتفاظ بجنسيتهم الأجنبية للانتفاع بالامتيازات الأجنبية . ولم يكن في هذا ما يطمئن السلطات المصرية إليهم . ولكن ذلك العهد قد انقضى بكل ما لابس من ظلم واستغلال . وقد شعر الأجانب المولدون في مصر أن مصر — وقد استردت سيادتها — قادرة على حمايتهم وحماية أموالهم وأن الانتساب إليها أصبح شرفاً يباهون به فمن الواجب إذن أن تقبل مصر رجاء هذه العناصر المستعمر الاندماج نهائياً في القومية المصرية وقطع كل صلة كانت تربطها بدول أخرى . كما أن في هذا المرسوم أحكاماً يجب أن تعمل بحيث تستطيع مصر أن تدخل في جنسيتها عناصر ثبت أنها « تأقلمت » مع المصريين وأنها قادرة على الحياة معهم حياة خيرة منتجة .

ويجب لتحقيق التعاون بين مصر ورؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في مصر التفرقة بين استغلال النشاط التجارى والصناعى من جهة وبين استغلال الأراضي الزراعية — وهو العامود الفقرى للاقتصاد المصرى إلى اليوم — واستغلال المنافع العامة *services publics* فمن مصلحة مصر أن ترحب بكل رؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في كافة المشاريع الصناعية والتجارية وفي أراضى البناء والمباني على قدم المساواة مع المصريين . ولكن هذه المصلحة نفسها تحتم وليس في هذا أى ضير على ضيوفنا الأجانب:

١ — تحريم تملك الأراضي الزراعية على غير المصريين .

قد يعترض بأن مصر مقيدة ببعض قيود دولية تحدد من حقها في إصدار هذا التشريع لأنها التزمت في المادة السادسة من معاهدة الصداقة والتحالف

بينها وبين بريطانيا العظمى الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦
بما يأتي :

« يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع
مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه
العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص
فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب بما فى ذلك الشركات
الأجنبية » وبأن مصر التزمت أيضاً فى المادة الثانية من الاتفاق الخاص
بالغاء الامتيازات فى مصر الموقع عليه فى ٨ مايو عام ١٩٣٧ بموترو بما
يأتى :

« مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى
فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها ومن المفهوم
أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول
بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ولن يتضمن فى المسائل المالية على
الخصوص تمييزاً مجحفاً بالأجانب والشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصرى
والذى يكون فيها للأجانب مصالح جدية » .

ولكن هذا القيد — كما هو واضح — لا يمنع مصر من أن تصدر
تشريعات تراعى فيها مبادئ القانون الدولى العام . وهذا القانون يعترف
للدولة بما لها من حق السيادة الاقليمية أن تنظم المسائل الخاصة بالملكية
« وأن تعين الأشخاص الذين يملكون التمتع بحق الملكية للأشياء الواقعة
على الاقليم ولا حرج على الدولة إذا هى حظرت على الأجانب المقيمين
خارج الاقليم تملك العقارات فيه أو تملك المنقولات .. وللدولة أن تحرم

الأجانب المقيمين خارج الاقليم من وراثة العقارات أو المنقولات الموجودة فيه (١).

ب — تمصير الشركات التي تتولى الخدمات العامة كالنقل بأنواعه والنور والمياه.

وقد رأينا أن رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر قد بلغت في نهاية الحرب العالمية الأخيرة أكثر من سبعمائة مليون جنيه . منها أربعائة وثمانون مليوناً من الجنيهاً قيمة رأس مال شركة قناة السويس وحدها . أى أكثر من ثلثي مجموع رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر . ولتقف برهة عند هذه الشركة ليعرف منها المصريون حقائق تاريخية تلقى ضوء على حقهم فيها .

١ — في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منحه الخديوى سعيد باشا امتياز حفر قناة السويس الى مسيو فردينان ديه ليسيبس . وقد توصل الأخير الى الحصول على موافقة الباب العالي على هذا الامتياز في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . وقد نصت المادة الأولى من مواد الامتياز على أن تحفر الشركة ترعة تبتدىء من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى الى مدينة الاسماعيلية كأنص على أن للشركة الحق في أن تباع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع . ونص في المادة العاشرة على أن تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الأراضي — بعرض كيلومترين من الجانبين — اللازمة لمبانيها والتي تقتضيها حاجتها للعمل بلائمن وبلاضريبة ونص في المادة الثالثة عشر على أن للشركة الحق التام في أخذ ما يلزمها من المناجم والحاجر المصرية بلائمن وبلاضريبة وعلى أن تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها الخاصة بأعمالها

(١) الدكتور محمود سامي جنينه : القانون الدولي العام . الطبعة الثانية سنة ١٩٣٤

ونصت المادة السادسة عشر على أن تتمتع الشركة باستغلال القناة مدة تسعة وتسعين عاماً تؤول القناة بعدها الى الحكومة المصرية . ونص في المادة الثامنة عشر على أن الحكومة المصرية تحصل على حصة قدرها خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح السنوية .

ولم يكده ليسيبس يحصل على هذا الامتياز حتى دعا إلى الا ككتاب لإنشاء الشركة التي تتولى حفر القناة وجعل رأس مالها مائتي مليون فرنك موزعة على أربعمئة ألف سهم قيمة السهم الواحد خمسمئة فرنك . فلم ينقض شهر واحد على بدء الا ككتاب حتى غطى رأس المال المطلوب واشترت مصر من هذه الأسهم ١٧٦٠٢ ر ١٧٦٠٢ سهماً ولم تشترا انجلترا سهماً واحداً ظناً منها بأن هذا المشروع لن يقدر له النجاح ^(١) !

٢ — ولكن هذا الإمتياز الذي لا نظير له في التاريخ من حيث الغبن الواقع فيه على مصر قد عدل بعبد رفع الخلاف الذي نشأ بين الخديوى إسماعيل عاهل مصر وشركة قناة السويس الفرنسية الجنسية إلى محكم اختاره الطرفان هو نابليون الثالث عاهل فرنسا ! فقد قضى في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ :

أ — بإبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين وإلزام الحكومة المصرية بأن تدفع في مقابل ذلك «تعويضاً» ! قدر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات .

ب — بأن تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في ترعة المياه العذبة وتتعهد الحكومة بإتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها

(١) جوليت آدم : « انجلترا في مصر » ص ٧٢ — ترجمة على فهمي كامل

في مقابل إلزام الحكومة المصرية بأن تدفع « تعويضاً » ! قدّر بمبلغ ستة عشر مليوناً من الفرنكات .

ح - بأن « تعيد ! » الشركة للحكومة المصرية أرضاً مساحتها ستين ألف هكتاراً اتضح أنها ليست في حاجة إليها في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية « تعويضاً ! » قدّر بمبلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات ^(١) . وبذلك بلغ مجموع ما أرغمت الحكومة المصرية بمقتضى هذا التحكيم على دفعه ثلاثة ملايين وثلاث مائة وستين ألفاً من الجنيهات مع أن رأس مال شركة قناة السويس كله إذ ذاك لم يكن يعدو ثمانية ملايين من الجنيهات .

٣ - في عام ١٨٦٦ ، بعد أن كادت تنتهى أعمال إنشاء القناة ، تبين أن عمل الشركة قد يقضي بأن تقيم في غرب القناة مستودعات ومخازن وورشاً ومرافئ ومساكن لأجل الحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأشغال الصيانة ورأت الشركة وقتئذ أن تلحق بهذه المساكن الأراضي التي يمكن زرعها كحدائق تنتج بعض المواد اللازمة في تلك الأماكن النائية كما رأت أن تمكن من الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة الأعمال الهندسية التي تكفل حماية القناة من تراكم الرمال فطلبت من الحكومة المصرية أن تزيد مساحة الأراضي التي حددت بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ولكنها خشيت من انتفاع الشركة ببيع هذه الأراضي أو المضاربة بها بقصد الربح فنصت صراحة في المادة الرابعة من اتفاق سنة ١٨٦٦ على أنه لا يجوز للشركة أن

(١) Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez. T 4. p 476

تطالب بمساحات من الأراضي بقصد المضاربة أو الحصول على أراضٍ لزراعتها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسوم وخرائط أرفقت بذلك الاتفاق . وقد تبينت الشركة أن هذا القيد — مع مانص عليه في المادة العاشرة من عقد الامتياز الصادر من الخديوى سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ من أنه عند إنتهاء أجل الامتياز تحمل الحكومة محل الشركة وتؤول إليها جميع المنشآت التابعة للشركة — سيلجؤها إلى التنازل للحكومة المصرية عن جميع المنشآت بدون مقابل ولذلك سعت لدى هذه الحكومة حتى وصلت إلى اتفاق عقد في شهر ابريل سنة ١٨٦٩ نص في البند الأول منه على أنه « يجوز بيع الأراضي المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لإنشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة » . ونص في البند الثاني من هذا الاتفاق على أن ما يتجمع من ثمن هذه الأراضي — التي يثبت أن الشركة ليست في حاجة إليها — يقسم مناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة ^(١) .

٤ — وفي ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق جديد بين الخديوى اسماعيل والشركة نص فيه على إلغاء ما أشارت اليه المادة الثالثة عشر من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة باعفاء ما تستورده الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً للشركة قدر بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات ^(٢) .

٥ — في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة للملاحة بعد أن

(١) محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » أقيمت بجمعية المهندسين الملكية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣ و ٤

(٢) J. Charles Roux : L'Isthme et le Canal de Suez. T. I p. 501.

ضحت مصر في سبيلها أكبر تضحية يمكن أن تقدمها دولة لعمل عالمي كهذا العمل ويكفي أن نذكر هنا أن العمال الذين كان مفروضاً أنهم لا يزيدون عن خمسة وعشرين ألفاً قد زادوا في بغض قترات العمل فوصل عددهم الى خمسة وثلاثين ألفاً في الفترة من ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ وهو بدء العمل في الحفر الى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو تاريخ قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث . وقد أثبت التاريخ أن « هؤلاء العمال كانوا يساقون الى العمل بلا أجر من طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتفاهة الغذاء ومشاق العمل حتى أن عدداً كبيراً منهم يربو عن مائتي ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض ، التي ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية تعويضاً لأسرهم وأهليهم^(١) .

وقد إتضح كما رأينا أن الحكومة المصرية اكتسبت في رأس مال الشركة بأكثر نصيب إذ اشترت ١٧٦٦٠٢ سهماً دفعت ثمنها لها ثلاثة ملايين وأربعمائة وستة وعشرين ألفاً من الجنيهات وبلغ مجموع «التعويضات» التي قضى على الحكومة المصرية بدفعها طبقاً لقرار التحكيم الصادر في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ ولإتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ ، أربعة ملايين وخمسمائة وستين ألفاً من الجنيهات . وبلغت تكاليف شق التربة التي قضى قرار التحكيم بإلزام الحكومة المصرية بأكملها مليوناً ومائتي ألفاً من الجنيهات وبلغت نفقات حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمائة ألفاً من الجنيهات فيكون مجموع هذا المبالغ مع المبالغ التي دفعت كفوائد وسمسرة

(١) جوليت آدم المرجع السابق ص ٧٦

ونفقات تحكيم نحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات . وتبدو قيمة المساعدة الإيجابية والمساهمة الفعلية التي قدمتها مصر معنوياً وأدبياً إذا تذكرنا أن جميع نفقات إنشاء القناة لم تعد ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات .

٦ — في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ اجتمعت الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة وقررت أن « تحرم » الحكومة المصرية من حق التصويت الذي تخوله لها ملكيتها لعدد من الأسهم بلغ مائة وستة وسبعين ألفاً وستائة وسهمين واستندت في هذا القرار الظالم المسرف في التعسف إلى أن قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كان قد منح للشركة أرباح هذه الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية في مقابل التعويضات التي ألزمت بها هذه الحكومة ! وأصبحت الحكومة المصرية نتيجة لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لحملة الأسهم محرومة من أن تكون لها كلمة في إدارة شركة ضحت في سبيل تحقيق غرضها ما ضحت وساهمت في أكثر من خمسي أسهمها ^(١) ولكن الخديوي اسماعيل ازاء هذا القرار الجائر وازاء قرار التحكيم الذي أصدره نابليون — وهو قرار نقد نقد أشديداً من كثيرين من المؤرخين المحايدين — أضطر أن يعطى توكيلاً لسيو ده ليسيس لكي يصوت نيابة عن الحكومة المصرية حاملة الأسهم !

٧ — في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ — وتحت ضغط هذه الظروف القاهرة

(١) استند كثيرون من المؤرخين المصريين على تقرير سير استيفان كيف المحاسب العام للحكومة البريطانية عن حساب نفقات الحكومة المصرية في المدة بين سنتي ١٨٦٤ ، ١٨٧٥ فقد قدر ما تكبدته الحكومة المصرية في إنشاء قناة السويس بمبلغ ١١٩ ر ٧٥ ر ١٦ جنيهها « بيير كراييتيس : اسماعيل المقترى عليه » ص ٢١٢ ترجمة نؤاد صروف

التي امتنعت فيها حقوق مصر البديهيّة امتهاً تجرد من أبسط مبادئ العدالة —
أضطر الخديوى اسماعيل الى بيع الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية
الى الحكومة الإنجليزىة بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات — وفى ٢٦ نوفمبر
سنة ١٨٧٥ أى فى اليوم التالى مباشرة للبيع نشرت جريدة التيمس مبرة
عمل دزرائيلى ، رئيس الوزارة البريطانىة اذ ذاك ، ما يأتى « من المستحيل
أن نفكر فى شراء أسهم قناة السويس تفكيراً منفصلاً عن تفكيرنا فى
علاقة انجلترا المستقبلية بمصر » ^(١) وبذلك اتضح جلياً أن شراء حصة مصر
فى الأسهم إنما كان لتحقيق غرض استعمارى كشف عنه الستار فيما بعد عام
١٨٨٢ وقد تنازلت مصر بعد ذلك عن حصتها فى أرباح شركة القناة وهى
الحصة التي قدرت فى عقد الامتياز بخمسة عشر فى المائة من هذه الأرباح
٨ — فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عقد فى الاستانة مؤتمر مثلث فيه
فرنسا والمانيا والنمسا واسبانيا وانجلترا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا ولم
تمثل مصر اذ قرر ممثلو هذه الدول فى المادة الأولى من الاتفاق الذى عقده
أن « تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى
زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حربية بدون تفرقة بين الأعلام التي
ترفعها . وقد اتفق المتعاقدون على ألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة
فى زمن الحرب كما فى زمن السلم وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحالة
الحصار » .

٩ — فى ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ تمكنت شركة القناة من الحصول على
قرار من مجلس الوزراء المصرى تعترف فيه الحكومة المصرية بأن مساكن
العمال والموظفين التي تقيمها الشركة تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ولها أن

(١) احمد رشدى صالح : « قناة السويس » ص ٢٣

تزيلها عند نهاية الإمتياز . وقد تعهدت الحكومة فوق ذلك بأن تشتريها جميعها حسب ما تقدر به سنة ١٩٦٨ بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها^(١)

١٠ — في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ نص في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا على أن قنال السويس «الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن يضع في الأراضى المصرية بمجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » .

هذه صورة مصغرة لمأساة قناة السويس . وهى المأساة التى كلفت تاريخ مصر الحديث أكبر خسارة يمكن أن يتكبدها شعب من الوجهتين المالية والمعنوية . وأعظم تضحية يمكن أن يقدمها شعب فى سبيل تيسير التبادل التجارى بين الشرق والغرب . فما لاشك فيه أن حفر هذه القناة قد حرّم مصر من الأرباح الطائلة التى كانت تجنيها من وراء مرور البضائع فى أرضها ولم يحصل ده ليسيبس على امتياز حفر القناة إلا بتخديعة إذ أدخل فى روع سعيد واسماعيل أنها ستعود بالنفع على مصر^(٢) كما أنه مما لاشك فيه أن حفر القناة قد عاد على الشركة بأعظم الأرباح وأن مصر لم تستفد منه بل

(١) محمد عرفان — المرجع السابق ص ٦

(٢) Leiden : L'Egypte et L'Europe, par un ancien juge mixte, p, 46

أن القناة التي شقت في صميم أرضها كانت سبب شقتها^(١) وإذا كانت شركة أجنبية واحدة تتحكم في هذا المرفق الخطير من مرافق الاقتصاد المصري الذي يقدر — الآن — بنحو خمسمائة مليون من الجنيهات فأننا لا نغلو إذا دعونا المصريين إلى فتح أعينهم على ما يصيب سيادتهم من خطر داهم بترك هذه المرافق العامة . التي لها وثيق الصلة باعتبارات السيادة الإقليمية ومصلحة الدولة والشعب بين أيدي الأجانب . إنني أومن بأن من واجب كل حكومة مصرية أن تنشر على العالم على هذه « الدول المتحدة » التي كونت لها هيئة عالمية انضمت إليها مصر . بجميع اللغات الحية جميع الحقائق التاريخية التي تثبت تأمر بعض الرأسماليين الأجانب على اغتيال حقوق مصر البديهة في الاستئثار بالإشراف على مراقبها العامة . والتي تدمغ الأساليب التي بذلت لسلب تلك الحقوق بما هي جديرة به من بطلان لا ريب في أنه سيثير ثائرة الضمير لدى المفكرين الأحرار في كل دولة متحضرة . من واجب وزارة الخارجية المصرية أن تطبع النشرات بجميع اللغات المعتمدة لدى « هيئة الأمم المتحدة » معلنة حق مصر شارحة ما أصاب مستغليها من ربح وما عاد عليها من خسارة . من واجب كل ممثل سياسي وقنصلي لمصر في الخارج أن يتكلم أينما سنحت له الفرصة . أن يحاضر في الجامعات . وفي الأندية . وفي قاعات المحاضرات وأن يعلن حق مصر في التحرر من هذا الاستعباد الاقتصادي الذي لا يقره الضمير الإنساني . من واجب وزارة المعارف العمومية أن تعير من تعهد فيه الكفاءة من أساتذة التاريخ في جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول إلى الجامعات الأمريكية والانجليزية والفرنسية والروسية ليحاضروا عن تاريخ

مصر الحديث ولينشئوا جيلاً من الطلبة يؤمن بأن مصر ضحية تاريخية من حقها أن تنصف. من واجب كل مصرى أن يثبت أن القائلين بنظرية «الحقوق المكتسبة» المزعومة لشركات الاحتكار الأجنبية «يجهاون أن آخر تفسير عصرى للعلاقة التى تربط الدولة بتلك الشركات التى تتولى الخدمات العامة لم تعد ناشئة عن حق لتلك الشركات *droit subjectif* وإنما هى ناشئة عن قاعدة قانونية *droit objectif* والقاعدة القانونية التى تصلح لوقت ما قد لا تصالح للتطبيق فى وقت آخر فينبغى تغييرها ، وهذه المرونة القانونية التى تحتل تغيير القواعد القانونية طبقاً لتغير الظروف هى التى مهدت لعبقرية شراح القانون فى فرنسا فأثاحت لهم أن يقبلوا القواعد القانونية التى كانت مقررة فى أزمان سابقة وأن يغيروا فيها و يعدلوا بحيث تسير العصر الحاضر وتلائمه فليس لشركات الاحتكار التى تتولى المرافق العامة حقوق مكتسبة قبل الدولة لأن تفسير علاقتها بالدولة على هذا الضوء فيه إنكار لسلطان الدولة على هذه المرافق وهو سلطان واجب يدعو شراح القانون العام إلى الاستزادة منه ولكن كل ما فى الأمر أن تلك الشركات قد نالت امتيازاتها وفقاً لقوانين ولوائح استند إليها الوزراء المصريون الذين نزلوا لها — فى نوع من الغدر أو الغفلة — عن تلك الامتيازات التى تهدر حق الدولة وهذه القوانين واللوائح يمكن تعديلها بل إن تعديلها أصبح فريضة وطنية مقدسة» (١).

وشىء آخر قد يعترض به على ما دعوت إليه . هو أنه لا يجب على الدولة أن تتوسع فى الهيمنة على أعمال قد يكون من المصلحة أن تترك

(١) محمود كامل « مصر الغد تحت حكم الشباب » ص ٥٣ و ٥٤ .

لنشاط الأفراد أو الشخصيات المعنوية المصرية كالشركات ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن الفكرة الخاطئة التي كانت تذهب إلى أن الدولة يجب أن يقتصر عملها على البوليس والقضاء والجيش قد انقضى عهدها فيجب الترحيب بزيادة سلطان الدولة على مرافق أخرى عامة حتى ولو كانت فنية لأن في ذلك تأكيداً لفكرة نيابة الحكومة عن الجماعة في العمل على رقيها ورفاهيتها^(١).

والداعون إلى فكرة « العمل لمصر » مؤمنون بأن الرأي العام العالمي إذا تغذى بالمعلومات الصحيحة عن حقوق مصر فإن استعادة هذه الحقوق المسلوقة تكون أقرب مثلاً مما يظن ضعاف الإيمان من المواطنين .

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	أهداف العمل لمصر
٣٧	مصر مقبرة الغزاة
	مصر والأقطار العربية
٧٣	دولة واحدة وجنسية واحدة وجيش واحد
١١٣	افريقيا للافريقيين
١٥٩	استعمار مصر بواسطة المصريين
	تدبير موارد جديدة لميزانية الدولة
	استغلال الصحارى المصرية الشاسعة
	تنظيم التعاون بين الدولة المصرية ورؤوس الأموال الأجنبية
	المستغلة في مصر

عن دار الجامعة للطبع والنشر

٤٧ شارع قصر النيل بمصر

تليفون ٤٣٠٢٨

Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الإسكندرية



0244334